

2010

استعراض سنوي

2010

ملخص



مؤسسة التأمين الوطني
دائرة البحث والتخطيط





مؤسسة التأمين الوطني
دائرة البحث والتخطيط

استعراض سنوي

ملخص

2010

آذار 2010

ISSN 0333-8649

www.btl.gov.il

تركيز مهني: رفاثيلا كوهين
ترجمة: حيفر همترجميم
إنتاج الصيغة العربية: مايا عوريف-هطال
تصميم داخلي وتضيد: عيرجا يعاري فايتمان
تصميم الغلاف: ستوديو إيش.
للأسئلة والملاحظات حول الاستعراض يمكن التوجه إلى:
skira@nioi.gov.il

فهرست المحتويات

الفصل ١

السياسة الاجتماعية وتوجّهات تطوّر التأمين الوطني ٤

الفصل ٢

أحجام الفقر والفوارق الاجتماعية ٣٥

الفصل ٣

نشاط وتوجّهات في مجال الجباية ٤٠

الفصل ٤

نشاط وتوجّهات في مجال المخصّصات

١. ضمان الدخل ٤٧
٢. تأمين الشيخوخة والورثة ٤٨
٣. تأمين التمريض ٤٩
٤. تأمين الأولاد ٥٠
٥. تأمين الأمومة ٥١
٦. تأمين العجز العامّ ٥٣
٧. تأمين مصابي العمل ٥٥
٨. تأمين مصابي الأعمال العدائية ٥٦
٩. إعادة تأهيل أشخاص ذوي محدوديات وأرامل ٥٧
١٠. تأمين البطالة ٥٨
١١. تأمين حقوق العاملين عند الإفلاس وتصفية الشركات ٥٩

الفصل ١

السياسة الاجتماعية واتجاهات التطور في التأمين الوطني

١. التطور التاريخي للسيوروات المركزية

يتمتع جهاز التأمين الاجتماعي في إسرائيل بجزء كبير من ميزانية الجهاز العام، الذي يضم توليفة واسعة من دفعات الرفاه العام – بدءاً من مخصصات العائلة ومخصصات الإعاقة، مروراً بمخصصات محلّ مكان المعاش، وصولاً إلى مخصصات المعيشة ومخصصات الشيخوخة والورثة.

يلخص الجدول ١ التطورات المالية لنشاط التأمين الوطني في سنة ٢٥ الأخيرة. تُعرف دفعات الجباية بأنها المخصصات الممولة بواسطة مقبوضات مصدرها أموال المؤمن في تعريفهم الواسع: رسوم التأمين الجارية للمؤمنين في الحاضر، مشاركة الحكومة في التمويل الجاري الخاص بالتأمين الوطني، ومقبوضات الفائدة على الاحتياط الخاص بالتأمين الوطني. لقد تراكم الاحتياط على مدار السنوات بسبب الفوائض غير المستغلة من رسوم التأمين، من مشاركة الحكومة ومن ضرائب الفائدة الخاصة بالاحتياط، منذ تأسس التأمين الوطني. إن هذه التيارات لا تشمل تلك المخصصات التي يتم تمويلها بالضرائب، بصورة مباشرة (البند ٩ من قانون التأمين الوطني والعقود). إلا أنها تشمل التعويض الذي تدفعه الحكومة بدلاً من المشغلين.

تُفضي إحدى الاستنتاجات في هذا الجدول إلى أنه لم تشهد أي سنة من السنوات (ولا حتى تلك التي لا تظهر في الجدول) أي خسارة في حسابات التأمين الوطني، بحسب هذا التعريف. مع ذلك، بدأ هذا الفائض بالتقلص منذ العام ٢٠٠٧ (بأسعار جارية)، من ٨,٦ مليار ش.ج. في العام ٢٠٠٩، إلى ٤,٧ مليار ش.ج. في العام ٢٠١٠.

مرت مخصصات التأمين الوطني في السنوات الأخيرة بتقلبات ملموسة بشكل أساسي، نتيجة التغيرات في السياسات. فمع بداية سنوات الـ٢٠٠٠، زادت المخصصات بصورة بارزة (ارتفاع فعلي بنحو ١٥% في ٢٠٠١). أما السياسة المتعلقة بالمجموعات السكانية الضعيفة، على نحو خاص، والتي تحتاج إلى مخصصات البطالة، الأولاد وتأمين المدخول، فقد برز فيها عدم التوازن (الرسم البياني ٢)، باعتبار أن التقييم ينطوي على كون الصندوق العام في خطر، في أعقاب الخسارة المتوقعة. أدت هذه النظرة إلى التشدد في سياسة الرفاه وإلى تقليص حاد في المخصصات، وهي سياسة زادت حدتها في العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، للدفع بمتلقي المخصصات في سن العمل، إلى الانخراط في العمل. تم تفعيل هذه السياسة بصورة دورية، علماً أنه، وبسبب اعتبارات خاصة بالاستقرار الاقتصادي، من المفضل إتاحة العمل أمام المثبتات الآلية – ففي حال الكساد، لا بد من فسح المجال أمام خسارات عامة من أجل السيطرة على التباطؤ الاقتصادي/الكساد. تجدر الإشارة إلى أن سياسات المخصصات تتوافق، بشكل خاص، مع وظيفة السياسات غير الدورية، وذلك ضمن أشياء أخرى، نتيجة الميل الهامشي الضروري المرتفع عند متلقي المخصصات. اضطرت الحكومات اللاحقة إلى تصحيح السياسات بشكل ملموس، فازدادت معه، بأثر رجعي، دفعات المخصصات على امتداد الوقت، بنسبة واقعية معدّلها ٣% للسنة.

إن من شأن سياسة مثل هذه أن تزيد الصعوبة على الجمهور من متلقي المخصصات. فباعتبار الأثر الرجعي، يتضح أنه كان في الإمكان توفير مجال المخصصات نفسه بتأرجح منخفض. تشجيع دخول متلقي المخصصات إلى سوق العمل، كان ممكناً تحقيقه بواسطة وسائل داعمة للتشغيل، من قبيل دمج تفعيل ضريبة الدخل السلبية، إلى جانب برامج توظيف مثل "أوروب لتسوكا". زيادة الحد الأدنى للأجور، يعمل بالاتجاه المرغوب، وخصوصاً، في مجال المنتجات والخدمات غير التجارية، في حين أن تلك التي في مجال الصناعة، وخصوصاً، المنتجات التجارية، فمن شأنها أن تؤثر سلباً على التشغيل، وتزيد من سرعة التغيير البيئي نحو زيادة وزن المنتجات غير التجارية. في نهاية الأمر، تم تفعيل جزء من الوسائل، حتى وإن بصورة مترددة، في بعض الأوقات.

أثرت هذه السياسة والتطورات الديمغرافية وغيرها، بصورة ملموسة، على توزيع إجمالي دفعات المخصصات بحسب الفرع: يُشير الرسم البياني ٢ إلى أن مجموعة واحدة من المخصصات – الشيخوخة والورثة، الإعاقة العامة،

الجدول ١

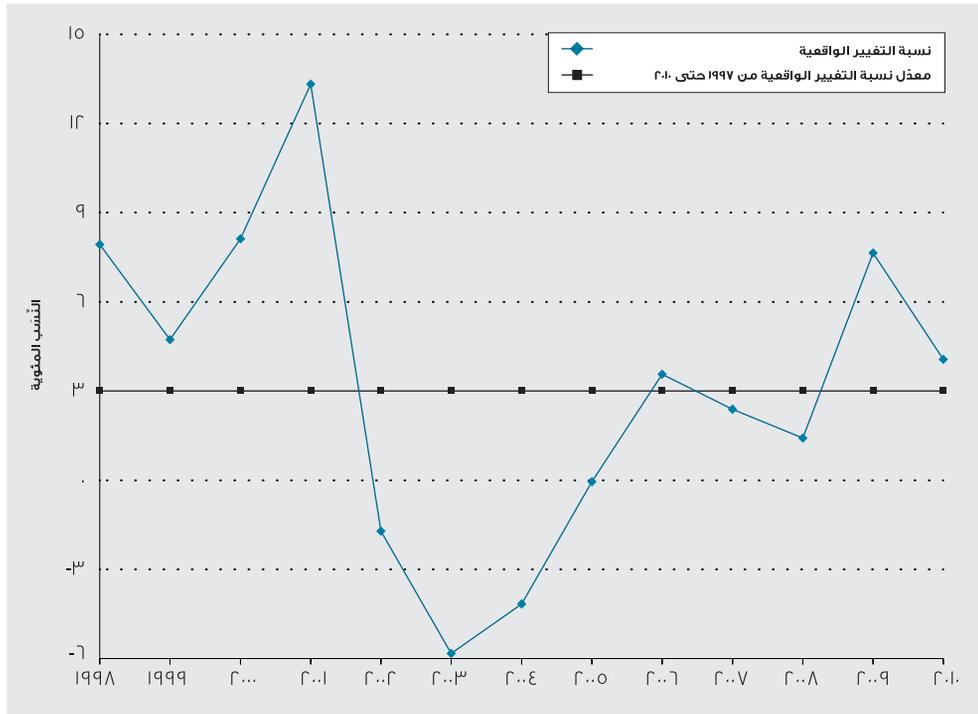
مجموع المخصّصات وتمويلها (بملايين ش.ج.)

| السنة | دفعات الجباية | فائض (الجبائية) العام | مقبوضات/ دفعات تمويل جهات خارجية | مقبوضات | | |
|----------------|---------------|-----------------------|----------------------------------|---------------|----------------------|---|
| | | | | مقبوضات جباية | مجموع المقبوضات منه: | جباية من الجمهور (يشمل ذلك التعويض مشاركة الحكومة |
| مقبوضات من طرف | مقبوضات فائدة | مقبوضات | مقبوضات | مقبوضات | مقبوضات | مقبوضات |
| ١٩٨٥ | ١٥,٠٧٩ | ٥,٩٣٦ | ٥,٠٤٣ | ٢٦,٠٤٨ | ٢١,٠٠٥ | ١٣,٥٤٩ |
| ١٩٨٦ | ١٥,٠٨٧ | ٦,١٩٢ | ٤,٥١٣ | ٢٥,٧٩٢ | ٢١,٢٨٠ | ١٤,٤٤٤ |
| ١٩٨٧ | ١٦,٢٩٨ | ٧,٤٠٦ | ٣,٩٨٩ | ٢٧,٦٩٣ | ٢٢,٧٠٤ | ١٦,١٠٤ |
| ١٩٨٨ | ١٨,٣٧٢ | ٨,٢٠١ | ٤,١٨١ | ٣٠,٧٥٥ | ٢٦,٥٧٤ | ١٧,٧٧٠ |
| ١٩٨٩ | ١٩,٧٦٥ | ٥,١٧٠ | ٤,١٦٩ | ٢٩,١٠٣ | ٢٤,٩٣٤ | ١٧,٢٥٧ |
| ١٩٩٠ | ٢٠,٣٠١ | ٥,٦٢٦ | ٤,٣٧٧ | ٣٠,٣٠٥ | ٢٥,٩٢٨ | ١٧,١١٤ |
| ١٩٩١ | ١٩,٨٩٥ | ٤,٨٧٨ | ٤,٦٤٣ | ٢٩,٤١٦ | ٢٤,٧٧٣ | ١٧,٩٩٨ |
| ١٩٩٢ | ٢٠,٩١٩ | ٦,٢٣٠ | ٥,٣٧٩ | ٣٢,٦١٨ | ٢٧,٢٣٩ | ١٨,٤٠٩ |
| ١٩٩٣ | ٢٣,١٥٠ | ٤,٩٧١ | ٥,٩١٠ | ٣٤,٠٣١ | ٢٨,١٣١ | ١٩,٨١٤ |
| ١٩٩٤ | ٢٤,٧٥١ | ٧,٢٩٢ | ٥,٩٥٧ | ٣٨,٠٠٠ | ٣٢,٠٤٣ | ٢١,٥٨٣ |
| ١٩٩٥ | ٢٧,٥٥٣ | ٤,٢٨٩ | ٧,٨٣٢ | ٣٩,٦٦٤ | ٣١,٨٤٢ | ٢٠,٤٧٣ |
| ١٩٩٦ | ٢٩,٧٤٥ | ٣,٤٧١ | ٨,٠٢٥ | ٤١,٢٤١ | ٣٣,٢١٧ | ٢٠,٤٢٦ |
| ١٩٩٧ | ٣٢,٤١٣ | ٣,٠٩٦ | ٨,٠٣٧ | ٤٣,٥٤٧ | ٣٥,٥٠٩ | ٢١,٦٦٠ |
| ١٩٩٨ | ٣٤,٩٠٣ | ١,٩٧١ | ٨,٥٩٠ | ٤٥,٤٦٤ | ٣٦,٨٧٤ | ٢٢,٤٢٩ |
| ١٩٩٩ | ٣٦,٣٥١ | ١,٩٠٨ | ٩,٠٩٨ | ٤٧,٣٥٦ | ٣٨,٢٥٩ | ٢٣,٣٦٤ |
| ٢٠٠٠ | ٣٩,٠٢٢ | ١,٨٥٧ | ١٠,٠٧٤ | ٥٠,٩٥٣ | ٤٠,٨٧٨ | ٢٥,٦٥٨ |
| ٢٠٠١ | ٤٣,٦٤٣ | ٨٠٢ | ١١,٩٢٥ | ٥٦,٣٦٩ | ٤٤,٤٤٥ | ٢٧,١٩٢ |
| ٢٠٠٢ | ٤٢,٤١٣ | ١,٦١٥ | ١٢,٢٥٣ | ٥٦,٢٨١ | ٤٤,٠٢٨ | ٢٦,٧٤٤ |
| ٢٠٠٣ | ٤٠,٦٧٤ | ٣,٥٤١ | ١٠,٨٣٦ | ٥٥,٠٤١ | ٤٤,٢١٥ | ٢٦,٢١٥ |
| ٢٠٠٤ | ٣٩,٤٨٢ | ٥,٤٨٨ | ٩,٨٦٦ | ٥٤,٨٣٥ | ٤٤,٩٧٠ | ٢٦,٥٦٩ |
| ٢٠٠٥ | ٣٩,٥١٠ | ٧,٢٨٩ | ٩,٨١٤ | ٥٦,٦١٢ | ٤٦,٧٩٩ | ٢٧,٦٧٦ |
| ٢٠٠٦ | ٤١,٠٢٥ | ٧,٣٤٤ | ١٠,٠١٩ | ٥٨,٣٨٧ | ٤٨,٣٦٨ | ٢٨,١٤٨ |
| ٢٠٠٧ | ٤٢,٣٧٢ | ٨,٧٥١ | ٩,٨٨٣ | ٦١,٠٠٧ | ٥١,١٢٤ | ٢٩,١٦٨ |
| ٢٠٠٨ | ٤٣,١٥٧ | ٩,١٢٩ | ٩,٨٠٩ | ٦٢,٠٩٤ | ٥٢,٢٨٦ | ٢٩,٥٢٤ |
| ٢٠٠٩ | ٤٦,٦٧٩ | ٥,٦٨٩ | ١٠,٢٠٧ | ٦٢,٥٧٥ | ٥٢,٣٦٨ | ٢٨,٩٨٩ |
| ٢٠١٠ | ٤٩,١٠٥ | ٤,٦٨٣ | ١٠,٠٣٢ | ٦٣,٨٢١ | ٥٣,٧٨٩ | ٣١,٢٨٩ |

الأهتات والتمريض - كبرت مع مرور الوقت، في حين أنّ مجموعة المخصّصات الأخرى، من قبيل ضمان الدخل، البطالة والأولاد، قد تقلّصت، في ظلّ تفاقم وضع الفقر وعدم المساواة، ضمن أمور أخرى، في أعقاب عملية التقليس. منذ العام ٢٠٠٥، ومع تسارع النمو، توقف التفاقم في مؤشرات الفقر - حتى وإن بقيَ بدرجة عالية. أمّا التفاقم الآخر الذي شهدته مؤشرات الفقر عام ٢٠٠٩، فكان، كما يبدو، مؤقتاً ومرتبباً بالأزمة العالمية، وإننا نلاحظ، بصورة فعلية، تحسناً معيناً بمؤشرات الفقر في النصف الأول من عام ٢٠١٠ (يُنظر الفصل ٢).

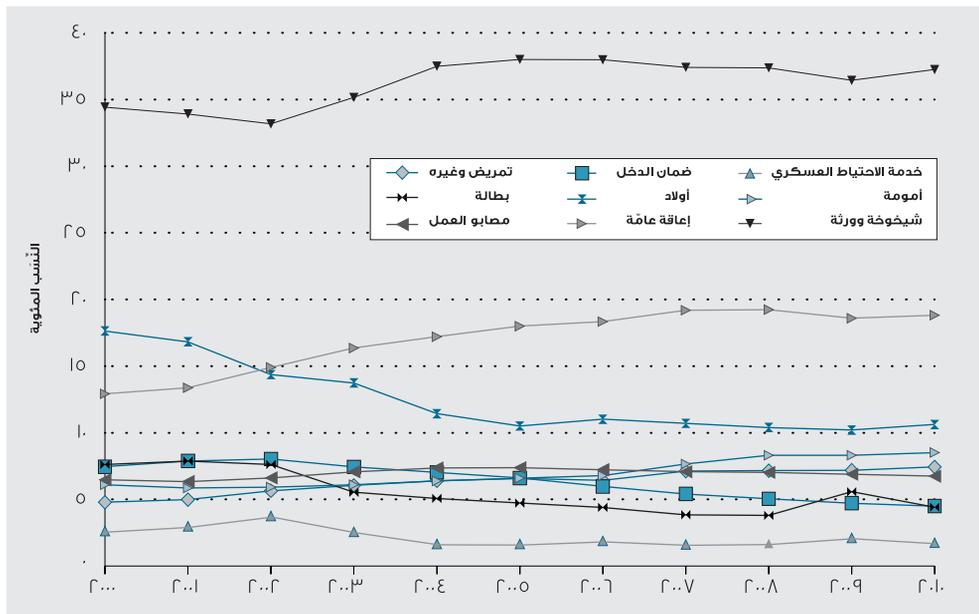
الرسم البياني ١

نسبة التغيير الواقعية في مخصصات التأمين الوطني (يشمل ذلك المخصصات غير القابلة للجباية)، ١٩٩٨-٢٠١٠



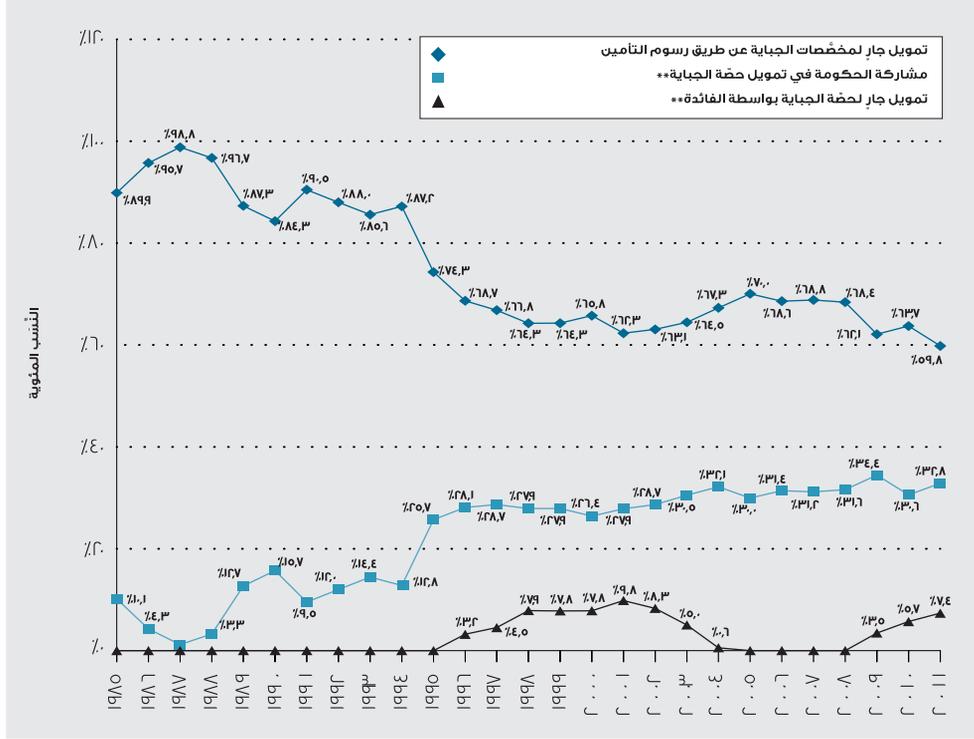
الرسم البياني ٢

مجموع دفعات المخصصات حسب الفرع مع مرور الوقت، ٢٠٠٠-٢٠١٠



الرسم البياني ٣

تمويل مخصصات الجباية بواسطة الجباية من الجمهور، مشاركة الحكومة والفائدة، ١٩٨٥-٢٠١١



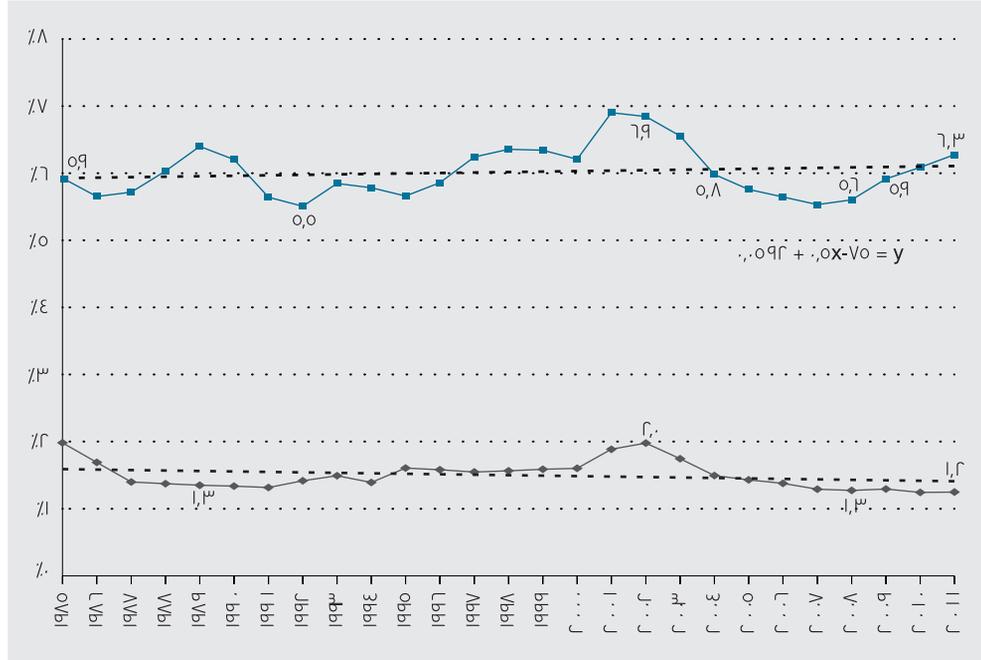
إن دفعات مخصصات الجباية تحصل على تمويلها، في الأساس، بواسطة الجباية من الجمهور، علماً أنه منذ نهاية سنوات الـ ٨٠ من القرن الماضي، تقلص دور الجمهور، بصورة تدريجية، في التمويل، وازداد دور الحكومة. استقرَّ القسم الحكومي في السنوات الأخيرة على نحو الثلث من مخصصات الجباية. استعان التأمين الوطني، في كلتا الفترتين بحصة من واردات الفائدة لاستكمال التمويل - من ١٩٩٦-٢٠٠٣ ومن ٢٠٠٩. تجدرُّ الإشارة إلى أن معظم عائدات الفائدة (٨٠٪)، استخدمت منذ العام ١٩٨٥، لزيادة الاحتياط وليس لتمويل المخصصات الجارية.

يبيِّن الرسم البياني ٤ أن نسبة مخصصات الجباية من المنتج كانت ثابتة على مدار الـ ٢٥ سنة الأخيرة، وتراوحت من نحو ٥,٥٪ إلى ٧,٠٪. نبع هذا التراجع من تقلبات حادة في سياسة المخصصات (توسيع في ٢٠٠١ وتقليص حاد في ٢٠٠٢)، وكذلك، من تطوُّر دورة الأعمال التجارية. يُعتبر تأثير هذه الدورة على المخصصات، بشكل عام، مناهضاً للدورة نفسها، وخصوصاً فيما يتعلق بمخصصات البطالة. في ٢٠١٠، استقرَّت نسبة مخصصات الجباية على ٦٪ منتج.

كان في الإمكان، للوهلة الأولى، تفسير اتجاه الهبوط في المخصصات غير القابلة للجباية، حيث المركب الرئيس فيها هنا هو مخصصات العيش، نجاحاً للسياسة المُتعمِّدة (الرسم البياني ٤)، فإن من المُفضَّل، فعلاً، أن يكون عدد العائلات المحتاجة إلى دعم هذه المخصصات، قليلاً وأخذاً بالانخفاض. لكن، وراء هذا المعطى يتخفى اتجاهٌ مثيرٌ للقلق، لا بد من النظر إليه في سياق استمرار مستويات الفقر المرتفعة وخطورة ذلك، حيث يُشير أحد المعطيات، كما يبدو، وبشكل أكبر، إلى الصعوبة التي تواجهها العائلة التي تعاني من ضائقة، من أجل الحصول على المخصصات لتخفيف وضعها بدلاً من تحسينه.

الرسم البياني ٤

مخصّصات الجباية وغير القابلة الجباية كنسبة من المنتج



٢. حجم الدفعات

بلغ إجمالي دفعات المخصّصات بالمال، وفي نظر مؤسسة التأمين الوطني - مخصّصات الجباية وغير القابلة للجباية - ٥٩,١ مليار ش.ج. في ٢٠١٠، مقارنةً بـ ٥٥ مليار في ٢٠٠٩. تشمل هذه المبالغ دفعات أخرى تدفعها المؤسسة، في الأساس، لوزارات الحكومة، مقابل مصاريف تطوير الخدمات في المجتمع، إلى جانب مصاريف إدارة وتفعيل برنامج التأمين الوطني بمجالاته المتعدّدة (في المجموع، نحو ١,٢ مليار ش.ج.). بلغ التضخم الواقعي في إجمالي دفعات مؤسسة التأمين الوطني ٤٪، وهو تضخم مرده إلى مجموعة أسبابٍ ساهمت في الأمر مجتمعةً: الفارق بين نسبة تحديث المخصّصات الذي يركّز على زيادة الأسعار في السنة السابقة، وبين نسبة ارتفاع المؤشر في ٢٠١٠ (الأمر الذي يُفسّر نحو ١,١ نقطة مئوية من إجمالي الارتفاع في الدفعات)؛ التضخم في عدد متلقّي المخصّصات؛ والارتفاع الواقعي في حصّة من المخصّصات في أعقاب تغيير نسبة المخصّصات المختلفة في قانون إعادة التنظيم المالي ٢٠٠٩-٢٠١٠ وفي الاتفاقيات بموجب القانون (منها اتفاقيات ائتلافية). كذلك، وبالمفاهيم المتعلقة بنسب المنتج، فقد زادت المخصّصات بـ ٠,٠٦ نقطة مئوية (الجدول ٢)، بعد عدة سنوات كانت المخصّصات قد انخفضت فيها أو بقيت دون تغيير: نسبة المخصّصات من الناتج المحلي الإجمالي، التي بلغ أوجها (٨,٧٪) في ٢٠٠١-٢٠٠٢، انخفضت بصورة ثابتة حتى وصلت إلى ٦,٧٪ في ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، لترتفع بعد ذلك، وللمرّة الأولى، في ٢٠٠٩، حتى تبلغ ٧,١٪ من نسبة المنتج. عام ٢٠١٠، بلغت النسبة ٧,١٢. انخفضت نسبة الجباية لفروع التأمين الوطني من حيث المنتج، من ٣,٨ في ٢٠٠٨ إلى ٣,٧ في ٢٠٠٩، ثم عادت وارتفعت عام ٢٠١٠ لتبلغ ٣,٨٥ من نسبة المنتج، وذلك، ضمن أشياء أخرى، نتيجة توسيع الحد الأقصى عبر دفع رسوم التأمين، وأيضاً، نتيجة زيادة النسبة المحفّضة للمشغل. بالإضافة إلى ذلك، كان لزيادة الأجور تأثيرٌ كما يبدو، أيضاً. في المجموع، ارتفعت دفعات مخصّصات الجباية في ٢٠١٠، بموجب قانون التأمين الوطني، بنسبة ٥,٢٪ بمصطلحات واقعية. أمّا دفعات المخصّصات غير القابلة للجباية - التي يتم دفعها بحكم قوانين الدولة أو بحكم الاتفاقيات القائمة مع

وزارة المالية والتي تُموَّل بالكامل من قِبَل وزارة المالية في الدولة (مثل ضمان الدخل، الحركة، النفقة، الشيخوخة والورثة لغير المؤمنین (خصوصاً، للقادمين الجدد) - فانخفضت بنسبة ٧٪، في ٢٠١٠، بلغ مجموع المخصّصات غير القابلة للجباية، مع ما يشمل ذلك من مصاريف الإدارة، نحو ١٠ مليار ش.ج، وهو ما يشكل ١٧٪ من مجمل دفعات المخصّصات.

الجدول ٢

دفعات المخصّصات والجباية من الجمهور (دون مصاريف الإدارة) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ١٩٨٠ - ٢٠١٠

| السنة | دفعات المخصّصات | | الجباية | |
|-------|-----------------|-----------------------|---------|-----------------------------|
| | المجموع | منها: مخصّصات الجباية | المجموع | منها: رسوم التأمين الوطني** |
| ١٩٨٠ | ٦,٠٩ | ٤,٩٨ | ٦,٧٧ | ٥,١٥ |
| ١٩٨٥ | ٧,١٤ | ٥,٥١ | ٦,٥٧ | ٤,٤٥ |
| ١٩٩٠ | ٨,٣٦ | ٧,٠٤ | ٧,٢١ | ٥,٢٨ |
| ١٩٩٥ | ٧,٢٢ | ٥,٦٦ | ٧,٥٤ | ٤,٢١ |
| ٢٠٠٠ | ٧,٦٥ | ٦,٠٩ | ٦,٠٠ | ٤,٠٨ |
| ٢٠٠١ | ٨,٦٢ | ٦,٧٨ | ٦,٣٤ | ٤,٣٠ |
| ٢٠٠٢ | ٨,٦٥ | ٦,٧١ | ٦,٣٥ | ٤,٣٢ |
| ٢٠٠٣ | ٨,١٢ | ٦,٤١ | ٦,٢٣ | ٤,٢٢ |
| ٢٠٠٤ | ٧,٣٥ | ٥,٨٨ | ٦,٠٤ | ٤,٠٥ |
| ٢٠٠٥ | ٧,٠٢ | ٥,٦٣ | ٦,٠٠ | ٤,٠٢ |
| ٢٠٠٦ | ٦,٨٧ | ٥,٥٣ | ٥,٨٠ | ٣,٨٧ |
| ٢٠٠٧ | ٦,٦٧ | ٥,٤٢ | ٥,٧٦ | ٣,٨١ |
| ٢٠٠٨ | ٦,٧٢ | ٥,٤٩ | ٥,٨٤ | ٣,٨٢ |
| ٢٠٠٩ | ٧,٠٦ | ٥,٨٠ | ٥,٦٣ | ٣,٦٧ |
| ٢٠١٠ | ٧,١٢ | ٥,٩٢ | ٥,٨٥ | ٣,٨٥ |

* يشمل ذلك الجباية الخاصة بصناديق المرضى.

** يشمل ذلك التعويض المالي اعتماداً على تقليص رسوم التأمين الوطني للمشغلين.

تُشير المعطيات الواردة في الجدول ٣ إلى الأسس التي تركز عليها اتجاهات دفع المخصّصات حسب الفروع. فقد تم تسجيل الانخفاض الحادّ، على وجه الخصوص، الذي بلغ نحو ٨٪، ١٧، ضمن فرع البطالة، في أعقاب انخفاض نسبة البطالة من ٦،٦٪ في ٢٠٠٩ إلى ٦،٦٪ في ٢٠١٠، وذلك بسبب الانتعاش السريع الذي مرّت به السوق بعد الأزمة الماليّة. كذلك، ضمن فرع الاحتياط العسكريّ كان هناك انخفاض حادّ، نسبته ٤،٤٪، تقريباً.

أمّا في فرعيّ التمريض والأمومة، فكان هناك ارتفاع واقعيّ بنحو ٧٪ من إجماليّ الدفعات. يمكن تفسير الارتفاع في الدفعات بالنسبة لفرع التمريض بأنّه في آذار ٢٠٠٩ تم منح ساعات علاج إضافية للمستحقّين في كلا المستويّين العاليتين من المخصّصات لأولئك الذين يُشغّلون عاملاً إسرائيلياً؛ إضافة ثلاث ساعات علاج أسبوعيّة لمستحقّي مخصّصات بنسبة ١٥٠٪، وإضافة أربع ساعات لمستحقّي نسبة ١٦٨٪. بالإضافة إلى ذلك، طرأ ارتفاع في عدد متلقّي مخصّصات التمريض، وفي الأساس، ضمن المستويات العالية للمخصّصات نفسها. يمثّل الارتفاع في دفعات الأمومة ظاهرة في السنوات الأخيرة، يرتفع بحسبها عدد مستحقّي رسوم الولادة ومعدّل دفع تلك الرسوم، وذلك، على ضوء الارتفاع في نسبة تشغيل المرأة والأجور على مدار الوقت. عام ٢٠١٠، طرأ ارتفاع بنسبة ٦،٦٪ في عدد الولادات مقابل ٢٠٠٩، وكما كانت الحال في سنوات سابقة، اعتُبر هذا الارتفاع حادّاً أكثر من الارتفاع في عدد النساء اللواتي في سنّ الخصوبة. كذلك، طرأ ارتفاع ملموس في الدفعات المتعلقة بقرود المنجبات في المستشفى.

الجموع ٣

دفعات مخفضات التأمين الوطني، يشمل ذلك مصاريف الإدارة، 1995 - 2010

| التاريخ | المجموع الكلي للدفعات | الشيخوخة والورثة** | الإعاقاة العامة | صعوبات التمهيش والعداء الأوموية (بملايين ش.ج. (أسعار جارية) | الأولاد | البطالة | خدمة الاحتياط العسكري | ضمان الدخل*** | التعويضات وغيرها |
|---------|-----------------------|--------------------|-----------------|---|---------|---------|-----------------------|---------------|------------------|
| 1995 | ×11,188 | ٧,٦٧٥ | ٢,٢٥٤ | ١,٤٨٧ | ١,٢٠٦ | ١,٢٨٠ | ×١٠,٠٥٣ | ١,١٤٩ | ٧٩٨ |
| 2000 | 39,٧٠٦ | ١٣,٦٧٠ | ٥,١٢٨ | ٢,٥٦٩ | ٢,٤٢٢ | ٣,٠٣٣ | ١,٠٣٩ | ٢,٩٥٧ | ١,٨٩٧ |
| 2004 | ٤٢,٧٥٩ | ١٦,٠٣٢ | ٧,٣٥٥ | ٣,١٤٥ | ٢,٧٢٧ | ٢,١٦٦ | ٧٠٨ | ٣,٠٠٣ | ٢,٧٣٥ |
| 2005 | ٤٢,٣٠٥ | ١٦,٤٥٧ | ٧,٧٩٧ | ٣,١٩٢ | ٢,٨٥٧ | ٢,٠٤٤ | ٧١٣ | ٢,٨٥٩ | ٢,٨٤٢ |
| 2006 | ٤٥,٧٦٠ | ١٧,٣٧٦ | ٨,٣٩٢ | ٣,٣٠٦ | ٣,١٠٣ | ٢,٠١٣ | ٨٦٠ | ٢,٧٧٣ | ٢,٩٤١ |
| 2007 | ٤٧,٠٨٩ | ١٧,٦١٥ | ٩,٠٣٤ | ٣,٣٣٢ | ٣,١٠٣ | ١,٨١٢ | ٧٦٠ | ٢,٥٤٣ | ٣,٣٥٠ |
| 200٨ | ٤٩,٩٣٠ | ١٨,٦٥٥ | ٩,٥٩٩ | ٣,٥٠٦ | ٤,١٤٦ | ١,٨٩٦ | ٨٤١ | ٢,٥١٨ | ٣,٥٧٢ |
| 200٩ | ٥٥,٣٩٤ | ٢٠,١٨٠ | ١٠,٣٩٥ | ٣,٨١١ | ٤,٦٠٤ | ٣,٠٨٩ | ١,١٦٩ | ٢,٦١٣ | ٣,٩٨٤ |
| 20١٠ | ٥٩,١٣٧ | ٢٢,٠٢٣ | ١١,١٣٠ | ٣,٩٨٦ | ٥,٠٣٣ | ٢,٦٠٦ | ١,٠٢٨ | ٢,٦٥٩ | ٤,٣٩٤ |
| 1995 | ١٠,١ | ٨,٦ | ١٦,١ | ١٤,٦ | ٢٠,٨ | ١٦,٢ | ٢,٩ | ١٣,٧ | ١٣,٥ |
| 2000 | ٨,١ | ٨,٤ | ١٤,٨ | ١١,٤ | ١٥,٥ | -٠,٩ | -٧,٤ | ١٨,١ | ١٨,٢ |
| 200٤ | -٤,٢ | ٢,٢ | ٠,٨ | -٠,٣ | ٠,٣ | -١٢,٣ | -٣٨,١ | -٩,٥ | ١,٣ |
| 2005 | -٠,١ | ١,٣ | ٤,٦ | ٠,٢ | ٣,٤ | -١,٩ | -١,٠ | -١,٠ | ٢,٥ |
| 200٦ | ٢,٥ | ٣,٤ | ٥,٥ | ١,٤ | ٦,٤ | -٣,٦ | ١٨,١ | -٦,٥ | ١,٤ |
| 200٧ | ٢,٤ | ٠,٨ | ٧,١ | ٠,٢ | ١٥,٦ | -١٠,٥ | -١٢,١ | -٧,٣ | ١٣,٣ |
| 200٨ | ١,٤ | ١,٣ | ١,٦ | ٠,٦ | ١٠,٧ | -١,٥ | ٥,٨ | -٥,٣ | ٢,٠ |
| 200٩ | ٧,٤ | ٤,٧ | ٣,٨ | ٥,٢ | ٧,٥ | ٥٧,٧ | ٣٤,٥ | ٠,٤ | ٧,٩ |
| 20١٠ | ٤,٠ | ٦,٣ | ٥,٣ | ١,٩ | ٦,٥ | -١٧,٨ | -١٤,٤ | -٠,٩ | ٧,٤ |
| 1995 | ١٠٠,٠ | 3٦,٢ | ١٠,٦ | ٧,٠ | ٥,٧ | ٦,٠ | ٥,٠ | ٥,٤ | ٢,٨ |
| 2000 | ١٠٠,٠ | 3٤,٤ | ١٢,٩ | ٦,٥ | ١٧,٦ | ٧,٦ | ٢,٦ | ٧,٤ | ٤,٨ |
| 200٤ | ١٠٠,٠ | 3٧,٥ | ١٧,٣ | ٧,٤ | ١١,٤ | ٥,١ | ١,٧ | ٧,٠ | ٦,٤ |
| 2005 | ١٠٠,٠ | 3٨,٠ | ١٨,٠ | ٧,٤ | ١٠,٥ | ٤,٧ | ١,٦ | ٦,١ | ٦,١ |
| 200٦ | ١٠٠,٠ | 3٨,٠ | ١٨,٣ | ٧,٢ | ٦,٨ | ٤,٤ | ١,٩ | ٦,٠ | ٦,٤ |
| 200٧ | ١٠٠,٠ | 3٧,٤ | ١٩,٢ | ٧,١ | ٧,٧ | ٣,٨ | ١,٦ | ٥,٤ | ٧,١ |
| 200٨ | ١٠٠,٠ | 3٧,٤ | ١٩,٢ | ٧,٠ | ٨,٣ | ٣,٨ | ١,٧ | ٥,٠ | ٧,٣ |
| 200٩ | ١٠٠,٠ | 3٦,٤ | ١٨,٦ | ٦,٩ | ١٠,٢ | ٥,٦ | ٢,١ | ٤,٧ | ٧,٣ |
| 20١٠ | ١٠٠,٠ | 3٧,٢ | ١٨,٨ | ٦,٧ | ٨,٥ | ٤,٤ | ١,٧ | ٤,٥ | ٧,٤ |

* المعطيات، مسجعة حتى سنة 1995، لا تشمل البنود التي تم تحويلها إلى وزارة الدفاع كاستحقاق عن طريق حافز توفير عدد أيام الخدمة للاحتياط العسكري.

** يشمل ذلك الدفعات مقابل استكمال الدخل.

*** المبرجة السكانية في سن العمل.

زادت الدفعات في مخصصات الأولاد بنسبة ٢٪، ٨ بين العامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. تتبع هذه الزيادة، ضمن أشياء أخرى، من الارتفاع التدريجي في مخصصات الأولاد الذي بدأ في شهر تموز ٢٠٠٩، في أعقاب قانون إعادة التنظيم المالي ٢٠٠٩-٢٠١٠. في هذا الإطار، زادت مخصصات الأولاد الذين يأتي ترتيبهم في العائلة الثاني والثالث والرابع، بصورة تدريجية، حتى بلغت الإضافة في الدفع، عام ٢٠١٢، ١٠٠ ش.ج. مقابل كل ولد في الترتيبات المذكورة. بلغ إجمالي قيمة الإضافة في ٢٠١٠ نحو ٢٥٠ مليون شيكل (ستبلغ الإضافة في ٢٠١٢ نحو ١.٥٠٠ مليون ش.ج. مقارنةً بـ ٢٠٠٨). تجدر الإشارة إلى أنه، وفي إطار الاتفاقية، تكون الإضافات شكلية لا غير، وأمّا المخصصات فلا يتمّ تحديثها بحسب التغيرات التي تطرأ على الأسعار في هذه الفترة، بحيث يضعف الارتفاع المتوقع بصورة واقعية. يجدر التأكيد على اقتطاع الزيادة في دفعات مخصصات الأولاد بصورة جزئية، نظراً إلى أنّ خروج الأولاد "القدامى" (الذين ولدوا قبل ٢٠٠٣) من البرنامج، واستبدالهم بأولاد "جدد" تدفع لهم مخصصات موحدة ومنخفضة أكثر من تلك الخاصة بالقدامى (هذه العملية بدأت عام ٢٠٠٢)، تؤدي إلى تقليص الدفعات مقابل مخصصات الأولاد.

زادت الدفعات في مخصصات الشيخوخة والورثة بنسبة ٣٪، ٦. طرأت، في السنوات الأخيرة، عدّة تغييرات لزيادة الدفعات في تلك المخصصات: في نيسان ٢٠٠٨، تمت زيادة مخصصات الشيخوخة والورثة الأساسية من ٢٪، ١٦ إلى ٥٪، ١٦، كما حصل كبار السنّ من سنّ ٨٠ وما فوق على إضافة خاصة بنسبة نقطة مئوية من الاتفاقية الأساس. في المقابل، تمتّ زيادة مخصصات استكمال الدخل، بما يتوافق مع سنّ المستحقين. بالإضافة إلى ذلك، وفي آب ٢٠٠٩، وضمن إطار قانون إعادة التنظيم المالي، تمتّ زيادة مخصصات الشيخوخة والورثة بشكل أكبر، من ٥٪، ١٦ إلى ٧٪، ١٧، وفي كانون الثاني ٢٠١٠، إلى ٧٪، ٣٥، في إطار عملية تمتّ في نهايتها، في كانون الثاني ٢٠١١، زيادة المخصصات الأساس لتصبح ٧٪، ١٧ من المبلغ الأساس. ستتمّ زيادة استكمال الدخل لهذه المخصصات، علماً أنّها ضمن نسبة مشابهة.

يبيّن الجدول ٣، كذلك، توزيع إجمالي المخصصات حسب الفرع. يُشكّل فرع الشيخوخة والورثة، الفرع الأول من حيث الحجم، ٢٧٪، من إجمالي المخصصات التي تم استكمالها في ٢٠١٠. مقارنةً بالسنة الماضية، ٢٠٠٩، ازداد حجم هذا الفرع بنسبة ٨، ٠ نقطة مئوية. كذلك، فإنّ حصة فرع الإعاقة، الثاني حجماً، ارتفعت من ٦٪، ١٨ في ٢٠٠٩، إلى ٨٪، ١٨ في ٢٠١٠. أمّا فرع البطالة فقد خفّض حصته بنسبة ملموسة، من ٦٪، ٥ من إجمالي الدفعات في ٢٠٠٩، إلى ٤٪، ٤ منها في ٢٠١٠ (يُنظر أعلاه)، وأمّا فرع خدمة الاحتياط العسكري فقد خفّض، هو الآخر، حصته المتواضعة، من ١٪، ٢ في ٢٠٠٩، إلى ٧٪، ١ في ٢٠١٠. في حين استمرّ فرع ضمان الدخل في عمله نحو تقليص حصته في السنوات الأخيرة، ليصل بذلك إلى ٥٪، ٤ من إجمالي الدفعات (مقابل ٨٪ في ٢٠٠٢). حافظت الفروع الأخرى على حصتها، نوعاً ما، منذ عام ٢٠٠٩.

٣. مستوى المخصصات

في كانون الثاني ٢٠١٠، تم تحديث المخصصات بنسبة ارتفاع جدول غلاء الأسعار للمستهلك، في الفترة الواقعة بين تشرين الثاني ٢٠٠٨ وتشرين الثاني ٢٠٠٩، بنسبة ٨٪، ٣. إنّ هذه النسبة تحدّث "المبلغ الأساس"، الذي بحسبه يتم تحديث معظم المخصصات منذ كانون الثاني ٢٠٠٦ بموجب قانون خطة إشفاء السوق في حزيران ٢٠٠٣. في الفترة نفسها، ارتفع الأجر المتوسط، الذي بحسبه تم تحديث المخصصات في الماضي بنسبة ١٪، ١. بشكل تراكمي، من العام ٢٠٠٢ وحتى ٢٠١٠، ارتفع الأجر المتوسط بنسبة ١٥٪ تقريباً - بالترافق مع نسبة ارتفاع الأسعار في الفترة نفسها. وبذلك، تقلّصت الفجوة بين جدول غلاء الأسعار، علماً أنّ تجارب الماضي تُعلّمنا أنّ المخصصات المُحدّثة من حيث الأسعار، يمكن لها أن تتأكل مقارنةً بالأجر، فعند النظر إلى السنة الأخيرة، نلاحظ أنّ الأجر الواقعي (أي، الأجر المقتضب من جرّاء ارتفاع الأسعار) قد ارتفع بنسبة معدّلها ٥٪، ١ للسنة الواحدة، تقريباً. مع ذلك، فإنه لو استمرّ هذا الاتجاه الوارد وصفه أعلاه، واستمرّ معه تقلص مردود العمل في العقود القادمة، فإنّ تآكل المخصصات في أعقاب

تحديثها، حسب جدول غلاء الأسعار للمستهلك، مكان تحديثها حسب التغيرات التي تطرأ على الأجر، من المتوقع أن تتقلص، بل وأن تختفي أيضاً.

في عام ٢٠١٠، ارتفعت مخصصات الشيخوخة الأساسية للفرد كنسبة من الأجر المتوسط، من ١٦,٠% إلى ١٦,٨% من الأجر المتوسط للمسنين الوحيدين، حتى جيل ٨٠، ومن ١٦,٩% إلى ١٧,٧٨% من الأجر المتوسط لمن هم في سن ٨٠ أو أكثر. وقد ارتفعت مخصصات الوراثة للأرمل/ة مع ولدين، من ٣٠,٨% إلى ٣٢,٤%.

في عام ٢٠١٠، ارتفع الحد الأدنى من الدخل المضمون، قليلاً، للسكان الذين هم في سن العمل. إن الحد الأدنى من الدخل للفرد، مع ما يتخلله كنسبة من الأجر المتوسط، ارتفع بـ ٦,٧٠، ٠,٧٠ نقطة مئوية بين العامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. مخصصات الأب/الأم الأعزب/العزباء حتى سن ٥٥ مع ولدين هي ٣٨,٨% من الأجر المتوسط، مقابل ٥٢,٢% منه في ٢٠٠٢. عشية التقليل الجدي في مخصصات ضمان الدخل في إطار الخطة الاقتصادية للعام ٢٠٠٢-٢٠٠٣. في مقابل ذلك، ارتفعت مخصصات الفرد في سن ٥٥ أو أكثر، بشكل أكبر مما كانت عليه في ٢٠٠٢، حيث شكّلت ما نسبته ٢٤,٩% من الأجر المتوسط في ٢٠١٠ مقابل ٢٤,٠% في ٢٠٠٢.

أما معدل مخصصات الإعاقة، فقد انخفضت من ٣٢,٣% من متوسط أجر العامل في ٢٠٠٩، لتشكّل ٣٢,١% منه في ٢٠١٠. مع التراكم منذ العام ٢٠٠٣، تأكلت المخصصات من حيث النسبة من الأجر المتوسط بنحو ١,٧ نقطة مئوية. وأما معدل مخصصات الخدمات الخاصة، فلم يطرأ عليه أيّ تغيير مقارنةً بالسنة السابقة - ٢٨,١%، في حين أنّ معدل المخصصات الشهرية لوليد معاق، انخفضت بنحو واحد ونصف في المائة بين العامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. في المقابل من ذلك، ارتفعت مخصصات الحركة بنسبة عُشر في المائة بمصطلحات واقعية بين السنتين المذكورتين. ارتفع، بصورة واقعية، معدل مخصصات التمريض التي مُنحت لكبار السن (والتي يتم تحويل مبلغها إلى ساعات علاج)، عام ٢٠١٠ بنسبة ٥,٠% مقابل ٢٠٠٩.

ارتفعت مخصصات الأرواح التي يتم دفعها لعائلات ذات بنيات مختلفة، بصورة واقعية ولكن بسيطة، بين العامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. كذلك، بالنسبة للأجر المتوسط، فقد ارتفعت مخصصات العائلة، عدا عن العائلات اللواتي فيهنّ ولد واحد. أما الارتفاع الملموس أكثر من غيره فقد كان لدى العائلات اللواتي فيهنّ أربعة أولاد، كانوا قد وُلدوا بعد شهر أيار ٢٠٠٣، حيث ارتفعت المخصصات العائلية بنحو ١١%، بالنسبة للأجر المتوسط. وأما العائلات اللواتي فيهنّ أربعة أولاد كانوا قد وُلدوا قبل تموز ٢٠٠٣، فقد ارتفعت المخصصات لديها بنحو ٨,٥%. ورغم التحسن الذي طرأ على جباية المخصصات العائلية مقابل العام ٢٠٠٩، فإنّ مخصصات الأرواح بقيت منخفضةً بأكثر من ٥٠% إزاء المستوى الذي كانت عليه قبل الخطة الاقتصادية للعام ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

في فرع مصابي العمل، الذي يدفع مخصصات بديلة للأجر، انخفض معدل رسوم الإصابة مقابل كل يوم للعامل والمستقل بـ ٤,٤% و ١٣,٨%، على التوالي، مقارنةً بالعام ٢٠٠٩. إن الانخفاض في رسوم الإصابة لدى المستقلين، يُبطل، عملياً، الارتفاع الذي بدأ في العام ٢٠٠٩.

انخفض، كذلك، معدل رسوم البطالة لليوم، بصورة بسيطة مقابل العام ٢٠٠٩ (كان العام ٢٠٠٩ عام كساد اقتصاديٍّ تميّز بموجة من حالات الفصل من العمل التي طالبت أصحاب الدخل العالي، كذلك). إن الانخفاض في مستوى رسوم البطالة عام ٢٠١٠، ينبع، كما يبدو، من انضمام العاطلين عن العمل، الذين كانوا أصحاب دخلٍ متدنٍّ، وانضمام الشباب (يتم اقتطاع ٢٥% من رسوم البطالة التي هي من حق الشباب).

أما بالنسبة لمخصصات الأمومة، فلم يطرأ أيّ تغيير ملموس على مستوى المخصصات مقابل العام ٢٠٠٩، في حين كان هناك ارتفاع واقعيٍّ في رسوم الولادة، وهي أقل من ١%، وارتفاع آخر في منحة الولادة بنسبة ١%.

الجدول ٤

عدد متلقي المخصصات في فروع التأمين الأساسية للمعدل في الشهر: ١٩٩٠-٢٠١٠

| السن | الاشيخوخة والورثة | مخصصات الإعاقة العامة | مخصصات الإعاقة العامة | مخصصات معاق | مخصصات الحركة | مخصصات الإصابات | مصابو العمل | الأمومة | | الأولاد | | ضمان الدخل (لن هم في سن العمل)*** | التعمير |
|---------------------------|-------------------|-----------------------|-----------------------|-------------|---------------|-----------------|-------------|-----------------------|-----------------------|-----------------------|-----------------------|-----------------------------------|---------|
| | | | | | | | | مخصصات الإعاقة العامة | مخصصات الإعاقة العامة | مخصصات الإعاقة العامة | مخصصات الإعاقة العامة | | |
| ١٩٩٠ | ٤٤٢,٦ | ٧٣,٥ | ٦,٥ | ٥١,٨ | ١١,٤ | ٥٦,٧ | ١١,٨ | ١٠٧,٧ | ٥٣٣,٥ | ١٠٧,٧ | ٥٣٣,٥ | ٢٠,٨ | ٢٥٠,٠ |
| ١٩٩٥ | ٥٥٢,٩ | ٩٤,٠ | ١٠,٢ | ١٠,٣ | ١٣,٢ | ٨٤,٩ | ١٤,٦ | ١١٢,٤ | ٨١٤,٧ | ١١٢,٤ | ٨١٤,٧ | ٧٤,٨ | ٥٩٠,٠ |
| ٢٠٠١ | ٦٧٧,٠ | ١٤٢,٤ | ١٨,٩ | ١٦,٤ | ١٩,٣ | ١٩,١ | ٢٠,٨ | ١٢٧,٣ | ٩٧٨,٢ | ١٢٧,٣ | ٩٧٨,٢ | ١٠٤,٧ | ١٠٥,٤ |
| ٢٠٠٣ | ٧٠٩,٢ | ١٥٧,٣ | ٢١,٧ | ١٨,٤ | ٢٢,٣ | ٢١,٥ | ٢٣,٠ | ١٣٦,٤ | ١٠٣٩,١ | ١٣٦,٤ | ١٠٣٩,١ | ١٥٥,٢ | ١١٣,٠ |
| ٢٠٠٤ | ٧٣٣,٣ | ١٦٢,٤ | ٢٢,٧ | ١٩,٥ | ٢٣,٥ | ٢٥,٨ | ٢٤,٠ | ١٤١,٢ | ١٤٢٠,٦ | ١٤١,٢ | ١٤٢٠,٦ | ١٤٤,٧ | ١١٣,٤ |
| ٢٠٠٥ | ٧١٩,٩ | ١٧٠,٩ | ٢٤,٠ | ٢١,٠ | ٢٤,٩ | ٢٣,٩ | ٢٥,٢ | ١٤٨,٤ | ١٤٥٦,٣ | ١٤٨,٤ | ١٤٥٦,٣ | ١٣٩,٩ | ١١٥,٠ |
| ٢٠٠٦ | ٧٧٧,٥ | ١٧٨,٣ | ٢٥,٦ | ٢٢,٢ | ٢٦,١ | ٢٤,٣ | ٢٦,٤ | ١٥٠,٦ | ١٤٧٨,٣ | ١٥٠,٦ | ١٤٧٨,٣ | ١٣٠,٣ | ١٢٠,٤ |
| ٢٠٠٧ | ٧٧٨,٩ | ١٨٧,٥ | ٢٧,٤ | ٢٣,٨ | ٢٧,٣ | ٢٧,٦ | ٢٧,٨ | ١٥١,٦ | ١٥١,٦ | ١٥١,٦ | ١٥١,٦ | ١٢٠,٢ | ١٢٥,٤ |
| ٢٠٠٨ | ٧٣٥,٨ | ١٩٥,٠ | ٢٩,٤ | ٢٥,٣ | ٢٨,٩ | ٢٩,٧ | ٢٩,٢ | ١٥٢,٠ | ١٥٢,٠ | ١٥٢,٠ | ١٥٢,٠ | ١١١,٨ | ١٣١,١ |
| ٢٠٠٩ | ٧٤٦,٩ | ٢٠٠,١ | ٣١,٢ | ٢٦,٥ | ٣٠,٤ | ٢٥,٨ | ٣٠,٩ | ١٥٦,٤ | ١٥٦,٤ | ١٥٦,٤ | ١٥٦,٤ | ١١١,٨ | ١٣٦,٦ |
| ٢٠١٠ | ٧٥٨,٥ | ٢٠٧,٢ | ٣٣,١ | ٢٧,٩ | ٣١,٦ | ٢٧,٦ | ٣٢,٣ | ١٦٦,٧ | ١٦٦,٧ | ١٦٦,٧ | ١٦٦,٧ | ١٠٩,٤ | ١٤٦,٤ |
| الزيادة السنوية (بالنسبة) | | | | | | | | | | | | | |
| ١٩٨٦-١٩٨٧ | ٢,٦ | ٣,٤ | ٧,٢ | ٧,٧ | ١,٥ | -٠,١ | ٣,٦ | ٠,٥ | -٠,٥ | ٠,٥ | ٠,٥ | ٨,٦ | ١٧,٤ |
| ١٩٩١-١٩٩٥ | ٤,٦ | ٥,٠ | ٩,٤ | ١٢,٢ | ٣,٠ | ٨,٤ | ٤,٤ | ١,٨ | ٤,٨ | ٤,٨ | ٤,٨ | ١٩,٤ | ١٨,٧ |
| ١٩٩٦-٢٠٠٠ | ٣,٥ | ٧,٦ | ١٠,٢ | ٨,٢ | ٤,٩ | -٢,١ | ٦,٣ | ٢,١ | ٥,٠ | ٥,٠ | ٢,٣ | ١١,٤ | ١٠,٢ |
| ٢٠٠١ | ٣,٠ | ٥,٢ | ١٣,٩ | ٧,٢ | ١٤,٩ | -٩,٣ | ٥,١ | -٣,٦ | ٠,٨ | ٠,٨ | ٠,٨ | ١٠,٦ | ١٠,١ |
| ٢٠٠٣ | ٢,٤ | ٤,٥ | ٥,٣ | ٥,١ | ٦,٧ | -١٢,١ | ٥,٥ | ٦,١ | ٣,٥ | ٣,٥ | ٣,٥ | ٢,٦ | ٠,٧ |
| ٢٠٠٤ | ١,٨ | ٣,٢ | ٤,٦ | ٦,٠ | ٥,٤ | ٧,٠ | ٤,٣ | ٣,٥ | ٤,٩ | ٤,٩ | ٤,٩ | -٦,٢ | ٠,٤ |
| ٢٠٠٥ | -٠,٣ | ٥,٢ | ٥,٩ | ٧,٢ | ٥,٩ | -٢,٩ | ٥,٠ | - | -٠,٦ | - | ١,١ | -٣,٣ | ١,٤ |
| ٢٠٠٦ | ١,١ | ٤,٢ | ٦,٧ | ٦,٠ | ٤,٧ | ٠,٦ | ٤,٨ | ٠,٥ | ٧,٣ | ٧,٣ | ٧,٣ | -٦,٩ | ٤,٧ |
| ٢٠٠٧ | ٠,٢ | ٥,٢ | ٦,٩ | ٧,٢ | ٤,٧ | ٥,٢ | ٥,١ | ٢,٥ | ٤,١ | ٤,١ | ٤,١ | -٧,٧ | ٤,٣ |
| ٢٠٠٨ | -٠,٩ | ٤,٠ | ٧,٣ | ٦,٣ | ٥,٩ | ٣,١ | ٥,٠ | ٣,٣ | ٨,٨ | ٨,٨ | ٨,٨ | -٦,٨ | ٤,٧ |
| ٢٠٠٩ | ١,٥ | ٢,٦ | ٦,١ | ٤,٧ | ٥,٢ | -٥,٦ | ٥,٨ | ٢,٧ | ٤,٤ | ٤,٤ | ٤,٤ | ٠,٠ | ٤,٢ |
| ٢٠١٠ | ١,٥ | ٣,٥ | ٦,١ | ٥,٣ | ٣,٩ | ٢,٨ | ٤,٥ | ٦,٦ | ٥,٧ | ٥,٧ | ٥,٧ | -٢,١ | ٣,٥ |

* عدد المتقنين المختلفين على مدار السنة.

** السجلات المختلفين 1985 و 1991 تشمل العلاقات التي أُرجمت لها مخصصات الأرز والولد الثاني عن طريق المتقنين. عام 1993 سجلت المخصصات لتكون عائلية.

*** غير حساب معطى عام 2004 وما بعده. يتبين أن المخصصات التي تم توزيعها على عدة متقنين قد تم صرفها تلقائياً وراحت تحت عدد المتقنين لعام 2004 الذي من خلال سجله تم احصاء كل متقني المخصصات المؤهلة، كان 1456 الف في المعدل بالبنية لكل شهر.

٤. متلقو المخصّصات

ارتفع، في ٢٠١٠، عدد متلقّي مخصّصات الشيخوخة والورثة - الفرع الأول في كبره من بين كلّ فروع التأمين الوطني - بنسبة ٥,١%. قامت المؤسسة بدفع مخصّصات لـ ٧٥٨ ألف عجوز ووريث في المعدّل كلّ شهر (الجدول ٤). أمّا في فرع الأولاد، فقد ارتفع عدد العائلات التي تحصل على مخصّصات الأولاد، بنسبة ٨,١%، نتيجةً للزيادة الطبيعية في هذه الفئة الاجتماعيّة. تم دفع مخصّصات الأولاد، عام ٢٠١٠، لنحو ٤٧,٢ مليون ولد يعيشون في مليون عائلة، تقريباً. تم وقف الارتفاع الذي سجّل في عدد متلقّي رسوم البطالة بين العاميّين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. جاء هذا الارتفاع بعد أن كان عدد متلقّي رسوم البطالة، قد انخفض عام ٢٠٠٢ على نحو ثابت، بنسب ٤%-٢٧% (باستثناء سنة واحدة، ٢٠٠٥، حافظ فيها على ثباته). إنّ الوضع الاقتصاديّ في السوق والتغيّرات في ظروف الاستحقاق، أديا إلى حدوث تأرجح في عدد متلقّي رسوم البطالة في العقد الأخير.

تم تسجيل ارتفاع بنسبة ٥,٣% في فرع الإعاقّة العامّة، وهو الثاني من حيث الحجم، مقابل السنة المنصرمة. مع بداية سنوات الـ ٩٠، ارتفع معدّل عدد المتلقّين في السنة، بنسب تراوح ما بين ٣% و ٨%. في المقابل، استمرّت الارتفاعات في المخصّصات المأخوذة من مخصّصات الإعاقّة العامّة، وذلك بنسب تشبه تلك الخاصّة بالسنوات الأخيرة: فقد ارتفع عدد متلقّي مخصّصات الخدمات الخاصّة بنسبة ١,٦%، وارتفع، كذلك، عدد متلقّي مخصّصات الحركة، بنسبة ٩,٣%. كما ارتفع عدد متلقّي مخصّصات الولد المعاق بنسبة ٥,٣%. أمّا في فرع الأمومة فقد طرأ ارتفاع بنحو ٦% في عدد المتلقّين (منحة ولادة ورسوم ولادة)، وفي فرع التمريض طرأ ارتفاع بنسبة ٥,٣%.

وأما في فرع مصابي العمل، المتأثر بنسب التشغيل في السوق، فقد طرأ ارتفاع بنسبة ٨,٢% في عدد متلقّي رسوم الإصابات. في مقابل ذلك، ارتفع عدد متلقّي مخصّصات الإعاقّة الدائمة في الفرع بنحو ٥,٤%.

في عام ٢٠١٠، عاد اتجاه الانخفاض في عدد متلقّي ضمان الدخل - انخفاض بنسبة ١,٢% مقابل العام ٢٠٠٩، السنة التي سجّل فيها، لأول مرّة، استقرار في عدد المتلقّين. إنّ نسبة الانخفاض التي شهدتها العام ٢٠١٠ في عدد المتلقّين، تُعتبر أدنى من نسب الانخفاض التي تم توقعها لما بعد عام ٢٠٠٤ (٣%-٧% كلّ سنة). في نيسان ٢٠١٠، انتهت خطة دمج متلقّي المخصّصات في العمل "أوروت لتسوكا". إنّ عدد العائلات التي تتلقّى مخصّصات ضمان الدخل، يستمر في الانخفاض حتى بعد إنهاء الخطة.

٥. جباية رسوم التأمين من الجمهور ومصادر تمويل المخصّصات

يتم تمويل مخصّصات التأمين الوطني من أربعة مصادر: جباية رسوم التأمين الوطني (جباية مباشرة من الجمهور وتعويض وزارة الماليّة عن تقليص رسوم التأمين الوطني للمشغلّين والمؤمنين المستقلّين)، مشاركة الحكومة في تمويل مخصّصات الجباية، تمويل الحكومة الخاص بالمخصّصات غير القابلة للجباية إلى جانب مقبوضات الفائدة المفروضة على استثمار مبالغ ماليّة، في الأساس من خلال سندات دين حكوميّة. بالإضافة إلى جباية رسوم التأمين الوطني، تقوم المؤسسة بجباية تأمين الصحة ليقوم بتميره إلى صناديق المرضى.

في آب ٢٠٠٥، بدأ تطبيق القسم الأول من عملية يتم في إطارها تقليص رسوم التأمين الوطني، الملقاة على عاتق المشغلّين. استمرّت هذه العمليّة التدريجية حتى عام ٢٠٠٩، وتمّ في نهايتها تقليص رسوم التأمين للمشغلّ بنسبة ١,٥ نقطة مئوية. في مقابل ذلك، تم اعتماد نسبتيّن من رسوم التأمين - المقلّصة والعاديّة - بدلاً من نسبة موحّدة في كلّ مستويات الدخل الملزمة برسوم التأمين. تُعتبر هذه الخطوة جزءاً من سياسات عامّة أكثر، كانت بدأت في سنوات الـ ٨٠ في تقليص نسبة العمل التي يدفعها المشغلون. تجدر الإشارة إلى أنّ مؤسسة التأمين الوطني عبّرت عن اعتراضها على هذه الخطوة: إنّ

من شأن تقليص مقبوضات الجباية من الجمهور أن يشجّع على تعلق نظام التأمين الوطني بميزانية وزارة المالية، ويمكن لذلك، بصورة غير مباشرة، أن يتسبب، كذلك، بتقليص إضافي في مصاريف المخصّصات. في بداية العام ٢٠٠٦، تم اعتماد خطة إصلاحية إضافية في مجال جباية المؤسسة، تم في إطارها تخفيض النسبة المقلّصة لرسوم التأمين الملقاة على عاتق العامل، من ١٤٪ خاصة بالدخل إلى ٤٪، ٠، في حين تمت زيادة النسبة العادية من ٥، ٥٨٪ إلى ٧٪، كما تمت زيادة النسبة المقلّصة، من ٥٠٪ خاصة بالأجر المتوسّط إلى ٦٠٪ منه. تم إحداث هذه التغييرات بميزانية صفر.

أسوةً بالسياسات المعتمدة في مجال المخصّصات، لم يتم تحديث الأجر المتوسّط، في الأعوام ٢٠٠٢-٢٠٠٥، بموجب القانون، وبالتالي، لم يتم تحديث مستويات رسوم التأمين والدخل المتواضع من أجل دفع رسوم التأمين لمختلف أنواع المؤمنّين. استمرّ تجميد الأجر المتوسّط حتى نهاية عام ٢٠٠٥، ومن عام ٢٠٠٦ بات يتم تحديث السقف فقط من خلال نسبة ارتفاع جدول غلاء الأسعار. في مقابل ذلك، إن مستوى النسبة المقلّص، إلى جانب الدخل المتواضع لدفع رسوم التأمين الخاصة بمختلفة أنواع المؤمنّين، سيستمرّ في التحديث حسب التغييرات التي تطرأ على متوسّط الدخل حتى بعد ٢٠٠٦. إن التغيير في طريقة تحديث السقف، يمكن أن تؤدي، مع الوقت، إلى تخفيف العبء عن أصحاب الدخل العالي جداً (يُنظر البند ٤ أعلاه)، وسيحظى هؤلاء بالتمييز الإيجابي مقارنةً بمن يدفعون رسوم التأمين في المستوى الأدنى (مثل العاطلين عن العمل وطلاب الجامعات). في مقابل ذلك، إن استمرار ربط مستوى النسبة المقلّص للأجر المتوسّط، سيحول دون إقبال عبء رسوم التأمين على أصحاب الدخل المنخفض.

في قانون التسويات لعام ٢٠٠٩-٢٠١٠، تمت مضاعفة سقف الدفع لجباية رسوم التأمين الوطني، ورسوم التأمين الصحي، من ٥ أضعاف المبلغ الأساس إلى ١٠ أضعاف، بدون زيادة موازية للسقف الأساس لحساب المخصّصات التي تحل محل الأجر. في مقابل ذلك، تمت زيادة النسبة المقلّصة للمشغل بـ ٠ نقطة مئوية. إن هذه الإجراءات تؤدي إلى زيادة دفعات الجباية الخاصة برسوم التأمين الوطني من الجمهور، وتزيد، كذلك، من مشاركة الحكومة. في الواقع، تمّ تحويل ما زاد من الجباية وما زاد من المخصّصات، بموجب البند ٣٢، وبشكل كامل إلى وزارة المالية، وفي المقابل تم خفض مشاركة وزارة المالية في فرع الأولاد من ٢١٠٪ عام ٢٠٠٨، إلى ١٦٩٪ عام ٢٠١٠.

أ. جباية رسوم التأمين من الجمهور

بلغت مقبوضات المؤسسة من جباية رسوم التأمين الوطني ورسوم التأمين الصحي عام ٢٠١٠، إلى ٤٧,٦ مليار ش.ج: ٢٩,١ مليار لفروع التأمين الوطني، و١٦,٣ مليار لجهاز الصحة. أما لجباية الجمهور من الإضافات فوصل نحو ٢,٢ مليار ش.ج. أرسلتها مالية الدولة كتعويض عن تقليص رسوم التأمين الوطني للمشغلين والمستقلين (بما يتوافق مع البند ٣ ج من القانون).

يبين الجدول ٥ أنه في عام ٢٠١٠، ارتفعت الجباية المباشرة من الجمهور بنسبة ١٪، ٧ بمصطلحات واقعية: ارتفعت جباية رسوم التأمين الوطني بنسبة ٩٪، ٧، وارتفعت جباية رسوم التأمين الصحي بنسبة ٨٪، ٥. كان للخروج من الأزمة الاقتصادية العالمية فائدة ملموسة على الارتفاع في الجباية: فلولاً للتغييرات التي طرأت على التشريع، والتي اعتمدت في ٢٠٠٩-٢٠١٠، لكانت الجباية من الجمهور قد ارتفعت بنسب أقل.

إن الجباية، من حيث نسبة الناتج المحلي الإجمالي، قد ارتفعت قليلاً من ٤٪، ٥ عام ٢٠٠٩، إلى ٦٪، ٥ عام ٢٠١٠، أسوةً بالسنوات ٢٠٠٦-٢٠٠٨. تجدر الإشارة إلى أنه عام ٢٠٠٣، كانت الجباية من الجمهور في نطاق ٣٪، ٦ من الناتج المحلي الإجمالي، ومنذ ذلك الحين، لم ترتفع الجباية عن نسبة ٨٪، ٥. أمّا الأموال الخاصة بجهاز الصحة، من حيث الناتج المحلي الإجمالي، فقط حافظت على مستواها (٢٪). وأمّا حصّة الجباية من الجمهور في إجمالي الضرائب المباشرة، فقد استمرت في الارتفاع بشكل تدريجي، من ٢٪، ٤٠ عام ٢٠٠٣، إلى ٨٪، ٤٦ في ٢٠١٠، نتيجة تقليص الضريبة في إطار

خطة إصلاح ضريبة الدخل، التي بدأ تنفيذها من عام ٢٠٠٣ حتى اليوم، وقد طرأت تغييرات على التشريع (زيادة سقف ونسبة رسوم التأمين للمشغل. في السنة الأخيرة، طرأت هناك تحسينات في الجباية على صعيدي ضريبة الدخل والتأمين الوطني. تختلف التغيرات في ارتفاع الجباية بين العاملين وغير العاملين. فإنَّ الجباية من العاملين ارتفعت بنسبة ٧,٧٪ عام ٢٠١٠، في حين ارتفعت نسبة الجباية المقابلة عند غير العاملين بنحو ٣٪، بعد حدوث ارتفاع في النسب العالية بنحو ١٠٪، كل عام بين العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٨. بالتراكم، يتبين أنه منذ عام ٢٠٠٥، ارتفعت الجباية الواقعية من العاملين بنحو ١٠٪، إزاء ارتفاع مقابل بنحو ٣٧٪ في الجباية من المستقلين. يمكن تفسير هذه النسب من خلال التغيرات التي طرأت على التشريع، وتعويض الوضع الاقتصادي في السوق، ما أدى إلى زيادة الجباية بشكل ملموس. إلى جانب زيادة متوسط الأجر في السوق (٦,٣٪)، زيادة عدد وظائف العامل الأجير وتعميق الجباية من غير العاملين في السنوات السابقة، ساهمًا في تطبيق الزيادة ضمن إطار الجباية.

الجدول ٥

الجباية لمؤسسة التأمين الوطني ولجهاز الصحة، ٢٠٠٦-٢٠١٠

| ٢٠١٠ | ٢٠٠٩ | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٧ | ٢٠٠٦ | |
|--------------------------------|--------|--------|--------|--------|---------------------------------------|
| الأسعار الجارية (بملايين ش.ج.) | | | | | |
| ٤٧.٥٧٩ | ٤٣.٢٢٤ | ٤٢.٤٠٢ | ٣٩.٧٤٠ | ٣٧.٧٩٢ | إجمالي مقبوضات رسوم التأمين |
| ٤٥.٣٤٦ | ٤١.٢٢٨ | ٤٠.٤٥٢ | ٣٧.٩١٠ | ٣٦.١١٢ | إجمالي الجباية من الجمهور |
| ٢٩.٠٥٥ | ٢٦.٢٣٣ | ٢٥.٨٧٧ | ٢٤.٤٥٤ | ٢٣.٥٥٤ | لأقسام التأمين الوطني |
| ١٦.٢٩٠ | ١٤.٩٩٥ | ١٤.٥٧٥ | ١٣.٤٥٦ | ١٢.٥٥٨ | لجهاز الصحة |
| ٢.٢٣٤ | ١.٩٩٦ | ١.٩٥٠ | ١.٨٣٠ | ١.٦٨٠ | تعويضات وزارة المالية |
| مؤشرات تطور الجباية من الجمهور | | | | | |
| | | | | | نسبة التغير الواقعية |
| ٧,١ | -١,٤ | ٢,٠ | ٤,٤ | ٢,٢ | إجمالي الجباية من الجمهور |
| ٧,٩ | -١,٩ | ١,٢ | ٣,٣ | ١,٤ | لأقسام التأمين الوطني |
| ٥,٨ | -٠,٤ | ٣,٦ | ٦,٦ | ٤,٠ | لجهاز الصحة |
| | | | | | كنسبة من الضرائب المباشرة على الأفراد |
| ٥,٦ | ٥,٤ | ٥,٦ | ٥,٦ | ٥,٦ | إجمالي الجباية من الجمهور |
| ٣,٦ | ٣,٤ | ٣,٦ | ٣,٦ | ٣,٧ | لأقسام التأمين الوطني |
| ٢,٠ | ٢,٠ | ٢,٠ | ٢,٠ | ٢,٠ | لجهاز الصحة |
| | | | | | كنسبة من الضرائب المباشرة |
| ٤٦,٨ | ٤٥,٨ | ٤٣,٠ | ٤٠,٥ | ٤١,١ | إجمالي الجباية من الجمهور |
| ٣٠,٠ | ٢٩,١ | ٢٧,٥ | ٢٦,١ | ٢٦,٨ | لأقسام التأمين الوطني |
| ١٦,٨ | ١٦,٧ | ١٥,٥ | ١٤,٤ | ١٤,٣ | لجهاز الصحة |
| | | | | | كنسبة من الضرائب المباشرة |
| ٣٥,٦ | ٣٥,٤ | ٣٢,٥ | ٢٨,٧ | ٢٨,٨ | إجمالي الجباية من الجمهور |
| ٢٢,٨ | ٢٢,٥ | ٢٠,٨ | ١٨,٥ | ١٨,٨ | لأقسام التأمين الوطني |
| ١٢,٨ | ١٢,٩ | ١١,٧ | ١٠,٢ | ١٠,٠ | لجهاز الصحة |

ب. مصادر تمويل المخصّصات

يبيّن الجدول ٦ أنّ إجمالي مقبوضات المؤسسة لتمويل فروع التأمين الوطني، قد بلغ، عام ٢٠١٠، ٨،٦٢ مليار ش.ج في الأسعار الجارية. يُعتبر ذلك ارتفاعاً سنوياً واقعياً بنسبة ٢٪ على مدار سنتين، يعودُ مصدره، في الأساس، إلى عامل رسوم التأمين التي ارتفعت، بشكلٍ واقعيّ، بنسبة ٩،٧٪. تم خصم هذا الارتفاع من خلال انخفاض بنسبة ٦،٦٪، بمشاركة وزارة المالية، وعلى وجه الخصوص، نتيجة انخفاض نسبة المشاركة في فرع الأولاد من ٢١٠٪ إلى ١٦٩٪ منذ كانون الثاني ٢٠١٠.

الجدول ٦

مصادر تمويل فروع التأمين الوطني، ١٩٩٥-٢٠١٠

| السنة | إجمالي كلّ المقبوضات× | جباية رسوم التأمين | | تمويل المخصّصات من قبل الحكومة | مقبوضات الفائدة |
|------------------------------------|-----------------------|--------------------|-------------------|--------------------------------|-----------------|
| | | الوطني×× | مشاركة الحكومة××× | | |
| ملايين ش.ج.، الأسعار الجارية | | | | | |
| ١٩٩٥ | ٢٣،٥٨١ | ١٢،١٧١ | ٤،٢٢٢ | ٤،٦٥٠ | ٢،٥٠٤ |
| ٢٠٠٠ | ٤١،٢٠٧ | ٢٠،٧٥١ | ٨،٣٣٦ | ٨،١٤٨ | ٣،٩٠٧ |
| ٢٠٠٤ | ٤٧،٥١٣ | ٢٣،٠٢١ | ١٠،٩٩٦ | ٨،٥٤٨ | ٤،٦١٧ |
| ٢٠٠٥ | ٤٩،٧٠٥ | ٢٤،٢٩٩ | ١١،٧٠٠ | ٨،٦١٦ | ٤،٨٥٠ |
| ٢٠٠٦ | ٥٢،٣٤٤ | ٢٥،٢٣٤ | ١٢،٦٠٠ | ٨،٩٨٢ | ٥،٢٩٠ |
| ٢٠٠٧ | ٥٤،٩٧٤ | ٢٦،٢٨٤ | ١٣،٨٨٨ | ٨،٩٠٦ | ٥،٦٠٠ |
| ٢٠٠٨ | ٥٨،٥٢٥ | ٢٧،٨٢٧ | ١٤،٩٣٨ | ٩،٢٤٥ | ٦،١٥٠ |
| ٢٠٠٩ | ٦٠،٩٣٤ | ٢٨،٢٢٩ | ١٥،٦٥٧ | ٩،٩٣٩ | ٦،٦٦٦ |
| ٢٠١٠ | ٦٣،٨٢١ | ٣١،٢٨٩ | ١٥،٠١٤ | ١٠،٠٣٢ | ٧،٠٠٠ |
| ارتفاع سنوي واقعي (بالنسب المئوية) | | | | | |
| ٢٠٠٠ | ٧،٦ | ٩،٨ | ١،٦ | ١٠،٨ | ٣،٦ |
| ٢٠٠٤ | -٠،٦ | ١،٣ | ٢،٢ | -٨،٩ | ٤،١ |
| ٢٠٠٥ | ٣،٢ | ٤،٢ | ٥،٠ | -٠،٥ | ٣،٧ |
| ٢٠٠٦ | ٣،١ | ١،٧ | ٥،٥ | ٢،١ | ٦،٨ |
| ٢٠٠٧ | ٤،٥ | ٣،٦ | ٩،٦ | -١،٤ | ٥،٣ |
| ٢٠٠٨ | ١،٨ | ١،٢ | ٢،٨ | -٠،٧ | ٥،٠ |
| ٢٠٠٩ | -٠،٨ | -١،٨ | ١،٥ | ٤،١ | ٤،٩ |
| ٢٠١٠ | ٢،٠ | ٧،٩ | -٦،٦ | -١،٧ | ٢،٣ |
| التوزيع (بالنسب المئوية) | | | | | |
| ١٩٩٥ | ١٠٠،٠ | ٥١،٦ | ١٧،٩ | ١٩،٧ | ١٠،٦ |
| ٢٠٠٠ | ١٠٠،٠ | ٥٠،٤ | ٢٠،٢ | ١٩،٨ | ٩،٥ |
| ٢٠٠٤ | ١٠٠،٠ | ٤٨،٥ | ; | ١٨،٠ | ٩،٧ |
| ٢٠٠٥ | ١٠٠،٠ | ٤٨،٩ | ٢٣،٥ | ١٧،٣ | ٩،٨ |
| ٢٠٠٦ | ١٠٠،٠ | ٤٨،٢ | ٢٤،١ | ١٧،٢ | ١٠،١ |
| ٢٠٠٧ | ١٠٠،٠ | ٤٧،٨ | ٢٥،٢ | ١٦،٢ | ١٠،٢ |
| ٢٠٠٨ | ١٠٠،٠ | ٤٧،٥ | ٢٥،٥ | ١٥،٨ | ١٠،٥ |
| ٢٠٠٩ | ١٠٠،٠ | ٤٦،٣ | ٢٥،٧ | ١٦،٣ | ١٠،٩ |
| ٢٠١٠ | ١٠٠،٠ | ٤٩،٠ | ٢٣،٥ | ١٥،٧ | ١١،٠ |

× يشمل ذلك تعويضات طرف ثالث. ×× يشمل ذلك تعويض وزارة المالية. ××× بموجب البند ٢٢ (أ) في القانون.

من عام ٢٠٠٥، ارتفعت المقبوضات بنحو ١٢,٧٪ بمصطلحات واقعية، وخصوصاً، نتيجة ارتفاع في مقبوضات جباية رسوم التأمين الوطني. إن التمويل الحكومي للمخصصات غير القابلة للجباية، ارتفع بنسبة ٢,٢٪، فقط، منذ العام ٢٠٠٥، في حين أن مقبوضات الفائدة، التي قيمتها صغيرة نسبياً من إجمالي المقبوضات، فقد ارتفعت بشكل واقعي خلال الفترة نفسها بنسبة ٢٦,٧٪، تقريباً. إن ضمّ مركبات مشاركة الحكومة يظهر ارتفاعاً في نسبة أعلى من المعدل في الفترة نفسها. إن الارتفاع المتراكم بمشاركة الحكومة، يُعبّر عن زيادة حصّتها من الجباية، نتيجة لالتزامها بتعويض المؤسسة عن خسارة الدخل في أعقاب تقليص رسوم التأمين الوطني للمشغلين، بموجب البند ٣٢ من القانون. من هنا، تشير الاتجاهات إلى تعلق المؤسسة المتزايد بتمويل المخصصات من قبل الحكومة، ما يعني تقويض استقلالها.

ج. الفوائض/العجز والاحتياطات المالية

بصرف النظر عن مدخولات الفائدة الناتجة عن استثمارات المؤسسة، انقلب الاتجاه إلى فائض استثماري بلغ أكثر من مليار ش.ج. في عام ٢٠٠٧ وعام ٢٠٠٨. نشأ، عام ٢٠٠٩، عجز بنحو ١,١ مليار ش.ج. وفي عام ٢٠١٠ ازداد العجز الجاري ليلعب ٢,٣ مليار ش.ج. ساهم في انقلاب الاتجاه هذه فرع الشيخوخة والورثة، الذي زاد العجز بثلاثة أضعاف منذ العام ٢٠٠٩، ليلعب العجز ١,٥ مليار ش.ج. فرع الأولاد الذي يُعتبر فائضه أصغر بمليار ش.ج. فروع المخصصات التي تحل محلّ الأجر - مصابو العمل والأمومة - حيث أن العجز في كلّ واحد من هذه الفروع ارتفع بنحو ١٥٠ مليون

الجدول ٧

الفوائض/العجز في فروع مؤسسة التأمين الوطني في الاستثمار
(بملايين ش.ج.، الأسعار الجارية)، ٢٠٠٧-٢٠١٠

| فرع التأمين | بدون فائدة | | | | يشمل فائدة | | | |
|------------------|------------|--------|--------|--------|------------|--------|--------|--------|
| | ٢٠٠٧ | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٩ | ٢٠١٠ | ٢٠٠٧ | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٩ | ٢٠١٠ |
| المجموع الكلي | ٢,٢٨٥ | ٢,٤٥٤ | -١,١٢٦ | -٢,٣١٧ | ٧,٨٨٥ | ٨,٦٠٤ | ٥,٥٤٠ | ٤,٦٨٣ |
| الشيخوخة والورثة | -٣٦٦ | -٤٠٦ | -١,٥٢٠ | -١,٥٣٢ | ١,٨٤٤ | ١,٩٦٤ | ٩٨٦ | ١,٠٥٨ |
| الإعاقاة العامة | -٢,٩٢٧ | -٢,٩٣٤ | -٣,٥٠٦ | -٣,٥٤١ | -٢,٥٠٧ | -٢,٣٩٤ | -٣,٠٧٦ | -٢,٢٧١ |
| مصابو العمل | -١,١٠٤ | -١,١٤٢ | -١,٣٥١ | -١,٤٥١ | -٩١٤ | -٩٠٢ | -١,١٥١ | -١,٣٠١ |
| الأمومة | -١,٢٣٩ | -١,٦٠٨ | -١,٩٩٩ | -٢,١٧٦ | -١,٢٢٩ | -١,٥٥٨ | -٢,٠٢٩ | -٢,٣٠٥ |
| الأولاد | ١١,١٦١ | ١١,٩٦٠ | ١٢,٠١٣ | ١٠,٩٤٧ | ١٣,٧٩١ | ١٤,٦٦٠ | ١٥,٤١٣ | ١٥,٠١٧ |
| البطالة | -١,٣١٢ | -١,٣٥٧ | -٢,٤٦٨ | -١,٩٤٤ | -١,٣٤٢ | -١,٣٥٦ | -٢,٤٦٨ | -١,٩٤٤ |
| التمريض | -٢,٠٠٠ | -٢,١٦٤ | -٢,٣٧٦ | -٢,٦٥٨ | -١,٩٧٠ | -٢,٠٦٤ | -٢,٣٧٧ | -٢,٧٨٨ |
| آخر | ٧٣ | ١٠٧ | ٨١ | ٣٨ | ٢١٣ | ٢٥٧ | ٢٤١ | ٢١٨ |

ش.ج. وفرع التمريض الذي أضاف إلى العجز نحو ٣٠٠ مليون ش.ج. أما فرع البطالة فهو الفرع الوحيد الذي تقلص فيه العجز بنحو نصف مليار ش.ج. تجدر الإشارة إلى أن المعطيات الناتجة عن إجراءات عملية محاكية، تُبيّن أن هذا الاتجاه سيتفاقم في السنوات القادمة.

إنّ تعميم المقبوضات من الفائدة على فوائض الماضي من شأنه أن يحسّن الوضع المالي لفروع التأمين الوطني: الفائض الذي يشمل فائدة انخفض من نحو ٨,٦ مليار ش.ج. عام ٢٠٠٨، إلى ٥,٥ مليار ش.ج. عام ٢٠٠٩، وإلى نحو ٤,٧ مليار ش.ج. عام ٢٠١٠. مع ذلك، باستثناء فرع الشيخوخة والورثة، فإنّ كلّ الفروع الأخرى التي مرّت بعجز من دون تعميم الفائدة على الاستثمارات، بقيت على حالها حتى بعد تعميم الفائدة. إنّ الانتقال المُجدد للعجز الجاري ينعكس من خلال توسيع العجز في ميزانية الدولة.

٦. نموذج اختبار المتانة المالية والمتانة الاجتماعية للتأمين الوطني

أ. تمهيد

تم إعداد جهاز ضمان اجتماعي لغرض تقليص الأضرار الاقتصادية النابعة عن مخاطر لا تنفصل عن دورة حياة الجمهور الحالي والمستقبلي، من خلال المثابرة والحفاظ على أسس العدالة الاجتماعية. من المهمّ بمكان، أن يؤدي تفعيل جهاز من هذا النوع إلى تقليص المؤثرات غير المقبولة، أيضاً، على سلوك الجمهور وعلى تطوّر السوق، مثل المسّ بإرادة الفرد والعائلة في العمل أو الاقتصاد.

للتأكد من ثبات الجهاز يجب اختبار متانته الاقتصادية. إنّ جهازاً يملك بنيةً تحتيةً ترتكز على أسس مالية مضعفة، من المتوقع أن ينهار ولن يكون في إمكانه أن يعدّ الجمهور بضمان اجتماعي طوال الوقت. زيادةً على ذلك، إنّ انهيار الجهاز بعد ذاته، يمكن أن يلحق أضراراً اقتصادية مباشرة وغير مباشرة بالسوق بشكل عامّ. إنّ المتانة المالية لجهاز الضمان الاجتماعي مهمةٌ بالنسبة للسوق وللمجتمع، أيضاً من منظور المطالبة بعدل عديد الأجيال: إنّ مجتمعاً يهتمّ بكلّ مواطنيه - حتى أولئك الذين لم يولدوا بعد - يجب أن يهتمّ بالقدرة المالية الخاصة بجهاز ضمانها الاجتماعي، بحيث يكون في الإمكان توفير خدماتٍ ومخصّصاتٍ على مستوى مناسب.

أ. المتانة المالية - الدمج ما بين الاستدامة والسيولة

المتانة المالية هي حالة تضمّ، في الوقت نفسه، شرطين جزئيين: الشرط الطويل الأمد - الاستدامة (transversality)، والشرط القصير الأمد - السيولة (liquidity).
أما شرط الاستدامة فهو مصطلح ديناميكي، يُدعى كذلك الشرط الترانس-فيرسالي (transversality condition)، ويتميّز، بشكل عامّ، بأمد لا ينتهي. يلزم هذا الشرط أن تكون القيمة الحالية لمبلغ المقبوضات التي هي أقلّ من الدفعات، إيجابية أو صفراً على الأقل. بذلك، تهتمّ الاستدامة بالثبات على مدى طويل من التطوّرات الأساسية المرجوة، وأساساً، تهتمّ بدمج منظومة القوانين مع الإجراءات الديموغرافية والعامّة المرجوة. إنّ الاستدامة تضع في اعتبارها إمكانية حالات عجز متعاقبة على فترات زمنية معيّنة، إلا أنها تعدّ بمتانة من حيث القيمة الحالية. من أجل الحفاظ على التوازن في كلّ فترةٍ وأخرى (لسنة، مثلاً، أو أكثر)، لا بدّ من التطرّق إلى شرط السيولة (liquidity). يُعتبر هذا الشرط أكثر صرامة من الشرط السابق، لأنه يستوجب التوازن في كلّ فترة.

ب. المتانة الاجتماعية

هناك مجموعة من المؤشّرات الاجتماعية التي تقيس مدى تحقيق الأهداف الاجتماعية الخاصة بجهاز الضمان الاجتماعي. تضمّ هذه المصطلحات، مثلاً، مستوى كونيّة الجهاز، وخصوصاً، مستوى المخصّصات المطلقة والنسبية مقابل مستوى الحياة. نظرةً أخرى تتناول مدى تقدّم أو تعاضد المخصّصات والجبابة، وبالتالي مستوى استغلال الحقوق. إنّ تجاهل المنظور الاجتماعي الخاصّ بتفعيل الوسائل اللازمة لتحسين المتانة المالية، يمكن أن يؤدي إلى اقتراح حلول خالية من مضمون الضمان الاجتماعي. لذا، نعرّف المتانة كحالة مرغوبة للاستدامة على امتداد الوقت، من ناحية القوة المالية ومن ناحية القوة الاجتماعية. إنّ المتانة، كما تمّت الإشارة أعلاه، هي نوعٌ من العدالة العديدة الأجيال، حيث أنّ غايتها هي حماية مستوى ملائم من الضمان الاجتماعي، ليس فقط للجيل الراهن بل، أيضاً، للأجيال القادمة. وعليه، هناك حاجة إلى تقييم اتجاهات مستقبلية يتم وضعها اعتماداً على التطوّرات الديموغرافية والاقتصادية المتوقعة. وفي حين أنّ هنالك معرفة معقولة فيما يخصّ التطوّر الديموغرافي، إلا أنه يكون من الصعب أكثر، إن كان ذلك ممكناً أصلاً، توقّع المجريات الاقتصادية والاجتماعية الطويلة الأمد، بشكل مسبق.

في إدارة البحث والتخطيط، سنبنّي نموذجاً غايته اختبار المتانة المالية والمتانة الاجتماعية لجهاز التأمين الوطني على مدار عدّة عقودٍ مستقبلية. إنّ نموذجاً من هذا النوع عليه الارتكاز على فرضيات عمل كثيرة، أما فيما يخصّ الفرضيات

المركزية فلا بد من إجراء تحاليل للحساسية. إن تحاليل الحساسية ضرورية على نحو خاص في الحالات التي يصعب فيها اتخاذ قرار على مستوى معقول من الإحداثيات المركزية.

٢. الديموغرافيا

إن أحد المخاطر المركزية التي تواجه جهاز الضمان الاجتماعي، يكمن في التطور الديموغرافي. في معظم الدول المتطورة، تم إنشاء عملية طويلة الأمد لنمو الشريحة السكانية، أي ازدياد قيمة شريحة كبار السن في المجتمع. نسبة الولادة متدنية من جهة، وآمال الحياة، بشكل عام، عالية باعتبار الارتفاع في جودة الحياة، والانخراط المتزايد للنساء في سوق العمل. إن إجراءات من هذا النوع من شأنها أن تزيد من صعوبة استقرار التمويل الخاص بجهاز الضمان الاجتماعي. تركز الشريحة السكانية في النموذج على معطيات دائرة الإحصاء المركزية المحدثة لعام ٢٠٠٩، حيث يتم في هذه المرحلة إجراء توقع للسنوات الـ ٥٠ المقبلة، من خلال التوزيع حسب الجنس والعمر. بعد ذلك، يتم التخطيط لتوسيع النموذج ليشمل مجموعات سكانية منفصلة، وفقاً لسلوكها الخاص بمجالي معدلات الولادة والوفيات. يميز الفصل الثاني بين المجموعات بحسب القومية ودرجة التدين (حريديم وغير حريديم). إن التوقعات الراهنة لا تطوي، بعد، على تقييم مرض بالنسبة للارتفاع في متوسط العمر، علماً أنه من المتوقع أن يستمر هذا الارتفاع الذي يميز متوسط العمر سنوات كثيرة، أيضاً في العقود القادمة. تؤدي هذه الفرضية، في هذه المرحلة، إلى حدوث تحول نحو الأسفل في الدفعات، ولكنها تخلق، كذلك، تحولاً في مقبوضات الجباية وفي مشاركة وزارة المالية. يعمل هذا التحول، في الأساس، على النتائج الطويلة المدى جداً، وليس على العقدين القادمين. تطوي التوقعات على استمرار الاتجاهات في مجال معدلات الولادة والوفيات، دون التعمق في أوجه الاختلاف بين المجموعات السكانية المختلفة. تطوي وظيفة التوقعات الديموغرافية على إتاحة اختبار التطورات البديلة في مجال الديموغرافيا. خلافاً للتوقعات الاقتصادية، تنطرق المعطيات الديموغرافية إلى الإجراءات الطويلة الأمد.

٣. النموذج الاقتصادي - سوق العمل

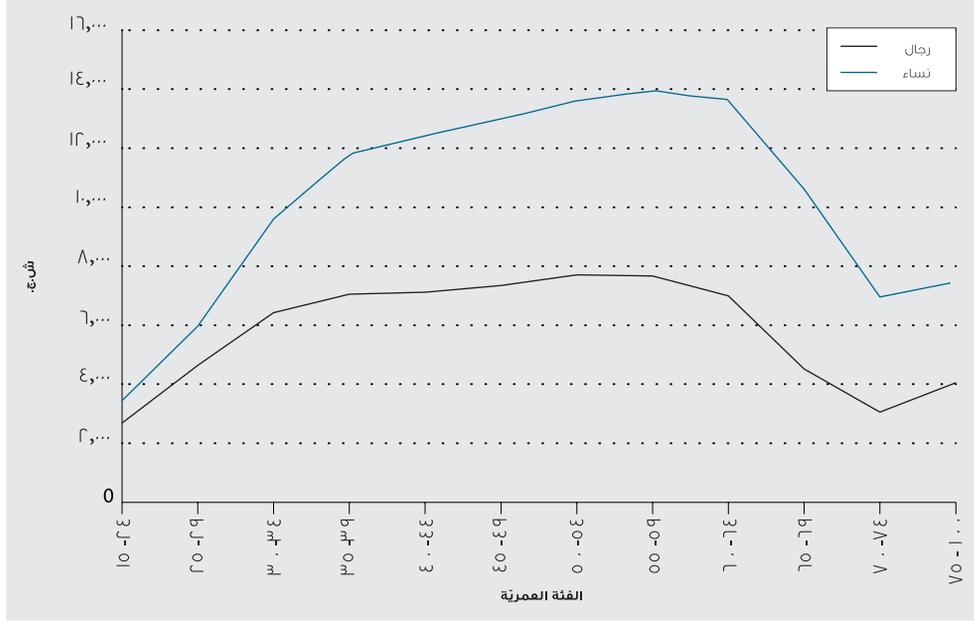
الأجر - إن إحدى المسائل المعقدة في كل تمرين يعاين المتانة المالية، هي توقع السلوك في سوق العمل، حيث تؤثر الشريحة العاملة، بصورة قطعية، على تطور المتانة المالية. تؤثر فرضيات سوق العمل، قبل كل شيء، على تقييم الجباية، بل حتى على دفعات المخصصات نفسها التي تتأثر بعدد المشغلين وبعجم الدخل من العمل (من هنا، مثلاً، تحل المخصصات محل الأجر، مثل الأمومة، مصابي العمل، والبطالة). وعليه، يلزم نموذج المتانة تطبيق فرضيات تتعلق بنسبة المشاركة في سوق العمل، وبنسبة الارتفاع في دخل العمل.

للحفاظ على توارد المجريات، من المهم بمكان استغلال الفرضيات الكامنة في المعطيات الديموغرافية، بشكل كبير، وإضافة فرضيات أخرى، فقط عندما يكون الأمر غير قابل للتغيير. أحد الأمثلة على ذلك هو التأكيد بشأن التغييرات في الأجر الواقعي في السوق. إن هذا التغيير، في النموذج الحالي، مأخوذ من نموذج الأجر في دورة الحياة (life cycle model). حسب هذا النموذج، تتعلق زيادة الأجر بتقدم أجر العامل/العاملة، بالاعتماد على أقدميته/ا في العمل. تركز تقديرانا بالنسبة لتطور الأجر على الأعوام ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٩، التي حصلنا عليها من ملف دخل العمل الخاص بسُلطة الضرائب (الرسم البياني ٥).

يتضح، من تحليل أجر شريحة العاملين، بأن الأجر الواقعي حسب العمر، يكاد لا يتغير في هذه السنوات، وبأن معدل ارتفاع الأجر نابع، في الأساس، من شيخوخة الشريحة (تغير تركيبة الأجيال في السوق)، فكلما كانت نسبة كبار السن في الشريحة أكبر، يكون من المتوقع، بالتالي، أن يرتفع الأجر المتوسط نتيجة تأثير الأقدمية على الأجر، على امتداد دورة الحياة. سيكون في الأماكن، بالطبع، تغيير الفرضية في المستقبل، فيما يخص التغييرات الطفيفة التي تطرأ على متوسط الأجر بتأثير دورة الحياة.

الرسم البياني ٦

نسبة المشاركة في القوى العاملة للنساء والرجال حسب السن، ٢٠٠٩ مقابل ٢٠٠٩



نسب المشاركة في سوق العمل - يجد نموذج دورة الحياة تعبيراً له، كذلك، في نسب المشاركة في سوق العمل حسب العمر والجنس (العاملون والعاطلون عن العمل كنسبة من الشريحة السكانية لمن هم في سن العمل). هنا، كذلك، يقوم نموذج التأمين الوطني بتفصيل نسبة المشاركة حسب السن، وبشكل مشابه لتوزيع الأجر ("الجرس"). يمكن، كذلك، أن تتميز في نسب المشاركة شكل الجرس بحسب السن. لقد قمنا بطرح عدّة فرضيات عامة حول التغيرات المتوقعة في نسب مشاركة النساء والرجال. تم تحديد هذه التغيرات اعتماداً على الخبرة في العقد الأخير. في الإمكان، لدى شريحة الشباب، تمييز تأخر في سنّ الدخول إلى سوق العمل، وذلك، ضمن أشياء أخرى، نتيجة الأهمية الكبيرة للتعليم العالي بصفته عامل نجاح في سوق العمل. هناك مميّز بارز آخر يتعلّق بالفترة قيد البحث، هو الارتفاع الذي طرأ على نسب مشاركة الرجال البالغين، وخصوصاً الرجال الذين هم في مرحلة عمرية محاذية لسنّ التقاعد، وكذلك، في مرحلة تتجاوز ذلك بسنوات قليلة. يمكن أن يعود جزء من الارتفاع في نسب المشاركة في مرحلة عمرية بالغة، إلى حقيقة الارتفاع التدريجي لسنّ التقاعد، منذ بداية العام ٢٠٠٤. أمّا لدى النساء، فتلك التغيرات تُعتبر أقلّ بروزاً: إن التغيّر المركزي لديهنّ هو توجه تقلص الفجوة بين نسب مشاركتهنّ وبين نسبة مشاركة الرجال (الرسم البياني ٦). يُشير تحليل الاتجاه للأعوام ٢٠٠٨-٢٠٠٠ إلى عملية تداخل معيّنة لنسب مشاركة النساء، مع نسب مشاركة الرجال على امتداد الوقت. مع ذلك، يبدو أنّ هذه العملية تأخذ بالصغر مع اقتراب سنّ التقاعد.

لا يطرح النموذج فرضيةً ارتباطية بشأن ارتفاع الأجر الواقعي أثناء فترة التوقع (٥٠ سنة). إنّ التغيّر في الأجر الواقعي نابع من تأثير تركيبة الأجيال والجنسين عليه وعلى نسبة المشاركة (التي تؤثر على وزن الجمهور العامل). بالتالي، تمّ تقرير الأجر المتوسط بالسوق في فترة التوقع، اعتماداً على الفرضيات المدمجة في مسألة نسبة المشاركة وتطور الأجر على امتداد دورة الحياة، للنساء والرجال، كلاً على حدة، وبالطبع، بالاعتماد على فرضيات ديموغرافية. نتيجة ذلك هي أنّ الأجر المتوسط يكاد لا يكون متوقعاً لدى النساء (نحو ٥٠,٥% في السنة) وكذلك فإن الارتفاع لدى الرجال متواضع - نحو ١% في السنة. هناك فجوة بارزة لصالح الرجال - في بداية الفترة يكون الأجر المتوسط (حسب أسعار ٢٠٠٩) هو ٦,٢٢٠ تقريباً للنساء، و١٠,٢٠٠ تقريباً للرجال - فجوة بنسبة ٦٤%.

الرسم البياني ٦

نسبة المشاركة في القوى العاملة للنساء والرجال حسب السن، ٢٠٠٩ مقابل ٢٠٠٠



بالنظر إلى الفجوة القائمة من حيث النسب، فإنه من المتوقع أن يرتفع التغيير مع الوقت ليصل إلى ٦٩٪ - نحو ٦٠،٢٢٠ للنساء و ١٠،٦٠٠ للرجال. في حال تقلصت فجوات الأجر بين الرجال والنساء، وتقاربت نظم العمل، فمن الممكن أن يكون هذا التقارب في صالح أجر النساء.

٤. المقبوضات

المقبوضات هي مبلغ جباية رسوم التأمين من الجمهور العامل والمُشغّلين، إضافةً إلى مشاركة الحكومة. تنطوي هذه المشاركة، كذلك، على تعويض وزارة المالية، وتشكّل نحو ٢/٣ من جباية الجمهور. تُعتبر مشاركة الحكومة، في نهاية الأمر، تعبيراً عن تضامن الحكومة مع جهاز الضمان الاجتماعي، إذ إنّ مبدأ الكونيّة في المخصّصات وعمليات الخصم في الجباية على خلفيّة الوضع الاقتصاديّ وغيره، من شأنها أن تلزم بتمويل متقدّم، بين أشياء أخرى، عبر نظام الضرائب. كلما كان نظام الضرائب أكثر تقدّمًا، كانت مشاركة الحكومة تعكس تضامنًا أكبر، كذلك. لقد تأكل هذا التضامن في السنوات الأخيرة، في أعقاب تحوّل نظام الضرائب إلى نظام أقلّ تقدّمًا (خصوصًا، نتيجة زيادة ضريبة القيمة المضافة، وتقليص التدرّج في ضريبة الدخل).

يرتكز نموذج المقبوضات من جباية الجمهور على توقّعات تُقيد بتطوّر نسبة المشاركة في قوة العمل لدى الشريحة السكانية في سنّ العمل، وكذلك ما بعد سنّ العمل، وعلى تطوّر الأجر الواقعيّ والمقبوضات من المستقلين. أمّا في مجال الجباية، فإنّ النموذج يُتيح المشاركة في إحداثيّات أساسيّة، من بينها حجم التدرّج في جهاز التأمين الوطني.

٥. الدفعات (المخصّصات)

أحد الأهداف المركزيّة الخاصّة بالنموذج هي، كما سبقت الإشارة، إتاحة تحليل اقتراحات سياسيّة حول وضع المتانة الماليّة والاجتماعيّة. وعليه، فإنّ النموذج مُصمّم بشكل تكون فيه إحدائيات كثيرة ثابتة اليوم في القانون، قابلة للتغيير في إطار المحاكاة. وبذلك، يكون ممكناً تقييم الفوائد والرسوم فيما يخصّ المتانة الماليّة والمتانة الاجتماعيّة. في كثيرٍ من الأحيان، يكون الطرفان متناقضين، الأمر الذي يحدو بالنموذج إلى إتاحة التفكير بخطواتٍ من شأنها أن تحافظ على التوازن المطلوب بين هذين الاعتبارين الهامين.

في هذه المرحلة، تضمّ المخصّصات التي تم تطويرها في هذا النموذج بتفصيلٍ معقول، مخصصات الشيخوخة، الإعاقة العامّة (التي لم يصب بها الشخص في العمل)، الأولاد والأمومة (منحة علاج في المستشفى ورسوم الولادة). لكلّ واحدة من هذه المخصّصات تم تفصيل إحدائيات تعبر عن القواعد العامة الأساسيّة المتبعة في المخصصات، بحيث يُتيح النموذج تغيير الإحدائيات لهدف المحاكاة. من هنا، تُتيح المحاكاة طرح أسئلةٍ سياسيّة، لاختبار تكلفتها الماليّة وفائدتها أو ضررها بالنسبة للمؤمنين.

أما مخصّصات التمريض، الورثة، مصابي الحوادث، مصابي العمل، البطالة والإفلاس، فتتم معالجتها في هذه المرحلة، حسب الشرائح السكانيّة ذات العلاقة، دون إتاحة معالجة الإحدائيات. إنّ توسيع هذا الجزء من معالجة الإحدائيات، لا يزال قيد الإعداد.

٦. الحساب العام والاحتياط (بقية الممتلكات) كمؤشّرات للمتانة الماليّة

المتغير الذي يحدّد المتانة، في نهاية الأمر، هو احتياطي التأمين الوطني، فهو الذي يعكس المخزون المتراكم لكلّ الفوائض (وحالات العجز) الشاملة. إنّ المؤشّر المتعلّق بوضع المتانة هو النسبة بين الاحتياط ومُجمّل الدفعات السنويّة، الذي يُدعى نسبة الاحتياط، أو نسبة تغطية الاحتياط. في حال بلغ احتياط جهاز الضمان الاجتماعي صفراً، فإن ذلك يعني بأنّ على الجهاز الحصول على تمويلٍ فوريّ. أي أنه في حال كهذه، لا بدّ لإجماليّ دفعات المخصّصات أن يكون مساوياً لإجماليّ المقبوضات، إلا إذا كانت المؤسسة قادرة على جباية المزيد، من أجل دفع مخصّصات أقلّ أو لمرافقتها. من هنا، فإنّ الاحتياط الذي لا يساوي صفراً يعبر عن إفلاس، وبالتالي، من المفضّل تحديد كمية الاحتياط المرغوبة. سنفترض، في هذه المرحلة، بأنّ الاحتياط المرغوب يجب أن يغطي سنتين حتى ثلاث سنوات من دفعات المخصّصات. ذلك يعني أنّه لو تم توفير الجباية بشكلٍ قطعيّ، لكان في الإمكان صرف دفعات المخصّصات على مدار سنتين حتى ثلاث سنوات، إلى انتهاء الاحتياط. نعتبر ذلك، حسب تقديرنا، فترةً زمنيّة معقولة لقيادة سياسةٍ تصحيحيّة. بالطبع، إن نسبة احتياط المخصّصات لسنتين حتى ثلاث سنوات، تحتاج إلى فترةٍ زمنيّة أطول بكثير لاستعادة التوازن المطلوب للجهاز، لأنّ فرضيّة وقف الجباية المطلق، هي فرضيّة تتطوي على مخاطرة وهي وغير واقعية. يتغيّر الاحتياط، بالطبع، بما يتوافق مع وضع الحساب الشامل – فطالما كان هذا الأخير يحتوي على فائض، فإنّ الاحتياط يزداد، وفور تحوُّله إلى عجز، يبدأ الاحتياط بالتقلّص.

بعد استكمال تحديد خصائص النموذج، إلى جانب المقبوضات والدفعات، في الإمكان القيام بحساب نتائج الحساب الشامل الخاصّ بنشاطات التأمين الوطني. يُعرّف الحساب الشامل بأنه إجماليّ مقبوضات الجباية، مشاركة الحكومة ومقبوضات الفائدة يخصم منها إجماليّ دفعات التأمين الوطني مقابل مخصّصات الجباية (بما في ذلك مصاريف الإدارات)، أي المخصّصات المدفوعة من مقبوضات التأمين الوطني، دون أن يشمل ذلك المخصّصات التي تموّلها الحكومة بصورة مباشرة.

تتم إضافة الحساب الشامل في كلّ فترة إلى احتياط نهاية السنة الماضية، وعليه، إذا كانت المقبوضات الجارية أقلّ من

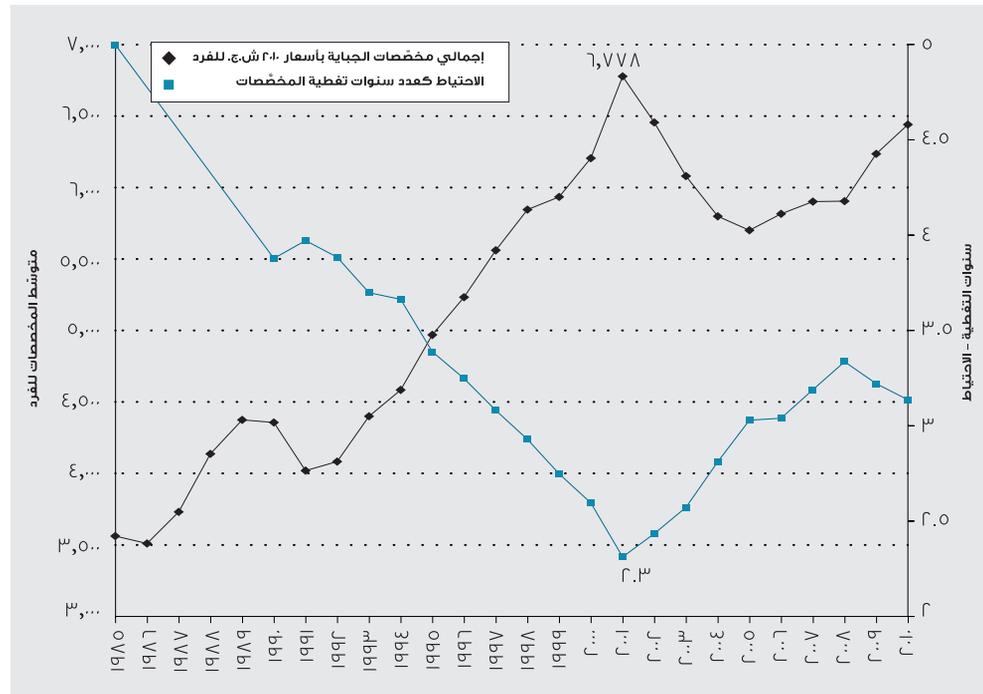
الدفعات، فإن الاحتياط يأخذ بالتقلص حتى انتهائه. وبدلاً من ذلك، إذا كانت المقبوضات أعلى من الدفعات الجارية، فإن الاحتياط يأخذ بالارتفاع.

٧. مؤشرات للمتانة الاجتماعية والمتانة المالية

يُعدُّ مفهوم المتانة تعبيراً له في قدرة جهاز الضمان الاجتماعي على الصمود لفترة زمنية طويلة. إن اختبار فترة متواصلة من الماضي، يُتيح، هو أيضاً، أخذ انطباع عن وضع المتانة الاجتماعية. أحد التعبيرات، حتى ولو كان في هذه المرحلة شائعاً بعض الشيء، هو تطوير متوسط المخصصات للفرد بأسعار ثابتة (هنا، بأسعار ٢٠١٠): يتم حساب وضع المتانة الاجتماعية، عبر تقسيم إجمالي دفعات المخصصات على عدد الأشخاص في الدولة (الرسم البياني ٧). في الإمكان حساب مؤشر من هذا النوع، كذلك، بالنسبة لمخصصات عينية، من خلال تقسيم كل المخصصات، بالطبع، على شريحتها السكانية المحتملة. في الإمكان فصل هذا المؤشر إلى اثنين: (١) تقسيم دفعات المخصصات على عدد المتقنين، أي معدل المخصصات مقابل كل متقن؛ (٢) تقسيم نسبة عدد المتقنين على الشريحة السكانية المحتملة. أما القسم الثاني فيشكل مؤشراً لمدى كونيّة المخصصات. يُشير مؤشر متوسط المخصصات مقابل الفرد في الشريحة السكانية المحتملة، إلى سلوك يخالف سلوك المتانة المالية. يُبين الرسم البياني التالي أن التحسن الذي طرأ على المتانة المالية، أثناء الفترة الخاضعة للمسح، رافقه تفاقم الوضع في المتانة الاجتماعية، والعكس صحيح. معنى ذلك أن هناك أهمية للاعتراف بأن تحسين الهدف الواحد، من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم الأمر في الهدف الآخر، وبالتالي، لا بد من العمل بجهد لتحقيق التوازن بين الهدفين.

الرسم البياني ٧

مؤشرات أساسيان للمتانة المالية والاجتماعية - معطيات تاريخية، ١٩٨٥-٢٠١٠



رغم أنّ الجهاز هو جهاز متانة مائيّة، فإنّ في الإمكان، في الرسم البياني ٧، تمييز حالة التوتر (“tradeoff”) بين مؤشّر المتانة الماليّ، ومؤشّر المتانة الاجتماعيّة. طوال معظم الفترة الخاضعة للمسح، امتدّت المؤشّرات باتجاهين متعاكسين، ولا يتحرّك المؤشّران في الوقت نفسه إلا في فترة النمو - ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨، باتجاه التحسّن. مع الكساد في العام ٢٠٠٩، طرأ هبوط معيّن على مؤشّر المتانة الماليّة. يُحتمل أن يكون ذلك مرتبطاً، كذلك، بحقيقة أنّ حالات التحسّن في الضمان الاجتماعيّ، قد حدثت دون الحاجة إلى التوتر بشأن التمويل لفترة طويلة من الزمن، من خلال زيادة الجباية، مثلاً.

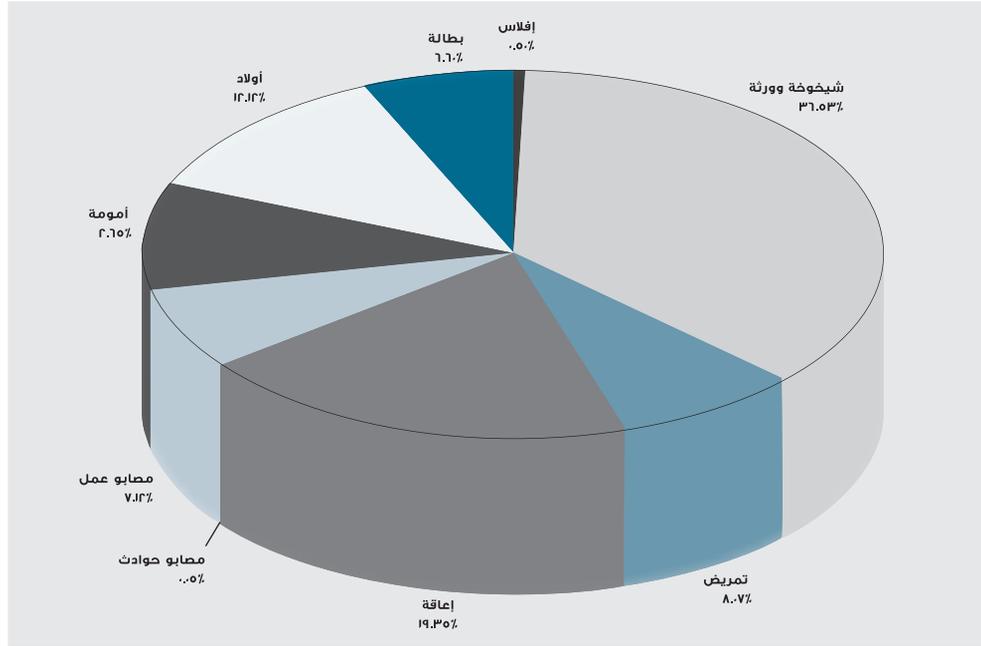
الجدول ٨

مؤشّرات لتقييم المتانة الماليّة والاجتماعيّة (بالنسب المئويّة)

| مقبوضات الفائدة كنسبة من الاحتياط | مخصّصات الجباية | | الاحتياط كعدد سنوات التغطية للمخصّصات والجباية | الفائض | | السنة |
|--------------------------------------|----------------------------------|-----------------|--|-----------------------------|----------------------------------|-------|
| | ش.ج. للفرد في كل شهر كأسعار ٢٠١٠ | كنسبة من الناتج | | كنسبة من المخصّصات والجباية | كنسبة من الاحتياط (تسوية ملائمة) | |
| ٥,٣ | ٣٣ | | ٥,٠ | ٣٩,٣ | ٧,٩ | ١٩٨٥ |
| - | ٤٨ | ٥,٩ | - | ٤١,٠ | - | ١٩٨٦ |
| - | ٦٢ | ٥,٧ | - | ٤٥,٤ | - | ١٩٨٧ |
| - | ٨٠ | ٥,٧ | - | ٤٤,٦ | - | ١٩٨٨ |
| - | ١٠١ | ٦,٠ | - | ٢٦,٢ | - | ١٩٨٩ |
| ٦,٠ | ١١٨ | ٦,٤ | ٣,٩ | ٢٧,٧ | ٧,١ | ١٩٩٠ |
| ٣,٧ | ١٣٠ | ٦,٢ | ٤,٠ | ٢٤,٥ | ٦,٢ | ١٩٩١ |
| ٤,٨ | ١٤٧ | ٥,٦ | ٣,٩ | ٣٠,٢ | ٧,٨ | ١٩٩٢ |
| ٤,٦ | ١٧٦ | ٥,٥ | ٣,٧ | ٢١,٥ | ٥,٨ | ١٩٩٣ |
| ٤,٤ | ٢٠٦ | ٥,٨ | ٣,٧ | ٢٩,٥ | ٨,٠ | ١٩٩٤ |
| ٤,٥ | ٢٤٦ | ٥,٧ | ٣,٤ | ١٥,٦ | ٤,٦ | ١٩٩٥ |
| ٤,٥ | ٢٨٨ | ٥,٩ | ٣,٢ | ١١,٧ | ٣,٦ | ١٩٩٦ |
| ٤,٥ | ٣٣٤ | ٦,٢ | ٣,١ | ٩,٦ | ٣,١ | ١٩٩٧ |
| ٤,٥ | ٣٧٠ | ٦,٤ | ٢,٩ | ٥,٦ | ١,٩ | ١٩٩٨ |
| ٤,٧ | ٣٩٥ | ٦,٣ | ٢,٧ | ٥,٢ | ١,٩ | ١٩٩٩ |
| ٤,٨ | ٤١٨ | ٦,٢ | ٢,٦ | ٤,٨ | ١,٨ | ٢٠٠٠ |
| ٤,٩ | ٤٦٢ | ٦,٩ | ٢,٣ | ١,٨ | -٠,٨ | ٢٠٠١ |
| ٤,٨ | ٤٦٥ | ٦,٨ | ٢,٤ | ٣,٨ | ١,٦ | ٢٠٠٢ |
| ٤,٩ | ٤٤١ | ٦,٦ | ٢,٦ | ٨,٧ | ٣,٤ | ٢٠٠٣ |
| ٤,٨ | ٤١٩ | ٦,٠ | ٢,٨ | ١٣,٩ | ٤,٩ | ٢٠٠٤ |
| ٤,٦ | ٤١٧ | ٥,٨ | ٣,٠ | ١٨,٤ | ٦,١ | ٢٠٠٥ |
| ٤,٧ | ٤٣٤ | ٥,٦ | ٣,٠ | ١٧,٩ | ٥,٩ | ٢٠٠٦ |
| ٤,٦ | ٤٤٣ | ٥,٥ | ٣,٢ | ٢٠,٧ | ٦,٥ | ٢٠٠٧ |
| ٤,٥ | ٤٦٤ | ٥,٦ | ٣,٣ | ٢١,٢ | ٦,٤ | ٢٠٠٨ |
| ٤,٦ | ٥٠٦ | ٥,٩ | ٣,٢ | ١٢,٢ | ٣,٨ | ٢٠٠٩ |
| ٤,٥ | ٥٣٧ | ٦,١ | ٣,١ | ٩,٥ | ٣,١ | ٢٠١٠ |

الرسم البياني ٨

اشتراكات المعاشات التقاعدية، ٢٠٠٩



على امتداد الفترة الخاضعة للمسح، يُشير هذا المؤشر إلى متانة ماليّة، إذ إنه وهو في أسوأ حالاته، لم ينخفض أكثر من سنتين وثلاث، تقريباً. في السنوات الأخيرة، ارتفع المؤشر فوق ثلاث سنوات. ينطوي هذا المؤشر على معنىً بديهيّ نوعاً ما: القيمة ٢ حتى ٣ هي معيارٌ معقول كهدف تبلغه المتانة، إذ إنّ هذه القيمة تترك لواضعي السياسة فترةً تحضير لسنتين حتى ثلاث سنوات، بغية تصحيح مشاكل المتانة الماليّة، وحتى التخلص من إمكانية الاحتياط. تُعتبر تلك فترةً زمنيّةً معقولة للعمل على تصحيح مشاكل من خلال السياسة والتشريع. لذلك، في الإمكان اعتبار هذه العلاقة بمثابة هدف في المتانة الماليّة لجهاز الضمان الاجتماعيّ.

نسبة متوسط عائدات احتياط التأمين الوطني مستقرة نوعاً ما خلال العقدَيْن الأخيرَيْن - نحو ٥%، ٤-٥% (الجدول ٨).

٨. استخدام تجريبي لنموذج المتانة الماليّة

يُعتبر السيناريو الأساس (baseline scenario) هو نقطة الانطلاق الخاصة بكلّ تمرين سياسات في مجال المتانة. إنه يعكس الوضع القائم للمتانة في ظل غياب سياسات مستقبلية. السيناريو الأساس في هذه الحالة هو: الحفاظ على السياسة والتشريع القائمَيْن - النتائج الأولى.

أ. الدفعات

في التشريع المعطى، يتأثر جانب الدفعات، قبل كل شيء، بالتوقعات الديموغرافية وتطورات سوق العمل (على سبيل المثال، المخصصات التي تحل محل الأجر، وإضافة الأقدمية في مخصصات الشيخوخة والورثة). يُظهر الرسم البياني ٨ أن أكثر من ٣/٤ من إجمالي مخصصات الجباية في التأمين الوطني، مشمول في النموذج بشكل مفصل، أما فيما يتعلق ببقية المخصصات، فيتم تطوير الدفعات حسب حجم الشريحة السكانية ذات العلاقة. إن مخصصات الورثة، التمريض، البطالة ومصابي العمل، لا تزال مرتبطة بالمعطيات الديموغرافية ذات العلاقة على أي حال، من خلال إجمالي مصاريف كل بند، أي من دون اللجوء إلى تفصيل الإحداثيات في القانون. بحسب معطيات النموذج (الجدول ٩)، إذا استمرت السياسة بدون حدوث تغييرات ملموسة في قانون التأمين الوطني، فإن إجمالي دفعات المخصصات سوف يزداد في السنوات الـ ٥٠ القادمة بـ ٨٪، لكل سنة. سيطراً على كل المخصصات ارتفاع معين: الدفعات مقابل مخصصات الشيخوخة والورثة، التمريض والإعاقة العامة، ستزداد بسرعة أكبر من متوسط الارتفاع، في حين أن مخصصات مصابي العمل، الأمومة، الأولاد والبطالة ستزداد بسرعة أقل. من المتوقع أن يحدث الارتفاع الأسرع في مجال التمريض وفي مخصصات الشيخوخة والورثة.

الجدول ٩

تركيبة المخصصات في بداية الفترة وعلى المدى البعيد (بالنسب المئوية)، ٢٠٠٩ و ٢٠٥٩

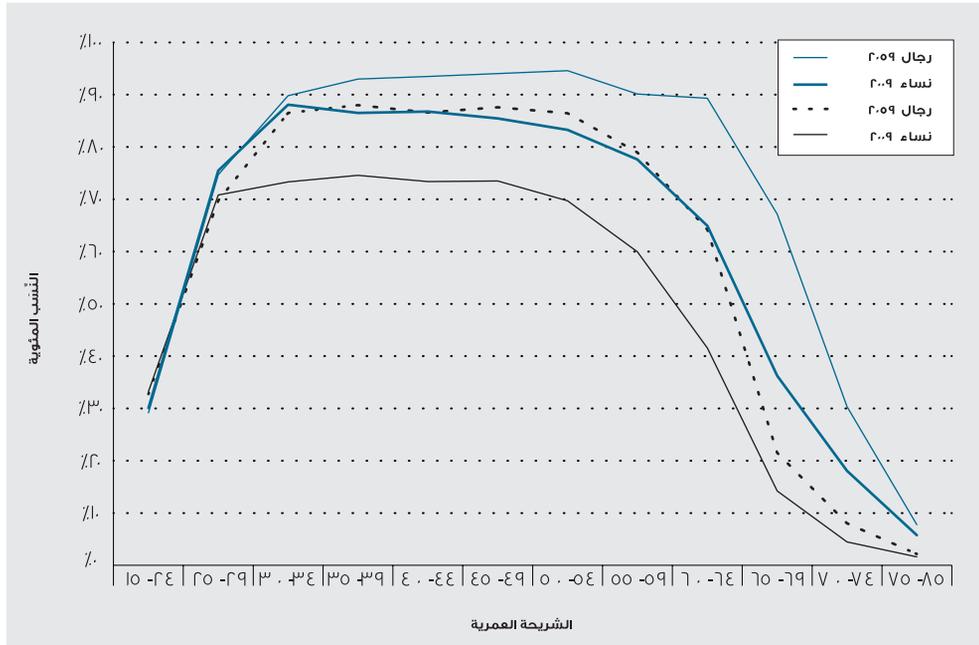
| فرع التأمين | ٢٠٠٩ | ٢٠٥٩ | التغيير - نقطة مئوية | نسبة معدل الزيادة السنوية |
|------------------|------|------|----------------------|---------------------------|
| المجموع كلي | ١٠٠ | ١٠٠ | | ١,٨ |
| الشيخوخة والورثة | ٣٧ | ٣٩ | ٢,٠ | ٢,٠ |
| التمريض | ٨ | ١٤ | ٦,٠ | ٣,٠ |
| الإعاقة العامة | ١٩ | ٢٠ | ١,٠ | ١,٩ |
| مصايبو العمل | ٧ | ٦ | -١,٠ | ١,٦ |
| الأمومة | ١٠ | ٧ | -٣,٠ | ١,١ |
| الأولاد | ١٢ | ١٠ | -٢,٠ | ١,٤ |
| البطالة | ٧ | ٤ | -٣,٠ | ٠,٦ |

ب. المقبوضات

يتأثر جانب المقبوضات بالجباية، بتطورات سوق العمل (نسبة التشغيل والدخل من الأجر ومن العمل المستقل)، وبمشاركة الدولة المتمثلة بالإضافة إلى الجباية للتأمين الوطني. هناك تأثير مركزي آخر هو عن طريق الفائدة التي يفرضها التأمين الوطني، بشكل تراكمي، على فائض الجباية من الماضي. يبين الرسم البياني ٩ تطور سوق العمل كما تم افتراض ذلك في السيناريو الأساس. بحسب فرضيات دورة الحياة في موضوع المشاركة في قوة العمل، ونتيجة لتطور تركيبة الأجيال (التي لا تأخذ بعين الاعتبار، حتى الآن، الحاجة إلى زيادة متوسط العمر)، فإن من المتوقع أن ترتفع نسبة المشاركة (بالمجموع) مع مرور الوقت من ٥٧٪ في عام ٢٠٠٩، إلى نحو ٦٢٪ في نهاية الفترة الخاضعة للمسح (الرسم البياني ٩). أدت الفرضيات المتعلقة بدورة الحياة إلى ارتفاع أكبر لدى النساء (بنحو نقطة مئوية واحدة على مدار ٥٠ سنة). إن هذا التقلص في فجوة الارتفاع في نسبة المشاركة بين النساء والرجل، صغير جداً، ويعود ذلك، ضمن أسباب أخرى، كما يبدو، إلى تقاعد النساء المبكر جداً من العمل. إن لسن التقاعد، حسب تقديرنا، أثراً على المشاركة في قوة العمل في أعمار لاحقة. في ضوء الاستقرار في بنية الأجر بين العامين ٢٠٠٠ و ٢٠٠٩، افترضنا في هذه المرحلة بأن هذه الظاهرة ستستمر في

الرسم البياني ٩

الفجوات في نسب مشاركة الرجال والنساء حسب العمر، ٢٠٠٩ (بشكل فعلي) مقابل ٢٠٥٩



المستقبل، أيضاً. في الإمكان تغيير هذه الفرضية في المستقبل، سواء على صعيد شكل تحليل الحساسية، أو على صعيد إجراء بحث موسّع، عامّ، وطويل الأمد.

نستطيع هنا أن نميّز الظاهرة المعروفة عن ارتفاع أجر الرجال عن أجر النساء على امتداد الوقت. تجدر الإشارة إلى أنه رغم الاستقرار في توزيع الأجر النسبي، تُشير الرسوم البيانية إلى نسبة كساد مرتفعة في الأجر الواقعي لدى الرجال والنساء. من الممكن أن نفترض بأنّ الفجوات في الأجر سوف تتقلّص مع مرور الوقت. سيتم فحص هذا الافتراض، لاحقاً.

افتراضنا في هذه المرحلة بأنّ التوزيع النسبي للدخل من العمل حسب السن لا يتغيّر، ذلك أنّ تركيبة الأجيال تتغيّر حسب توقع الشريحة السكانية، والارتفاع في الأجر الواقعي لا تحدده سوى التغيرات التي تطرأ على نسبة المشاركة، والتغيرات التي تطرأ على تركيبة الأجيال مع مرور الوقت. سيتم فحص النموذج مستقبلاً على المجموعات الفرعية ذات العلاقة، وستتم ملاءمته بما يتوافق مع وضع المعلومات ونتائج البحث.

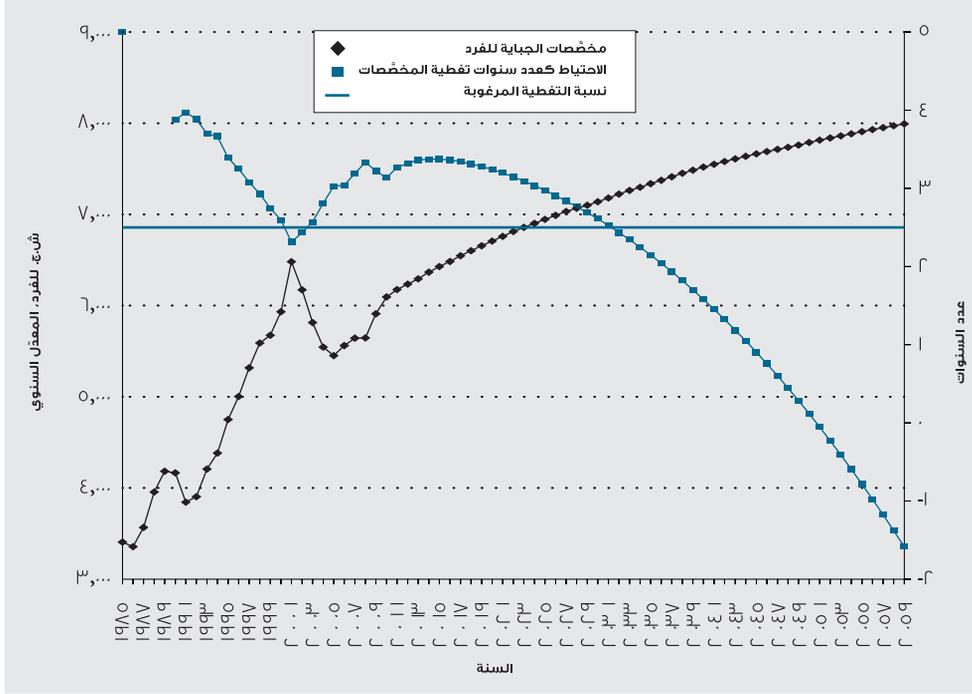
ج. الحساب الشامل والاحتياط الخاص بالتأمين الوطني - مؤشرات للمئات المالية

يُتيح النموذج الوارد وصفه أعلاه، حساب إجمالي فائض الجباية المتوقع، من تطوّر الدفعات والمقبوضات، إلى جانب تطوّر الاحتياط والعلاقة بين الاحتياط والمجموع السنوي للدفعات (نسبة تغطية الاحتياط).

بحسب كلّ فرضيات السيناريو الأساس، يُشير النموذج إلى مشكلة متفاقمة من العام ٢٠١٤، تبلغ فيها نسبة الاحتياط أوجهاً - نحو ٣,٥ سنوات تغطية. في حال لم تتم المبادرة إلى أيّ عملية تصحيح في السياسة منذ اليوم وحتى العام ٢٠٢١، فإنّ الجهاز سيتجاوز نسبة الاحتياط المرغوبة - ٢,٥ سنة مخصصات، تقريباً عام ٢٠٣٠، الأمر الذي سيؤدي إلى زوال الاحتياط في عام ٢٠٥٠، تقريباً.

الرسم البياني ١٠

وضع المتانة في السيناريو الأساس مقابل المتانة الماليّة والاجتماعيّة الكاملة
معطيات للسنوات ١٩٨٥-٢٠٠٩، تقديرات للسنوات ٢٠١٠-٢٠٥٩



يُتيح النموذج إنشاء سيناريوهات سياسة بديلة، تُؤدّي، حسب التعريف، إلى نشوء حالة من المتانة الماليّة والاجتماعيّة. في السيناريو الرهن القائم على استمرار اتجاهات ديموغرافيّة دون اتّخاذ أيّ خطوات سياسة لإصلاح مشكلة المتانة الماليّة، في الإمكان ملاحظة أنّ المتانة الاجتماعيّة سوف تتحسن، بينما سييسو وضع المتانة الماليّة. ينطوي التحديّ، إذًا، على تفعيل السياسات التي من شأنها أن تُنهي وضع التناقض في مؤشّرات المتانة الماليّة، مع الحفاظ على المتانة الاجتماعيّة في إطار المعقول. يُشير الرسم البياني ١٠، لأول وهلة، إلى مشكلة في المتانة الماليّة ستنشأ بعد نحو ٢٠ سنة، وذلك بالنظر إلى الفرضيّات ذات العلاقة والخاصّة بالمؤشّرات، وبالنظر إلى جاهزيّة النموذج نفسه. لكن، حتى وإن كانت هذه الشروط مقبولة علينا، فلا تزال هناك حاجة إلى التأكّد من شمل كلّ المخصّصات المدفوعة في جهاز الضمان الاجتماعيّ.

سياسة تحسين المتانة الماليّة

إنّ السبب الرئيسيّ الذي يدعو إلى القلق بخصوص المتانة الماليّة، يكمن في التطوّر الديموغرافيّ، الذي يُشير في كثير من الأسواق، من ضمنها إسرائيل، إلى شيخوخة المجتمع. من جهة، تميل مصاريف جهاز الضمان الاجتماعيّ بصورة ملحوظة لصالح جيل الشيخوخة، سواء في مخصّصات الشيخوخة أو مخصّصات التمريض. من جهة أخرى، نشأ هناك ضغط من جهة التمويل في طريقة PAYG، التي يُعتبر فيها الجمهور العامل (الفعّال) مسؤولاً عن تمويل الدفعات. علمًا أنّ هناك سببًا هامًا يُؤدّي إلى تقليص الضائقة الماليّة التي تلمّ بالضمان الاجتماعيّ، وهو الاحتياط الناشئ. في إسرائيل، تم إنشاء الاحتياط على مدار سنوات بفضل الفوائض التي تم استثمارها في سندات الدين الرسميّة التي بعثتها الحكومة. كما سبقت الإشارة أعلاه، على امتداد تاريخ الضمان الاجتماعيّ في إسرائيل، كانت الحكومة تقي دائمًا

بالإرجاعات المالية، سواء أكانت للصندوق أو للفائدة. استخدمت هذه المقبوضات، بمقدار ما، على مدار السنوات، كمصدر لتمويل النشاطات الجارية التي يقوم بها التأمين الوطني.

مع ذلك، يُبين السيناريو في هذا النطاق أنه يجب ألا يتم تجاهل مشكلة المتانة المالية التي تتعكس، بوضوح، في الخطّ الذي يُدعى ”بدون سياسة“، إذ إنّ الاحتياط، رغم أنه كافٍ، بحسب هذا السيناريو، لتغطية دفعات المخصّصات السنوية على مدار ٢ سنوات تقريباً، إلا أنّ توجّه غياب سياسة تُشير إلى تفاقم متواصل لهذه العلاقة، والذي من المتوقع أن يتجاوز المستوى المرغوبة (٢,٥)، عام ٢٠٢١، تقريباً، حيث يمكن للاحتياط، في نهاية الفترة الخاضعة للمسح (٢٠٥٩) أن يزول.

يمكننا أن نستنتج من ذلك أنّ مشكلة إسرائيل، رغم عدم كونها حادّة، وفي ذلك فائدة كبيرة بحسب سياسات أخرى، تُتيح لنا التفكير بخطواتنا بحكمة وتفاذي التهور. مع ذلك، تُشير النتيجة إلى أهمية البحث عن حلّ ثابت للمشكلة. لذلك، فإن السؤال في آخر الأمر هو حول حجم المشكلة (وفي ما يتصل بذلك فإن من شأن التقييم أن يتغيّر على مدار السنة القادمة، التي ستقوم فيها دائرة البحث باستثمار موارد بالغة الأهمية لتحسين التوقّعات المشروطة).

سيناريوهات سياسة مختلفة

نوردُ فيما يلي أربعة مقترحات لتحسين الوضع (الجدول أدناه):

المقترح ١: تمديد سنّ التقاعد للنساء (الجيل المشروط) من ٦٢ اليوم إلى ٦٤، وإبقاء سنّ التقاعد النهائي ٦٧ عاماً. حسب التقديرات الراهنة (التي يمكن أن تستمرّ في التغيّر)، ستقلّ نسبة الاحتياط عن مستواها المطلوب (نحو ٢,٥) عام ٢٠٢٧، تقريباً. سيؤجّل هذا المقترح المشكلة بنحو ٦ سنوات، وهو أمر ذو قيمة كبيرة، إذ إن سيناريوهات كثيرة يمكن أن تحدث في هذه الفترة، سواء إلى الأحسن أو الأسوأ. يتيح التأجيل، كذلك، معرفة جودة النموذج وتوقّعاته.

المقترح ٢: التأمين الوطني مُلزم اليوم بتمويل ”منحة“ المكوث في المستشفى. يدور الحديث عن تمويل مصاريف مكوث المنجبات في المستشفى لجهاز الصحّة، باعتبار أنّ قسماً كبيراً من المصاريف ينشأ في أعقاب كثرة ولادات الخدج، الذين هم مرضى بكلّ معنى الكلمة. كان من الأجدى تمويلهم عبر ميزانية الصحّة، تماماً كما أُجرى ذلك قبل عدّة سنوات، ثم توقّف بسبب عدم فائدة التمويل. إنّ باستطاعة التأمين الوطني، بكلّ تأكيد، أن يتخذ قراراً بزيادة وتمويل مصروف المكوث في المستشفى، لكن إذا كانت نتيجة ذلك تنطوي على نشوء مشكلة متانة متخيلة، فمن الأهمية بمكان الحرص على تسجيل تلك الدفعات بشكلٍ صحيح، أي، يجب تسجيلها بصفتها بتحويله لميزانية الصحّة. إنّ هذا الحلّ يلزم بالحفاظ على نطاق الجباية الراهن في التأمين الوطني.

نظراً لأنه يتم توجيه حصّة الأسد من المخصّصات إلى سنّ الشيخوخة، فإنّ هذه العملية الديموغرافية سوف تُنشئ، عاجلاً أو آجلاً، مشكلة متانة. إنّ الحلّ في تحويل دفعات المكوث في المستشفى مع الحفاظ على حجم الجباية، يُحسّن من المتانة المالية ويُبعد نقطة تجاوز النسبة المطلوبة بثمان سنوات، أي حتى عام ٢٠٤٥. من المفهوم بأنّ هذا الحلّ سوف يلزم بتوسيع موارد جهاز الصحّة. يُعتبر هذا الحلّ مهماً لأنه يؤدي إلى نشوء اعتبارات صحيحة أكثر، إلى جانب أنه يُنظّم مسؤوليّة كلّ هيئة ومصاريفها.

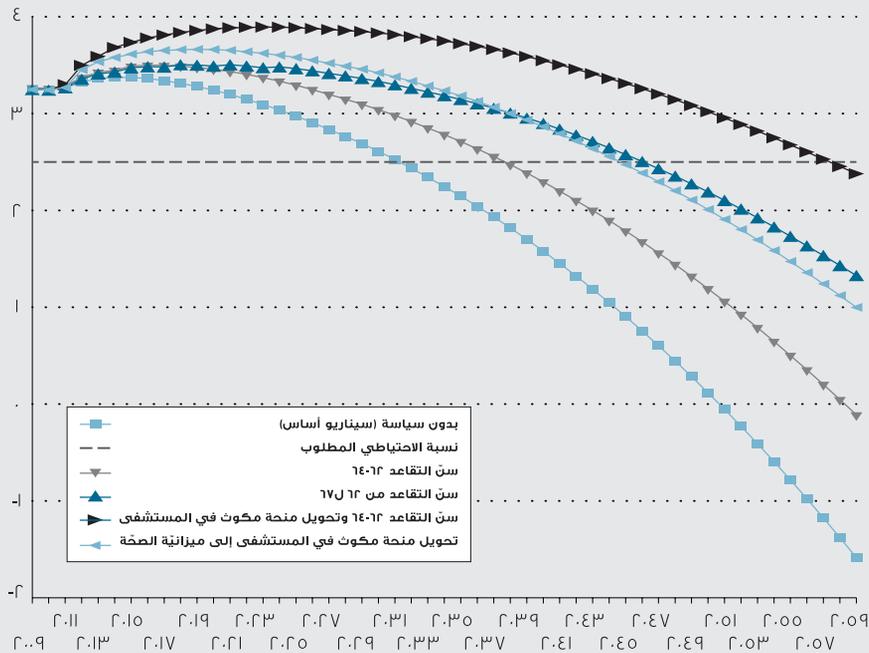
في الإمكان الوصول إلى نتيجة شبيهة، نوعاً ما، عبر تمديد سنّ التقاعد للنساء ليصبح ٦٧ عاماً (المقترح ٣). هناك حلٌّ مثيرٌ للاهتمام، وهو الحلّ المدمج (المقترح ٤)، الذي يتم بحسبه زيادة سنّ التقاعد للنساء لتصبح ٦٤، دون تقليل مقبوضات التأمين الوطني وتحويل دفعات المكوث في المستشفى إلى جهاز الصحّة (يحدّد هذا الأمر، بصورة أفضل، مسؤوليّة كلّ هيئة ومصاريفها).

بخلاف الوضع القائم في دول أخرى، إن نسبة الولادة في إسرائيل لا تزال مرتفعة أكثر من دول أخرى لديها وضع اقتصاديٌّ مشابه لوضعنا. لذا، تتمتع إسرائيل بقدر من الحرية كافٍ لاختبار حجم المشكلة بعناية، ولاختيار سياسة من شأنها أن تقلص الأضرار المحتملة اللاحقة لجهاز الضمان الاجتماعي.

تفصيل الفرضيات الأساسية في أساس المُقترحات

| المقترح ٤ | المقترح ٣ | المقترح | المقترح ١ | لا تغيير في السياسة | السنة |
|---------------------|---|--|---|-----------------------|-------------------|
| دمج المقترحين ١ و ٢ | زيادة تدريجية لسن التقاعد لدى النساء حتى ٦٧ | تحويل "منحة" المكوث في المستشفى إلى ميزانية الصحة والحفاظ على حجم الحياة | زيادة تدريجية لسن التقاعد لدى النساء حتى ٦٤ | سن التقاعد لدى النساء | |
| ٦٢ | ٦٢ | ١١,٢١٠ | ٦٢ | ٦٢ | ٢٠١١ |
| ٦٣ | ٦٣ | ٠ | ٦٣ | ٦٢ | ٢٠١٢ |
| ٦٣ | ٦٣ | ٠ | ٦٣ | ٦٢ | ٢٠١٣ |
| ٦٣ | ٦٣ | ٠ | ٦٣ | ٦٢ | ٢٠١٤ |
| ٦٤ | ٦٤ | ٠ | ٦٤ | ٦٢ | ٢٠١٥ |
| ٦٤ | ٦٤ | ٠ | ٦٤ | ٦٢ | ٢٠١٦ |
| ٦٤ | ٦٤ | ٠ | ٦٤ | ٦٢ | ٢٠١٧ |
| ٦٤ | ٦٥ | ٠ | ٦٤ | ٦٢ | ٢٠١٨ |
| ٦٤ | ٦٥ | ٠ | ٦٤ | ٦٢ | ٢٠١٩ |
| ٦٤ | ٦٥ | ٠ | ٦٤ | ٦٢ | ٢٠٢٠ |
| ٦٤ | ٦٦ | ٠ | ٦٤ | ٦٢ | ٢٠٢١ |
| ٦٤ | ٦٦ | ٠ | ٦٤ | ٦٢ | ٢٠٢٢ |
| ٦٤ | ٦٦ | ٠ | ٦٤ | ٦٢ | ٢٠٢٣ |
| ٦٤ | ٦٧ | ٠ | ٦٤ | ٦٢ | سنة ٢٠٢٤ حتى ٢٠٥٩ |

بدائل لتخصيم المائة المالية



الفصل ٢ | الفقر والفوارق الاجتماعية

نشاط وتوجهات في مجال الجباية

مؤسسة التأمين الوطني مسؤولة عن جباية رسوم التأمين الوطني لتمويل المخصصات المدفوعة حسب قانون التأمين الوطني، وهي مسؤولة، أيضاً، عن جباية رسوم التأمين الصحي المخصصة لتمويل جهاز الصحة. رسوم التأمين الوطني ورسوم التأمين الصحي تجبى من سكان الدولة العاملين (الأجيرين والمستقلين) وممن لا يعملون - بنسب مختلفة تسري على الدخل الملزم برسوم تأمين.

وبالإضافة إلى ذلك، تقوم الحكومة منذ سنة ١٩٨٦ بتعويض مؤسسة التأمين الوطني عن فقدان المداخيل من الجباية، الناتج عن خفض رسوم التأمين للمُشغّلين والمستقلين. هذا التعويض يُسمّى «تعويض المائيّة»، وهو جزء من مداخيل المؤسسة من رسوم التأمين الوطني.

على نحو شبيه بسنين سابقة، في سنة ٢٠٠٨، أيضاً، تأثرت الجباية من السكان باهتزازات ناتجة عن التطورات الاقتصادية في سوق العمل، بمتوسط الأجور، بعدد المُشغّلين وكذلك بإجراء التشريع الذي بدأ عام ٢٠٠٥ وسيستمر حتى نهاية عام ٢٠٠٩ - في أعقاب الإصلاح الضريبي الذي فرض عام ٢٠٠٥ وعمل على خفض تدريجي في رسوم التأمين للمُشغّل.

وفي المقابل، فرضت للمُشغّل من سنة ٢٠٠٦ نسبتاً من رسوم تأمين - مُخفضة وعادية - بدلاً من نسبة موحدة في جميع مُستويات الدخل الملزم برسوم تأمين، على نحو شبيه بمبنى النسب المتبع وفق حصة العامل الأجير والعاملين غير الأجيرين. قبل أن يُعَيّر القانون كان المُشغّل يدفع ٩٣،٥٪ من دخل العامل حتى سقف الدخل الملزم برسوم تأمين. بعد تطبيق التعديل، دفع المُشغّل في الفترة الواقعة بين كانون الثاني وآب ٢٠٠٩ ٤٥،٣٪ بالنسبة المُخفضة (حتى ٦٠٪ من متوسط الأجور) و٤٣،٥٪ بالنسبة العادية. إلا أنّ الإصلاح الضريبي لم يُغفل، أيضاً، جباية التأمين الوطني، وقد تمّ في إطاره اتخاذ الخطوات التالية: النسبة المُخفضة من رسوم التأمين المفروضة على العامل قلّصت من ٤،١٪ للدخل إلى ٤،٠٪؛ وقد تمّ رفع النسبة العادية من ٥٨،٥٪ إلى ٧٪؛ كما تمّ رفع درجة النسبة المُخفضة من ٥٠٪ لمتوسط الأجور إلى ٦٠٪ منه. أجريت هذه التغييرات بميزانية صفر، أي من دون تغيير في حجم مداخيل المؤسسة. رفع درجة النسبة المُخفضة يسري، أيضاً، على حصة المُشغّل، لئلا يُسبّب بخسارة جباية.

في تموز ٢٠٠٩ سن قانون التسويات للسنتين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، وبموجب ارتفعت، اعتباراً من ٢٠٠٩. ٨،١ نسبة رسوم التأمين المُخفضة إلى ٣،٨٥٪، كما كان في سنة ٢٠٠٨، كأمر مؤقت حتى ٣،٣١، ٢٠١١. كذلك جرت مضاعفة الحد الأعلى لدفع رسوم تأمين وطني وتأمين صحة من ٥ أضعاف الأجر المتوسط إلى ١٠ أضعاف الأجر المتوسط، كأمر مؤقت حتى ٢٠١٠، ١٢، ٣١

جباية رسوم التأمين حسب نوع المؤمن، أسعار جارية (ملايين الشواقل الجديدة)، ٢٠١٠

| نوع المؤمن | المجموع الكلي | رسوم التأمين الوطني | رسوم التأمين الصحي | تعويض المائيّة |
|-----------------------|---------------|---------------------|--------------------|----------------|
| إجماليّ الجباية | ٤٧.٥٧٩ | ٢٩.٠٥٥ | ١٦.٢٩٠ | ٢.٢٣٤ |
| الأجيريون والمُشغّلون | ٤١.٢٨٧ | ٣٦.١٤٨ | ١٣.٠٦٧ | ٢.٠٧٢ |
| غير الأجيرين | ٦.٢٩٢ | ٢.٩٠٧ | ٣.٢٢٣ | ١٦٢ |

عام ٢٠١٠ وصل مجموع المداخيل من رسوم التأمين الوطني إلى نحو ٣١،٣ مليار ش.ج.، نحو ٢٩،١ مليار ش.ج. تمّت جبايتها مباشرة من السكان، ونحو ٢،٢ مليار ش.ج. حوّلتها المائيّة كتعويض عن خفض رسوم التأمين الوطني للمُشغّلين والمستقلين. وقد ارتفعت هذا العام الجباية المباشرة من السكان بنحو ٧،٩٪ بمُصطلحات واقعية، مقارنة بانخفاض نسبته ٩،١٪ في عام ٢٠٠٩. لولا التغييرات التشريعية التي فرضت بدءاً من عام ٢٠١٠، لكانت ارتفعت الجباية المباشرة من السكان، وفق تقدير تخميني، ب ٢،٤٪ بمُصطلحات واقعية.

في كانون الثاني ١٩٩٥ بدأ سريان قانون التأمين الصحيّ الرسميّ. يُرسي القانون حقّ كلّ مُقيم في إسرائيل في تأمين صحيّ ويحدّد سلّة خدمات صحيّة مُعرّفة وموَحّدة للجميع، حيث إنّ مسؤولية تمويل تكلفتها مُلقاة على الدولة. رسوم التأمين الصحيّ مفروضة على العاملين بمُستويين: نسبة مُخفّضة من ١,٣٪ على جزء الدخل الذي لا يزيد عن ٦٠٪ من متوسّط الأجر، ونسبة عاديّة من ٥,٠٪ على بقية الدخل التي تتجاوز الـ ٦٠٪ من متوسّط الأجر، وحتى سقف الدخل المُلزم برسوم تأمين الذي هو ٥ مرّات «المبلغ الأساسي» الذي يتحدّث حسب نسبة ارتفاع الأسعار. كلّ من هو ليس بأجير أو بعامل مُستقلّ، ولا يتلقّى مُخصّصات، يدفع رسوم تأمين صحيّ دُنيا (٩٥ ش.ج. للشهر بدءاً من كانون الثاني ٢٠١٠). جُبت المؤسسة عام ٢٠١٠ نحو ١٦,٢ مليار ش.ج. رسوم تأمين صحيّ. وهو ارتفاع نسبته نحو ٨,٥٪ بمُصطلحات واقعيّة، في مقابل انخفاض بلغت نسبته الـ ٤,٠٪ والذي بدأ عام ٢٠٠٩، لولا التعديل التشريعيّ في ٢٠١٠ كانت جباية رسوم تأمين الصحة سترتفع بـ ٣,٤٪. قانون التأمين الصحيّ الرسميّ يُحدّد أنّ الأموال المُخصّصة لتمويل سلّة الصحة يتمّ نقلها إلى صناديق المرضى مباشرة من قبل مؤسسة التأمين الوطنيّ. وإنّ مبدأ توزيع الأموال مبنيّ على أساس «صيغة ضريبة الرأس»، التي تراعي، أساساً، عدد المؤمنين في كلّ واحد من الصناديق من خلال موازنة عُمر كلّ مؤمّن. بدءاً من ١ تشرين الثاني ٢٠١٠، أُضيف إلى «صيغة ضريبة الرأس»، متغيّران جديداً: جنس المؤمّن وبعده مكان سكناه عن مراكز السكان.

الفصل ٣ | نشاط وتوجّهات في مجال الجباية

مؤسسة التأمين الوطني مسؤولة عن جباية رسوم التأمين الوطني لتمويل المخصصات المدفوعة حسب قانون التأمين الوطني، وهي مسؤولة، أيضاً، عن جباية رسوم التأمين الصحي المخصصة لتمويل جهاز الصحة. رسوم التأمين الوطني ورسوم التأمين الصحي تُجبي من سكان الدولة العاملين (الأجيرين والمستقلين) وممن لا يعملون - بنسب مختلفة تسري على الدخل الملزم برسوم تأمين.

وبالإضافة إلى ذلك، تقوم الحكومة منذ سنة ١٩٨٦ بتعويض مؤسسة التأمين الوطني عن فقدان المداخل من الجباية، الناتج عن خفض رسوم التأمين للمُشغّلين والمستقلين. هذا التعويض يُسمّى «تعويض المالية»، وهو جزء من مداخل المؤسسة من رسوم التأمين الوطني.

على نحو شبيه بسنين سابقة، في سنة ٢٠٠٨، أيضاً، تأثرت الجباية من السكان باهتزازات ناتجة عن التطورات الاقتصادية في سوق العمل، بمتوسط الأجور، بعدد المُشغّلين وكذلك بإجراء التشريع الذي بدأ عام ٢٠٠٥ وسيستمر حتى نهاية عام ٢٠٠٩ - في أعقاب الإصلاح الضريبي الذي فرض عام ٢٠٠٥ وعمل على خفض تدريجي في رسوم التأمين للمُشغّل.

وفي المقابل، فُرضت للمُشغّل من سنة ٢٠٠٦ نسبتا رسوم تأمين - مُخفضة وعادية - بدلاً من نسبة موحدة في جميع مستويات الدخل الملزم برسوم تأمين، على نحو شبيه بمبنى النسب المتبع وفق حصة العامل الأجير والعاملين غير الأجيرين. قبل أن يُغَيّر القانون كان المُشغّل يدفع ٩٣، ٥٪ من دخل العامل حتى سقف الدخل الملزم برسوم تأمين. بعد تطبيق التعديل، دفع المُشغّل في الفترة الواقعة بين كانون الثاني وآب ٢٠٠٩، ٤٥، ٣٪ بالنسبة المُخفضة (حتى ٦٠٪ من متوسط الأجور) و٤٣، ٥٪ بالنسبة العادية. إلا أن الإصلاح الضريبي لم يُغفل، أيضاً، جباية التأمين الوطني، وقد تمّ في إطاره اتخاذ الخطوات التالية: النسبة المُخفضة من رسوم التأمين المفروضة على العامل قلصت من ٤، ١٪ للدخل إلى ٤، ٠٪؛ وقد تمّ رفع النسبة العادية من ٥٨، ٥٪ إلى ٧٠٪؛ كما تمّ رفع درجة النسبة المُخفضة من ٥٠٪ لمتوسط الأجور إلى ٦٠٪ منه. أُجريت هذه التغييرات بميزانية صفر، أي من دون تغيير في حجم مداخل المؤسسة. رفع درجة النسبة المُخفضة يسري، أيضاً، على حصة المُشغّل، لثلاً يُسبب بخسارة جباية.

في تموز ٢٠٠٩ سن قانون التسويات للسنتين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، وبموجبه ارتفعت، اعتباراً من ٢٠٠٩، ١، ٨ نسبة رسوم التأمين المُخفضة إلى ٨٥، ٣٪، كما كان في سنة ٢٠٠٨، كأمر مؤقت حتى ٣١، ٣، ٢٠١١. كذلك جرت مضاعفة الحد الأعلى لدفع رسوم تأمين وطني وتأمين صحة من ٥ أضعاف الأجر المتوسط إلى ١٠ أضعاف الأجر المتوسط، كأمر مؤقت حتى ٢٠١٠، ١٢، ٣١

جباية رسوم التأمين حسب نوع المؤمن، أسعار جارية (ملايين الشواقل الجديدة)، ٢٠١٠

| نوع المؤمن | المجموع الكلي | رسوم التأمين الوطني | رسوم التأمين الصحي | تعويض المالية |
|-----------------------|---------------|---------------------|--------------------|---------------|
| إجمالي الجباية | ٤٧,٥٧٩ | ٢٩,٠٥٥ | ١٦,٢٩٠ | ٢,٢٣٤ |
| الأجيريون والمُشغّلون | ٤١,٢٨٧ | ٣٦,١٤٨ | ١٣,٠٦٧ | ٢,٠٧٢ |
| غير الأجيرين | ٦,٢٩٢ | ٢,٩٠٧ | ٣,٢٢٣ | ١٦٢ |

عام ٢٠١٠ وصل مجموع المداخل من رسوم التأمين الوطني إلى نحو ٣، ٣١ مليار ش.ج.: نحو ١، ٢٩ مليار ش.ج. تمّت جبايتها مباشرة من السكان، ونحو ٢، ٢ مليار ش.ج. حوّلتها المالية كتعويض عن خفض رسوم التأمين الوطني للمُشغّلين والمستقلين. وقد ارتفعت هذا العام الجباية المباشرة من السكان بنحو ٩، ٧٪ بمُصطلحات واقعية، مقارنة بانخفاض نسبته ١، ٩٪ في عام ٢٠٠٩. لولا التغييرات التشريعية التي فُرضت بدءاً من عام ٢٠١٠، لكانت ارتفعت الجباية المباشرة من السكان، وفق تقدير تخميني، ب ٢، ٤٪ بمُصطلحات

واقعية.

في كانون الثاني ١٩٩٥ بدأ سريان قانون التأمين الصحي الرسمي. يُرسي القانون حقَّ كلِّ مقيم في إسرائيل في تأمين صحيّ ويحدّد سلّة خدمات صحيّة معرّفة وموحّدة للجميع، حيث إنّ مسؤولية تمويل تكلفتها مُلقاة على الدولة. رسوم التأمين الصحيّ مفروضة على العاملين بمُستويين: نسبة مُخفّضة من ١, ٣٪ على جزء الدخل الذي لا يزيد عن ٦٠٪ من متوسّط الأجر، ونسبة عاديّة من ٥, ٠٪ على بقية الدخل التي تتجاوز الـ ٦٠٪ من متوسّط الأجر، وحتى سقف الدخل المُلزم برسوم تأمين الذي هو ٥ مرّات "المبلغ الأساسي" الذي يتحدّث حسب نسبة ارتفاع الأسعار. كلُّ من هو ليس بأجير أو بعامل مُستقلّ، ولا يتلقّى مُخصّصات، يدفع رسوم تأمين صحيّ دُنيا (٩٥ ش.ج. للشهر بدءاً من كانون الثاني ٢٠١٠).

جبت المؤسسة عام ٢٠١٠ نحو ١٦,٣ مليار ش.ج. رسوم تأمين صحيّ. وهو ارتفاع نسبته نحو ٨, ٥٪ بمُصطلحات واقعية، في مقابل انخفاض بلغت نسبته الـ ٤, ٠٪ والذي بدأ عام ٢٠٠٩، لولا التعديل التشريعي في ٢٠١٠ كانت جباية رسوم تأمين الصحة سترتفع بـ ٤, ٣٪. قانون التأمين الصحيّ الرسمي يُحدّد أنّ الأموال المُخصّصة لتمويل سلّة الصحة يتمّ نقلها إلى صناديق المرضى مباشرة من قبل مؤسسة التأمين الوطني. وإنّ مبدأ توزيع الأموال مبني على أساس "صيغة ضريبة الرأس"، التي تراعي، أساساً، عدد المؤمنين في كلّ واحد من الصناديق من خلال موازنة عمّر كلّ مؤمن. بدءاً من ١ تشرين الثاني ٢٠١٠، أُضيف إلى "صيغة ضريبة الرأس"، متغيّران جديداً: جنس المؤمن وبُعد مكان سكناه عن مراكز السكان.

المختصات | الفصل ٤

ضمان الدخل

في سنة ٢٠١٠، انخفض عدد العائلات المتلقية لمخصصات ضمان الدخل وبلغ ٤, ١٠٩ ألف عائلة في الشهر، مقارنةً بـ ٧, ١١١ ألفاً في سنة ٢٠٠٩. منذ الربع الثاني في ٢٠٠٣، وحينها بلغ عدد المتلقين رقمًا قياسيًّا هو ١٥٩ ألفاً، طرأ انخفاض متواصل حتى سنة ٢٠٠٩ التي طرأ فيها استقرار مقارنةً بسنة ٢٠٠٨.

تأثر الانخفاض في عدد متلقي المخصصات في سنة ٢٠١٠ بالوضع الاقتصادي في الاقتصاد الإسرائيلي الذي أظهر علامات انتعاش من الأزمة التي حدثت في سنة ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

إن قانون دمج متلقي المخصصات في العمل أثار اختلافات في الرأي عند تشريعه وواصل إثارة اهتمام جماهيري كبير خلال تطبيقه، وخصوصاً في النقاشات التي دارت في الكنيست في نهاية سنة ٢٠٠٩ وبداية ٢٠١٠. في سنة ٢٠١٠ انتهى البرنامج بعد أن قرر أعضاء الكنيست عدم تمديد الفترة وعدم توسيعه ليشمل كل البلاد.

فترة حزيران ٢٠٠٣ - كانون الأول ٢٠٠٨ يميزها اتجاه الانخفاض المستمر في عدد متلقي مخصصات ضمان الدخل. بدأ هذا الاتجاه في تطبيق التشريع المشدد في ٢٠٠٣ حينما حرمت حوالي ٥٠٠٠ عائلة عن المخصصات ووسع واجب اجتياز فحص الاشتغال كشرط لاستحقاق عائلات أخرى للمخصصات، ونبع استمرار هذا الاتجاه من التأثير المتواصل لخفض الحد الأعلى من الدخل المكتسب لاستحقاق مخصصات ضمان الدخل وعن تحسن حالة العمالة في المرافق الاقتصادية في سنوات ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧ ونصف ٢٠٠٨. عمل تنشيط مراكز العمالة في نطاق خطة «مهلب» (من ضمان الدخل إلى العمالة المضمونة) في آب ٢٠٠٥ و«أضواء للعمالة» في آب ٢٠٠٧ على تكثيف الاتجاه. في سنة ٢٠٠٩ طرأ تحول وازداد عدد العائلات المتلقية المخصصات في بداية السنة واستقر على مستوى أعلى في النصف الثاني من السنة. هذا هو، على ما يبدو، تأثير الأوضاع في المرافق الاقتصادية في تلك السنة. في مقابل ذلك، طرأ في سنة ٢٠١٠ انخفاض في عدد متلقي المخصصات، وهو توجه يعكس كما يبدو حالة انتعاش الاقتصاد الإسرائيلي (رغم إغلاق برنامج من الرفاه إلى العمل).

أمَّا بخصوص نسبة المخصصات، ففي أعقاب التشريع الذي عمل به في السنتين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ في ما يتعلق بالمخصصات بمختلف مستوياتها، فقد ارتفعت نسبة العائلات المتلقية المخصصات بالنسبة العادية من ٣٦٪ عام ٢٠٠٤ إلى ٤٠٪ عام ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٠. إن نسبة العائلات المتلقية بالنسبة المكبرة لأبناء ٥٥ فما دون («مستحقون سابقون») انخفضت من ٢٢٪ إلى ٧, ٢٪ في ٢٠١٠، وأما نسبة المتلقيات بالنسبة المكبرة لأبناء جيل +٥٥ فقد ارتفعت من ٢١٪ في ٢٠٠٤ إلى ٢٨, ٦٪ على التوالي. إن تحليل نسبة المخصصات وفق التركيبة الأسرية يشير إلى أن نسبة الأفراد المتلقين من أبناء جيل ٥٥ أو أقل، ارتفعت إلى من ٢٦, ٧٪ ونسبة العائلات أحادية الوالدين (حتى سن ٥٥) انخفضت إلى ٤, ٢١٪. حصة العائلات المتلقيات مخصصات بنسبة مكبرة لأبناء جيل +٥٥ ارتفعت منذ ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٠.

ترافق الانخفاض الذي ميّز عدد متلقي المخصصات منذ ٢٠٠٤ بارتفاع طفيف في نسبة الأسر العاملة حتى سنة ٢٠٠٨. في عام ٢٠٠٩ انخفضت نسبة الأسر العاملة من ٢٨, ٦٪ في السنة السابقة إلى ٢٧, ٩٪ وارتفعت من جديد في سنة ٢٠١٠ إلى ٢٨, ٤٪. حصل جُل الارتفاع بين السنوات ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ (مع أن عدد العائلات العاملة انخفض). تشير المعطيات حول مستوى الأجر إلى أنه في عام ٢٠٠٦، بقيت حصة الأسر ذات الأجر المنخفض مستقرّة مقارنةً بعام ٢٠٠٥، ومنذ عام ٢٠٠٧ وهي في توجه نحو الانخفاض. قليلاً وفي عام ٢٠١٠ كان لدى ٢, ٦٠٪ من الأسر مدخول من العمل لا يزيد عن ٢,٠٠٠ ش.ج. بالمقارنة بـ ٢, ٦٥٪ عام ٢٠٠٦. نسبة العائلات العاملة في عام ٢٠١٠ ارتفعت وعادت إلى مستواها في ٢٠٠٨ وانخفضت نسبة العائلات التي تتقاضى حتى ٢٠٠٠ ش.ج. أي لقسم أكبر من الأسر هناك دخل من العمل ومستوى الأجر تحسّن قليلاً لكن لا يزال منخفضاً. إن ٨, ٦٪ من العائلات فقط كان لديها أجر يزيد عن ٣,٥٠٠ ش.ج. شهرياً.

الشيخوخة والورثة

تُعتبر مُخصّصات الشيخوخة والورثة المركّب الأوّل في جهاز التقاعد في إسرائيل، وهي تضمن دخلاً أساسياً للمُسنّ بعد اعتزاله العمل النشط، ولورثة المؤمن بعد وفاته. يتمّ دفع مُخصّصات الشيخوخة لكلّ مؤمن بشكل عامّ ومن دون فحص مدخولات من عمل ورأس مال في جيل الاستحقاق (الجيل المطلق) وفي جيل اعتزال العمل (الجيل المشروط)، في حال أنه تجاوز فحص المدخولات، فقط. في العام ٢٠٠٩ استكملت عملية الزيادة التدريجية لسنّ اعتزال العمل (المشروطة) للرجال ببلوغ سن ٦٧ عاماً والزيادة التدريجية لسنّ اعتزال العمل (المشروطة) للنساء ببلوغ سنّ ٦٢ عاماً وسن الاستحقاق (المطلقة) ببلوغ سن ٦٧ عاماً. تُدفع مُخصّصات الورثة لورثة المؤمن أو المؤمنة بعد وفاتهما. بالإضافة إلى ذلك، تُدفع للمُسنّين وللورثة، الذين لا يستحقّون مُخصّصات حسب قانون التأمين الوطني، مُخصّصات خاصّة تمولّها الحكومة بشكل كامل. تُدفع على مُخصّصات الشيخوخة الأساسية إضافات للزوج/ة وللأولاد، وكذلك إضافة أقدمية وإضافة تأجيل مُخصّصات. وتُدفع على مُخصّصات الورثة الأساسية إضافة عن الأولاد وإضافة أقدمية. وبدءاً من نيسان ٢٠٠٨، تُدفع لمستحقّ مُخصّصات الشيخوخة والورثة إضافة خاصّة للمستحقّ الذي أتمّ ٨٠ عاماً. ويدفع إكمال دخل للمُسنّين وللورثة للحاصلين على مُخصّصات شيخوخة أو للورثة من ذوي الدخل المنخفض، حتى مبلغ الدخل في الحد الأدنى من العيش المعرف في قانون تأمين الدخل لهذه الفئة السكانية.

عام ٢٠٠٨ دفعت مؤسسة التأمين الوطني مُخصّصات شيخوخة حسب قانون التأمين الوطني ومُخصّصات شيخوخة خاصّة لنحو ٦٥٦ ألف مُسنّ، وكذلك مُخصّصات ورثة لنحو ١٠٢,٥ ألف كمعدّل شهريّ. يشمل تعداد الحاصلين على مُخصّصات الشيخوخة نحو ٩٠,٥ ألف مُسنّ (في كانون الأوّل ٢٠٠٨) يحصلون على مُخصّصات شيخوخة كاملة ونصف المُخصّصات الخاصّة بالورثة، وكذلك نحو ٣٦ ألف مُسنّ عاجز يحصلون على استكمال للعجز. عدد الحاصلين على مُخصّصات شيخوخة حسب قانون التأمين الوطني ارتفع عام ٢٠١٠ بنحو ٤,٣٪ وعدد الحاصلين على مُخصّصات ورثة، فقط، انخفض بنسبة ٣,٠٪. عدد الحاصلين على مُخصّصات خاصّة واصل انخفاضه عام ٢٠١٠ بنسبة ٤,٨٪، وذلك بعد انخفاض نسبته ٩,٩٪ عام ٢٠٠٩. إن المجموع الكليّ للحاصلين على مُخصّصات شيخوخة حسب قانون التأمين الوطني وليس حسب ارتفع عام ٢٠١٠ به ٢,٥٪، وعدد جميع الحاصلين على مُخصّصات شيخوخة وورثة ارتفع بنسبة ١,٢٪. عدد الحاصلين على إكمال دخل عام ٢٠١٠ انخفض بنسبة ٤,٠٪ ووصل إلى نحو ١٨٨ ألف شخص.

ارتفعت مُخصّصات الشيخوخة الأساسيّة (للفرد حتى سن ٨٠ بدون استكمال دخل) عام ٢٠١٠ بنسبة ٥٪، واقعيّاً، بعد أن ارتفعت في السنة السابقة بـ ٩,٢٪. الارتفاع الواقعي في المُخصّصات نابع من تحديث المُخصّصات وفقاً لارتفاع الأسعار بنسبة ٨,٣٪ في كانون الأوّل ٢٠١٠، وارتفاع إضافي بنحو ٨,٣٪ في نسبة المُخصّصات الأساسيّة والتي تؤثر بشكل نسبيّ على الزيادة السنوية في المُخصّصات. في المقابل، نسبة ارتفاع الأسعار كانت ٦٩,٢٪ فقط. كما أن مُخصّصات الشيخوخة والورثة ارتفعت، واقعيّاً، عام ٢٠٠٨، مع استكمال الدخل بنسبة ١,٤٪ للفرد الذي لم يبلغ بعد ٧٠ عاماً، أو بلغ ٨٠ عاماً، بعد أن ارتفعت بنسبة ٣,٢٪ في السنة السابقة. الارتفاع لأبناء سنّ ٧٠ حتى ٧٩ عاماً كان أكبر بشكل قليل. في سنة ٢٠١٠، ارتفع مبلغ الدفعات لفرع الشيخوخة والورثة عام ٢٠٠٨ (من دون مصاريف الإدارة) بأسعار ثابتة بنسبة قدرها ٧,٤٪ ووصل إلى نحو ٢١,٨ مليار ش.ج. وقد ارتفع مجمل الدفعات لمُخصّصات التأمين الوطني عام ٢٠١٠ (من دون مصاريف الإدارة)، واقعيّاً، بنسبة ٤٪، وكان أدنى من نسبة الزيادة في دفعات فرع الشيخوخة والورثة. ولذلك، فإن حصة دفعات فرع الشيخوخة والورثة من دفعات المؤسسة عام ٢٠١٠ ارتفع إلى ٦,٣٧٪.

تأمين التمريض

قانون تأمين التمريض جاء لإبقاء المُسنين في الإطار الاجتماعيّ لأطول فترة ممكنة، وذلك من خلال تقديم العناية الشخصية للمحتاجين منهم إلى مساعدة في النشاط اليوميّ، ومساعدة العائلات التي تقوم بالاعتناء بهم. يستحق هذه المُخصّصات كلُّ مُسنٍ مقيم في إسرائيل محدود النشاط، وفي باختيار المداخل واختيار التعلق بمساعدة الآخر في النشاطات اليومية، بشرط أنه يعيش داخل المجتمع. فمن يمكث في مؤسسة ترميزية أو في قسم ترميزي في دار مُسنين، لا يستحقّ المُخصّصات. مُخصّصات التمريض لا تُدفع كأموال، بل تُعطى لمن يستحقونها كخدمات من قبل منظمات تدفع لها المؤسسة مقابل هذه الخدمات. ومع ذلك، فقد بدأت مؤسسة التأمين الوطني من شهر آذار ٢٠٠٨ بتفعيل برنامج تجريبيّ لإعطاء مُخصّصات مالية. تم تفعيل البرنامج نحو ثلاث سنوات حتى كانون الأول ٢٠١٠ (أمر مؤقت)، وسيستطيع خلاله المُسنون الذين يسكنون في منطقة التجربة (البلدات التابعة إلى فروع طبريا، نهاريا، أشكلون، بني براك، أشدود، رمات غان والقدس لمؤسسة التأمين الوطني)، اختيار مُخصّصات ترميز مالية، بشرط أن يكونوا قد جمّعوا ٦ نقاط على الأقل في اختبار التعلق، ويحصلون على خدمات ترميز فعلية من معالج ليس قريب أسرة في أغلب ساعات اليوم، وطوال ستة أيام في الأسبوع. في شباط ٢٠١٠ تمّ تمديد هذا البرنامج سنتين إضافيتين وشملت فيه منطقتنا تجربة إضافيتين: فرعا مؤسسة التأمين الوطني في حولون وبتانبا (في المجموع تسع مناطق تجربة).

منذ كانون الثاني ٢٠٠٧، تمّ تحديد ثلاثة مستويات لمُخصّصات التمريض، مُلاءمة لثلاثة مستويات من التعلق: مُخصّصات بنسبة ٩١٪ من مُخصّصات العجز الكامل للفرد، مُخصّصات بنسبة ١٥٠٪ منها، ومُخصّصات بنسبة ١٦٨٪ منها.

منذ آذار ٢٠٠٩، تمّ تحديث المُخصّصات بنسبة ٨، ٢٪ حسب الزيادة في المبلغ الأساسي (في أعقاب ارتفاع الأسعار خلال ٢٠٠٧)، الذي تُقتطع منه المُخصّصات. بدءاً من كانون الثاني ٢٠٠٩ تمّ تحديث مُخصّصات التمريض بنسبة ٥، ٤٪ حسب ارتفاع الأسعار خلال سنة ٢٠٠٨.

منذ آذار ٢٠٠٩ من يتقاضى مخصصات ترميز بأعلى مستويي المخصصات ويشغل عاملاً إسرائيلياً فقط، ولا يشغل مهاجر عمل قط سواء في إطار مخصصات التمريض أو خارج هذا الإطار)، يستحق زيادة ساعات علاجية أسبوعية. من يستحق المخصصات بنسبة ١٥٠٪ من مخصصات العجز الكامل، يستحق زيادة ثلاث ساعات علاجية، ومن يستحق المخصصات بنسبة ١٦٨٪ من مخصصات العجز الكامل، يستحق زيادة أربع ساعات علاجية أسبوعية. في كانون الثاني ٢٠١٠، تمّ تحديث المُخصّصات بنسبة ٨، ٣٪ حسب الزيادة في المبلغ الأساسي (في أعقاب ارتفاع الأسعار خلال ٢٠٠٩)، الذي تُقتطع منه المُخصّصات. بدءاً من كانون الثاني ٢٠١١ تمّ تحديث مُخصّصات التمريض بنسبة ٣، ٢٪ حسب ارتفاع الأسعار خلال سنة ٢٠١٠.

عدد الطلبات لمُخصّصات التمريض عام ٢٠١٠ ارتفع بنسبة ٢، ١٪ ووصل إلى نحو ٧٧، ٩ ألفاً. انخفضت نسبة الطلبات التي تمّ تصديقها إلى ٤٤، ١٪. عدد المُستحقين لمُخصّصات ترميز واصل ارتفاعه عام ٢٠١٠ بنحو ٣، ٥٪ ووصل إلى ١٤١، ٤ ألفاً بمعدل شهريّ. نسبة مُستحقي المُخصّصات من بين المُسنين ارتفعت ارتفاعاً ملحوظاً من نحو ٦٪ في السنوات الأولى لتفعيل القانون، إلى ذروة ٣، ١٧٪ فس عامي ٢٠٠٩-٢٠١٠. تم احتساب نسبة المستحقين هذه من خلال تقدير عدد المُسنين في أعمار الاستحقاق للمخصصات (٦٢ عاماً للنساء و ٦٧ عاماً للرجال).

يتضح من اختبار المميّزات الديموغرافية للمُستحقين في عام ٢٠١٠، أن نحو ربع (٢٤، ٦٤٪) المُستحقين هم مهاجرون قدموا إلى إسرائيل بعد عام ١٩٨٩، من بينهم ٩، ٢٪ قدموا بعد عام ١٩٩٩، والباقي قدامى. وعدد النساء أكبر من عدد الرجال بنحو ثلاثة أضعاف. وبتوزيع حسب الجيل، فإنه قريباً من ثلث المُستحقين هم أبناء ٨٥ فما فوق، وأكثر من ثلثيهم (٦٤، ١٪) من أبناء ٨٠ فما فوق. الارتفاع الأساسي في عدد المُستحقين هو في فئة ٨٥ عاماً وما فوق، حيث ارتفعت حصتهم من مجموع المتلقين من ٩، ٣٤٪ إلى ٢، ٣٦٪ في حين أن حصة أبناء ٨٠ أو أقل تنخفض بشكل مستمر.

٤,٠٪ فقط، من المستحقين هم أبناء ٦٥-٦٩. وفي مجال التركيبة الأسرية، فإن اثنين، فقط، من كل خمسة (٣, ٢٩٪) من المستحقين يعيشون مع الزوج. وإن واحداً، تقريباً، من كل اثنين (٦, ٤٦٪) يعيشون وحدهم، وواحداً من كل سبعة (١, ١٤٪) يعيشون مع شخص آخر - الزوج أو الزوجة عادة. لـ ٥٥, ٦٪ من المستحقين تم التصديق على استحقاق بالمستوى المتدني - ٩١٪ من مخصصات العجز الكامل للفرد (يشمل ذلك من تم خفض مخصصاتهم حتى النصف في أعقاب اختبار الدخل)، وتم التصديق لنحو ٩, ٢٤٪ على استحقاق بالمستوى الأعلى منها - ١٥٠٪ منها. أما لبقية الحاصلين، نحو ١٩, ٥٪، فقد تم التصديق على استحقاق بمستوى عال جداً - ١٦٨٪ منها. حصة المستحقين لمخصصات بالمستوى الأعلى ترتفع بشكل مستمر - من ١٣, ٧٪ في عام ٢٠٠٧ حتى ١٩, ٥٪ في ٢٠١٠. نسبة الارتفاع لدى هذه الفئة هي الأعلى.

في آذار ٢٠٠٩ أضيفت ساعات علاجية لمن يشغل عاملاً اسرائيلياً فقط كالمذكور أعلاه. حظي بإضافة ثلاث ساعات علاجية أسبوعية ١٨, ٢٤٧ شخصاً يشكلون نحو ٩, ٥١٪ من الذين يحصلون على مخصصات بالمستوى العالي، وحظي بأربع ساعات علاجية إضافية ١١, ٠٤٣ شخصاً يشكلون ٤, ٤٠٪ من متلقي المخصصات بالمستوى العالي جداً. في أواخر ٢٠١٠ وجد ٩٠٤ مستحقاً يقيمون في مناطق التجريبية اختاروا قبض مخصصات مالية، وفقاً للتفصيل التالي: فرع نهاريا - ٣٠ حالة، فرع بني براك - ٤٥، فرع رمات غان - ٤٤٧، فرع أشكلون - ١٤٨، فرع طبريا - ٣٢، فرع أشدود - ٥٦ وفرع القدس - ١٤٥.

الخدمات التي تُقدّم بنفاذ قانون تأمين التمريض، يتم توفيرها بوساطة منظمات رسمية معروفة لدى وزارة الرفاه كمزود خدمات مُرخّصين وفق عقد أبرم بينهم وبين مؤسسة التأمين الوطني. قام موفرو الخدمات في كانون الأول ٢٠١٠ بتوفير ما مجمله ٧, ٥٤ ملايين ساعة رعاية شخصية في بيوت مُستحيي مخصصات التمريض. نحو ٥, ٤٠١ ملايين ساعات قامت بتوفيرها منظمات خاصة (٦, ٧١٪)؛ نحو ١, ٢٤٣ مليون ساعة قامت بتوفيرها منظمات "متاف" (٥, ١٦٪)، والباقي، نحو ٠, ٩ مليون ساعة (٩٢, ١١٪)، وفرتها جمعيات عامة.

بموازاة دفعات المخصصات المباشرة، فإن قانون تأمين التمريض، يلزم بالدفع مقابل بنود إضافية متعلقة بتأمين التمريض. ١٥٪ من المداخل السنوية يتم تخصيصها لوزارة الصحة ولوزارة الرفاه، لتمويل زيادة عدد الخاضعين للرعاية في المؤسسات. عملياً، تستغل وزارة الصحة عادة كامل المخصصات ووزارة الرفاه تستغل جزءاً منها فقط. كما يتم تخصيص أموال لصندوق لتطوير الخدمات الجماهيرية والمؤسسية للمُسْتَحِقِّين.

عام ٢٠١٠ بلغت المدفوعات التي تم تحويلها لتمويل قانون تأمين التمريض نحو ٤, ٠ مليار ش.ج. (بأسعار ٢٠١٠): نحو ٣, ٨ مليارات ش.ج. لتقديم الخدمات للمستحقين، والباقي لتطوير خدمات لمؤسسات وخدمات في المجتمع وإجراء اختبارات التعلق. كذلك تم تحويل مبلغ قدره ٨٥, ٢ مليون ش.ج. إلى وزارة الرفاه، صندوق المرضى "كلايت"، وإلى خبراء التقدير لإعداد برامج علاجية وإجراء اختبارات التعلق.

٤. تأمين الأولاد

مخصصات الأولاد - تدفع مخصصات الأولاد في كل شهر لجميع العائلات في إسرائيل التي يوجد لها أولاد، والغاية منها هي المساعدة في سد نفقات تربية الأولاد. على مر السنوات، خضعت مخصصات الأولاد لتغيرات كثيرة، ومنذ سنة ٢٠٠٢، انخفض جداً مستوى مخصصات الأولاد في أعقاب خطط اقتصادية كثيرة. ابتداءً من تموز ٢٠٠٩، وضمن إطار قانون التسويات، ازدادت مخصصات الأولاد بدءاً من الولد الثاني حتى الرابع تدريجياً، على أن يحصل هؤلاء الأولاد بانتهاء العملية، في ٢٠١٢، على علاوة قدرها ١٠٠ ش.ج. لكل ولد، مقارنة مع ما دفع لهم في ٢٠٠٩.

في سنة ٢٠١٠، ارتفعت مخصصات الأولاد مقارنة مع مستواها في سنة ٢٠٠٩ لسببين:

تم تحديث المخصصات طبقاً لارتفاع جدول الأسعار في السنة المنصرمة.

في تموز ٢٠٠٩، ازدادت المخصصات للولد الثالث ب ٦٠ ش.ج. وللرابع ب ٩٢ ش.ج. كمرحلة أولى ضمن خطة صودق عليها في قانون التسويات ٢٠٠٩-٢٠١٠.

في سنة ٢٠٠٩، بلغ عدد العائلات التي دُفعت لها مخصصات أولاد حوالي مليون عائلة في المعدل شهرياً، وهذه زيادة قدرها ١,٧% مقارنة مع ٢٠٠٨، وهي أعلى بقليل من الزيادة التي كانت متوقعة بين سنة ٢٠٠٧ و٢٠٠٨. بلغ عدد الأولاد الذين دفعت عنهم مخصصات أولاد في ٢٠٠٩ حوالي ٢,٤٠٠ ألف ولد في المعدل، شهرياً. وهي زيادة قدرها حوالي ١,٩% منذ السنة السابقة. هذه النسبة أعلى بقليل من نسبة الزيادة التي كانت متوقعة في سنة ٢٠٠٨ وبلغت ١,٦%.

ازداد المعدل السنوي لعائلات لها ولد واحد ب ٢,١% - مقارنة مع سنة ٢٠٠٨ وبلغت حوالي ٣٢٧ ألف عائلة. عدد العائلات التي لها ولدان وأكثر ازداد ب ٤,١%، مقارنة مع سنة ٢٠٠٨.

منحة الدراسة - مخصصة لعائلات أحادية الوالدين ولعائلات فيها أربعة أولاد وأكثر تتقاضى مخصصات معيشة. تدفع المنحة عن الأولاد الذين تراوح أعمارهم ما بين ٦ إلى ١٤ سنة، وهدفها المساعدة في شراء المعدات الدراسية قبل افتتاح السنة الدراسية. في عام ٢٠٠٩، حصل على المنحة الدراسية حوالي ١٤٦ ألف ولد. بلغ مجمل تكلفة المنحة في سنة ٢٠٠٩ حوالي ١٦٥ مليون ش.ج..

علاوة العائلة - في تموز ٢٠٠٤ تم البدء بدفع علاوة لعائلات فيها ثلاثة أولاد وأكثر وتلقى مخصصات ضمان الدخل أو دفعة مخصصات المعيشة من المؤسسة. تدفع علاوة العائلة عن الولدين، الثالث والرابع، فقط. حتى كانون الأول ٢٠٠٥ كان مبلغ العلاوة هو ١٠١ ش.ج.، وابتداء من كانون الثاني ٢٠٠٦ ارتفع مبلغها إلى ١٠٤ ش.ج.، وفي كانون الثاني ٢٠٠٩ بلغ ١١١ ش.ج. شهرياً، لكل ولد. الغاية من هذه العلاوة هي تعويض العائلات عن تضررها المزدوج، سواء من ناحية مخصصات الأولاد أو من ناحية مخصصات ضمان الدخل. في سنة ٢٠٠٩، دفعت هذه المخصصات لنحو ٢٤ ألف عائلة (فيها حوالي ٤٠ ألف ولد، ثالث ورابع). دفعت علاوة عائلة بمبلغ قدره نحو ٥٦ مليون ش.ج. مقابل ٥٨ مليون ش.ج. في سنة ٢٠٠٧ و٦٢ مليون ش.ج. في سنة ٢٠٠٦. ينبع الانخفاض من تقلص عدد متلقي مخصصات ضمان الدخل أو نفقة المعيشة في هذه السنة.

تأمين الأمومة

تُدفع للوالدة المخصصات التالية في إطار تأمين الأمومة:

منحة المكوث في المستشفى - بدأ اعتماد هذه المنحة أول الأمر عام ١٩٥٤. تم تخصيص المنحة لتمويل نفقات الولادة والمكوث في المستشفى للوالدة وللطفل المولود، ويتم دفعها مباشرة للمستشفى. منذ كانون الأول ١٩٩٣، بدأ دفع منحة المكوث في المستشفى بنسبة مرتفعة في إطار ولادة الخدج. في سنتين الأولى لتطبيق قانون التأمين الصحي الرسمي (في كانون الثاني ١٩٩٥)، كان مكوث الوالدة والأطفال المولودين - ومعظمهم من الخدج - في المستشفى مشمولاً ضمن سلة الخدمات الصحية التي حددها القانون. قامت مؤسسة التأمين الوطني بتمويل المكوث في المستشفى من مبالغ الجباية الخاصة بفرع الأمومة. منذ كانون الثاني ١٩٩٧، عادت المنحة لتدفع من جديد مباشرة للمستشفى. تشترك مؤسسة التأمين الوطني، أيضاً، في نفقات السفر إلى المستشفى للوالدة التي تسكن على مسافة بعيدة منه. في حال حدوث الولادة خارج البلاد، يتم دفع منحة المكوث في المستشفى مباشرة للوالدة التي تقدم دعوى.

منحة الولادة - خصصت المنحة لشراء لوازم أولية للمولود، ويتم دفعها للوالدة مباشرة. حتى شهر تموز ٢٠٠٢، كانت نسبة المنحة المخصصة للوالدة موحدة، وغير مرتبطة بعدد الولادات السابقة، وقد كانت تشكل ٢٠% من متوسط الأجور في السوق. في شهر آب ٢٠٠٢، طرأ تغيير على نسبة المنحة المخصصة للوالدة اللواتي يلدن طفلاً ثانياً وما فوق، وقد بلغت تلك النسبة ٦% من متوسط الأجور. في شهر كانون الثاني ٢٠٠٤، تم رفع نسبة المنحة للطفل الثاني فقط، لتصل إلى ٩% من متوسط الأجور. في حال ولادة توأم أو أكثر في الوقت نفسه، تكون منحة الولادة أعلى: للتوأم - ١٠٠% من متوسط الأجور، ولكل ولد إضافي - ٥٠% إضافية من متوسط الأجور.

مخصّصات لحماية الحمل - تم تخصيص مخصّصات حماية الحمل من أجل تعويض المرأة العاملة التي تضطرّ إلى وقف عملها أثناء الحمل، في أعقاب الخطر الطبيّ الذي يمكن أن تتعرّض له هي أو جنينها، من جرّاء الحمل. تستحقّ هذه المخصّصات من هي من سكان إسرائيل، العاملة الأجيّرة أو المستقلّة، التي دُفعت لها رسوم التأمين الوطني على مدار ٦ أشهر، على الأقل، من أصل الـ١٤ شهراً التي سبقت يوم توقّفها عن العمل، على أثر الحاجة إلى حماية الحمل (تجدد الإشارة إلى أنّ شروط استحقاق رسوم الولادة ومخصّصات حماية الحمل هي شروط متشابهة). تستحقّ المخصّصات من كانت في فترة حماية حمل على مدى ٣٠ يوماً متواصلاً، على الأقل. تُدفع المخصّصات، كذلك، مقابل كلّ فترة إضافية، أوقفت فيها المرأة عملها على أثر الحاجة إلى حماية الحمل، شرط أن تكون هذه الفترة قد استمرت ١٤ يوماً متواصلة، على الأقل.

رسوم الولادة - تم تخصيص هذه المخصّصات لتعويض الوالدة العاملة عن فقدان الأجر خلال فترة إذن الولادة التي تُعتبر الوالدة مجبرة على أخذها بموجب قانون عمل المرأة. رسوم الولادة هي من حق الوالدة العاملة - الأجيّرة، المستقلّة أو التي تقضي فترة تأهيل مهنيّ - والتي دُفعت لها في الفترة السابقة للولادة رسوم تأمين عن الفترات الزمنية التي حددها القانون. يتم دفع رسوم الولادة مقابل ٧ أو ١٤ أسبوعاً، بما يتوافق مع فترة الاستحقاق التي جمعتها الوالدة حتى الموعد الذي حدده القانون. منذ تشرين الثاني ١٩٩٤، باتت رسوم الولادة لليوم تستبدل كامل الأجر أو معدّل الدخل لليوم، الذي كانت الوالدة تكسبه في الأشهر الثلاثة الأخيرة التي سبقت توقّفها عن العمل (عند الولادة أو قبلها)، ولكن ليس أكثر من المبلغ الأقصى الذي يحدده القانون. تُخصّم من رسوم الولادة، في المصدر، ضريبة الدخل، رسوم التأمين الوطني وضريبة الصحة. في الإمكان البدء بتلقي رسوم الولادة قبل موعد الولادة المتوقع، ولكن ليس أكثر ممّا يُدفع مقابل نصف الفترة التي تكون فيها الوالدة مستحقة لتلقي تلك الرسوم. يمكن، في ظروف خاصّة، تمديد فترة إذن الولادة بأربعة أسابيع، كحد أقصى.

في أيار ١٩٩٨، تمّت الموافقة على تعديل في القانون يستطيع كلّ أب، بموجبه، أن يحلّ مكان زوجته في قسم من فترة إذن الولادة، بعد مرور ٧ أسابيع على الولادة، وعلى مدار ٣ أسابيع متتالية، على الأقل - وذلك شريطة أن يكون هو وزوجته قد جمعا «فترة تأهيل»، وفق ما هو مطلوب في شروط استحقاق رسوم الولادة.

مخصّصات الولادة - تُدفع المخصّصات للعائلة التي وُلد لديها، في ولادة واحدة، ثلاثة أطفال أو أكثر، وقد بقوا على قيد الحياة للفترة الزمنية التي يُحددها القانون، وقد خصّصت لإعانة العائلة في النفقات الاقتصادية. تكون الوالدة مستحقة لتلقي مخصّصات الولادة الشهرية على مدار تسعة أشهر. مقابل ثلاثة أطفال، تكون نسبة المخصّصات ٥٠٪ من متوسط الأجر في السوق؛ مقابل أربعة أطفال - ٧٥٪؛ ومقابل خمسة أطفال أو أكثر - ١٠٠٪.

بدءاً من كانون الثاني ٢٠٠٠، ضُمّت إلى مخصّصات الولادة مخصّصات دفعتها وزارة الرفاه لهذه العائلات، لمدة عشرين شهراً. لقد تغيّرت نسبة المخصّصات، وتم تحديدها وفق النسبة المئوية من متوسط الأجر، وهي آخذة بالتقلص خلال فترة الاستحقاق، التي تبلغ اليوم حوالي ٢٠ شهراً.

مخصّصات وتعويضات خاصّة - يتم صرف هذه المخصّصات في حال وفاة الوالدة خلال الولادة، أو خلال سنة من يوم الولادة. يتم دفع مخصّصات شهرية خاصّة مقابل كلّ مولود وُلد في الولادة نفسها، بقيمة ٣٠٪ من متوسط الأجر على مدار ٢٤ شهراً. في حال دُفعت للطفل مخصّصات الوراثة أو المعالين، فإنّها تُدفع على مدار ١٢ شهراً، فقط. أمّا التعويضات الخاصّة فتُدفع لزوج المتوفّاة، في حال توقّف هو عن العمل للعناية بالولد، وذلك بنسبة رسوم الضرر، حتى ١٤ أسبوعاً. يتم دفع هذه المخصّصات في حالات قليلة معدودة.

عام ٢٠١٠، دُفعت منحة ولادة لنحو ١٦٧ ألف امرأة، ٦٢٪ منهنّ، تقريباً، حصلن على رسوم ولادة. شهدت معظم حالات الولادة (٩٧,٥٪) ولادة طفل واحد، في حين شهد ٤٪، ٢ منها ولادة توأم، ونحو ١٪، منها ولادة ٣ أطفال أو أكثر.

دُفعت رسوم ولادة للآب، أول مرة، في أيار ١٩٩٨. عام ٢٠١٠، تلقى هذه المخصصات نحو ٣٦٠ رجلاً، مقابل ١٠٢,٠٠٠ امرأة، تقريباً. نحو ١٠,٠٠٠ امرأة تلقين مخصصات حماية حمل في عام ٢٠١٠. نحو ٢٠٪ منهنّ بدأن بالتغيّب عن عملهنّ منذ الربع الأول للحمل، بالإضافة إلى ٤٠٪ كنّ قد بدأن بالتغيّب في الربع الثاني، في حين بدأ بالتغيّب من تبقى منهنّ - نحو ٤٠٪ - في الربع الثالث.

تأمين العجز العام

في إطار تأمين العجز العام، تُدفع حسب القانون المخصصات التالية:

- مخصصات عجز، مُعدّة لتضمن للعاجزين دخلاً أدنى للعيش؛
 - خصّصات للخدمات الخاصة، مُعدّة لمساعدة العاجز على نشاطه في مرفقه البيتي؛
 - خصّصات للوليد العاجز، مُعدّة لمساعدة العائلات التي تعتنى بولدها العاجز في إطار المجتمع؛
 - مخصصات حركة - لمساعدة المقيّد على الحركة خارج البيت.
- وبالإضافة إلى هذه المخصصات، يُكسب القانون الحقّ في إعادة التأهيل للعاجزين ذوي القدرة على التأهل من جديد، ليستطيعوا الاندماج في سوق العمل. وفي إطار فرع العجز تُدفع منذ عام ١٩٩٤ مخصصات، أيضاً، بنفاذ قانون تعويض المتضرّرين من سَعْفَة الرأس، ومن عام ٢٠٠٧ يُعوّض، أيضاً، المصابون بشلل الأطفال.

أ. مخصصات العجز

في إجراء تحديد استحقاق مخصصات العجز مرحلتان. في المرحلة الأولى يقوم طبيب من قبل مؤسسة التأمين الوطني بتحديد نسبة العجز الطبي. سقف العجز الطبي هو ٦٠٪. عدا حالات العاهة الواحدة على الأقلّ، حيث إنّ نسبة العجز الطبي فيها ٢٥٪ على الأقلّ، عندها يكون السقف الطبي ٤٠٪. وبعد تحديد نسبة العجز الطبي، يقوم مأمور الدعاوى بتحديد درجة انعدام القدرة على كسب الأجر/النشاط، بعد أن يكون قد استشار طبيباً مؤهلاً وموظف إعادة تأهيل. عام ٢٠١٠ وصل عدد الحاصلين على مخصصات عجز إلى ما معدله نحو ٢٠٧ آلاف في الشهر، هم - حسب تخمين تقديري - نحو ٤,٦ ٪ من مجموع السكان في سنّ استحقاق المخصصات (١٨ حتى سنّ التقاعد). في هذه السنة وصلت الزيادة في عدد الحاصلين على مخصصات عجز عامّ إلى ٦٣,٤ ٪. وقد كان سقف معدّل مخصصات العجز سنة ٢٠١٠ ٢,٤٥٧ ش.ج. في الشهر، ويُعتبر ذلك ارتفاعاً واقعياً طفيفاً (نحو ٠,٨ ٪) مقارنة بسنة ٢٠٠٩.

ب. مخصصات للخدمات الخاصة

حسب أنظمة الخدمات الخاصة للعاجزين، يتمّ دفع مخصصات خاصة للحاصلين على مخصصات عجز نسبة عجزهم الطبي ٦٠٪ على الأقلّ، والمتعلقين إلى حدّ بعيد بمساعدة الآخرين من أجل القيام بنشاطاتهم اليومية. حدّدت للمخصصات ثلاثة مستويات، حسب مدى التعلق بمساعدة الآخرين: ٥٠٪، ١٠٥٪ و ١٧٥٪ من مخصصات العجز الكامل للفرد، حيث هي ٢٥٪ من المبلغ الأساسي. عام ٢٠١٠ حصل ٣٣,٠٠٠ شخص على مخصصات للخدمات الخاصة - أكثر بنحو ٦,٢ ٪ من عدد الحاصلين عليها عام ٢٠٠٩. معدّل سقف المخصصات (بما في ذلك المخصصات الخاصة لمن يعانون الإعاقة الصعبة)، كان ٢,٣٢٤ ش.ج. في الشهر، حيث ارتفعت، قليلاً، بمصطلحات واقعية ب ٢,١ ٪ - مقارنة بعام ٢٠٠٩.

ج. مخصصات للابن العاجز

هذه المخصصات مُعدّة لمساعدة العائلة التي تقوم برعاية ابنها العاجز على تحمّل وِزْرِ العلاج الشخصي والتمريضي الصعب، أو أيّ علاج آخر مُعدّ لتحسين أداء الولد. وكذلك تشجيع العائلة على رعاية الولد في إطار البيت والمجتمع.

خمس مجموعات أولاد تستحقّ مخصصات للولد العاجز:

- ولد ابن ٩١ يوماً حتى ٣ سنوات يعاني تأخراً صعباً في النموّ؛ لا يقوم بغالبية النشاطات وحركات الرأس، الأطراف والظهر، التي يستطيع الأولاد في سنّه القيام بها.
- ولد ابن ٩١ يوماً حتى ١٨ سنة محتاج إلى رقابة دائمة، لتلافي تعريض نفسه أو آخرين لخطر الموت.
- ولد ابن ٣ حتى ١٨ متعلق بمساعدة الآخرين بشكل شاذ جداً مقارنة بأبناء جيله، في القيام بالنشاطات اليومية (ارتداء الملابس، تناول الطعام، الاغتسال، الحركة في البيت والسيطرة على الإفرازات).
- ولد حتى جيل ١٨ يعاني من عاهة خاص: انخفاض دائم في السمع (منذ الولادة)؛ عاهة بصرية (من سنّ ٩٠ يوماً)؛ الاضطراب النفسي، التوحّد أو حالات أخرى شبيهة خاصّة بالصحة النفسية السلوكية (من سنّ ٩٠ يوماً)؛ متلازمة داوّن (منذ الولادة).
- ولد ابن ٩١ يوماً حتى سنّ ١٨ يحتاج إلى علاجات طبيّة خاصة، لسبب عاهة أو مرض خطير مزمن، بالوتيرة المُحدّدة في الأنظمة.

عام ٢٠١٠ حصل على مخصصات ولد عاجز نحو ما معدله ٢٧,٨٠٠ ولد في كلّ شهر، وهي زيادة نسبتها نحو ٥٪ مقارنة بعام ٢٠٠٩. مخصصات الولد العاجز يتمّ حسابها بنسب من ميزانية الفرد الكاملة. عام ٢٠١٠ كان معدل سقف المخصصات ٢.٢٠٧ ش.ج. في الشهر، بمصطلحات ارتفاع واقعية ٩,٨٪ مقارنة بسنة ٢٠٠٩.

د. مخصصات لمقيدي الحركة

في إطار مساعدة العاجزين المقيدي الحركة تُصرف الدفعات التالية: (أ) مخصصات حركة لمن معهم سيارة ولن ليس معهم سيارة، تُعطى كمشاركة في مصاريف السفر؛ (ب) قرض قائم، لتمويل الضرائب السارية على المركبات التي يشتريها العاجز. لشراء سيارة لأول مرّة تُعطى مساعدة إضافية - قرض أو هبة لتمويل جزئي لشراء سيارة، بما يخضع لاختبار المداخل.

مخصصات الحركة يتمّ حسابها على أساس «سلة صيانة السيارات»، المكوّنة من تكاليف التأمين، الوقود، التصليحات والخدمات للسيارة. بدءاً من تشرين الأول ٢٠٠٠ أدخلت إلى سلة صيانة السيارات مركبات إضافية، مثل وسائل حماية وتصليحات للقطع الخاصة. في كانون الثاني ٢٠٠١ تقرّر أن يتمّ تحديث المخصصات وفقاً للغلاء كما ينعكس في جدول غلاء الأسعار ذات الصلة (جدول غلاء أسعار تأمين السيارة، جدول غلاء الوقود والزيت، جدول غلاء التصليحات والخدمات، جدول الأسعار للمستهلك وسعر الدولار)، ومواعيد التحديث ستكون في كانون الثاني من كل سنة وفي أي وقت تصل فيه نسبة الغلاء إلى ٤٪ وأكثر.

عدد الحاصلين على مخصصات حركة وصل إلى ما معدله ٣١,٦٠٠ في الشهر عام ٢٠١٠ - زيادة نسبتها نحو ٤٪. معدل مخصصات الحركة لعام ٢٠١٠ كان ١.٨٢٧ ش.ج.، وهي بذلك تفوق مستواها من عام ٢٠٠٩ (٤,١٪) بمصطلحات واقعية.

هـ. دفعات للمصابين سَعْمَةَ الرأس

عام ١٩٩٤ سنّ قانون تعويض مُصابي سَعْمَةَ الرأس، الذي يستحقّ حسبه مصابو سَعْمَةَ الرأس دفعات مخصصات بواسطة مؤسسة التأمين الوطني. من مرضوا بسَعْمَةَ الرأس (Tinea Capitis - Ringworm of the Scalp) عولجوا في الفترة الواقعة بين ١,١,١٩٤٦ و ٣١,١٢,١٩٦٠، التي أعطتها الدولة، الوكالة

اليهودية، صناديق المرضى أو النقابة الطبية هداسا، أو من قبلها. المصاب هو من أقرت لجنة الخبراء أنه أعطي له علاج بالإشعاع، وأقرت لجنة طبية أو لجنة طبية للالتماسات أنه أصيب بالمرض في أعقاب ذلك. الأمراض المفصلة في الإضافة لهذا القانون هي: أمراض السرطان بأنواعها في منطقة الرأس والعنق، الأورام الحميدة في الدماغ، سرطان الدم وكذلك انعدام الشعر في مناطق الندوب في جلدة فروة الرأس. هذه السنة وصل عدد متلقي المخصصات الشهرية من جرّاء سعة الرأس في كانون الأول من هذه السنة إلى ٣,٨٥٥ فرداً، وهي زيادة صافية بنسبة ٤,٥٪، مقارنةً بالشهر الموازي من السنة الفائتة. بلغ معدّل المخصصات نحو ١,١٦١ ش.ج. في كانون الأول ٢٠١٠ - انخفاض بنحو ٢٪ بمصطلحات واقعية مقارنة بعام ٢٠٠٩، وذلك لكون الوضع الصحي للمؤمنين الجدد أفضل مقارنة بالمتلقين القائمين ولذلك فإن مخصصاتهم أدنى.

معدل سقف المخصصات كان نحو ١,١٤٧ ش.ج. في الشهر - انخفاض بنحو ١,٣٪ بمصطلحات واقعية مقارنة بعام ٢٠٠٨.

و. دفعات للمصابين بشلل الأطفال

في آذار ٢٠٠٧ صدّق في الكنيست على قانون تعويض مصابي البوليو. الهدف من هذا القانون هو تعويض مصابي البوليو الذين أصيبوا بمرض شلل الأطفال، وبالتالي التعبير عن مسؤولية الدولة تجاههم. حسب التعريف القانوني، مُصاب البوليو هو مقيم في إسرائيل أصيب في إسرائيل بمرض شلل الأطفال (poliomyelitis) أو تعرض لتفاقم ظهر متأخراً (Post poliomyelitis)، وقد حدّد طبيب مؤهل أو لجنة طبية للالتماسات أنه تعرّض لعجز في أعقاب ذلك المرض. في كانون الأول ٢٠١٠ وصل عدد الحاصلين على مخصصات لمصابي البوليو إلى ٢,٦٦٥. يظهر في الجدول ٢١ أن معظم المتلقين (٧٩٪) هم من أبناء سن ٥٥ فما فوق، مقابل نحو ٦٩٪ في السنة الفائتة. بلغ معدل سقف المخصصات ٢,٨٠٠ ش.ج. في كانون الأول ٢٠١٠ ونسبتها ٢٣,٧٪ من معدّل الأجور في السوق.

تأمين مصابي العمل

تأمين مصابي العمل يُكسب المؤمن الذي أصيب في العمل الحق في الحصول على مخصصات أو مساعدة، وفق ماهية الإصابة. المؤمنون هم العاملون المستقلون، الأجيرون (عدا أفراد الشرطة، السجانين، والعاملين في الخدمة الأمنية)، المقيمون خارج البلاد والمقيمون في المناطق الذين يعملون في إسرائيل، سكّان المناطق والعمّال الأجانب المشغّلون لدى مشغّل إسرائيلي في مناطق يهودا والسامرة، ومن يخضع لإعادة تأهيل مهنيّ أو تدريب مهنيّ وغيرها. المخصصات والمساعدة هي: رسوم الإصابة؛ مخصصات العجز التي تشمل: مخصصات عجز مؤقت، مخصصات عجز دائم، هبة عجز، مخصصات خاصة وهبة لترتيبات لمرة واحدة؛ مخصصات مُعالين، نفقات علاج؛ إعادة تأهيل مهنيّ؛ من بين ٢,٢١٩,٨٠٠ مشغّل في سوق العمل عام ٢٠١٠ (حسب معطيات المحاسبة القومية في دائرة الإحصاء المركزية، ويشملون العاملين الإسرائيليين، سكّان يهودا والسامرة وغزة، والعاملين من خارج البلاد - المُعلّنين وغير المُعلّنين) صدّق لمخصصات الإصابة في هذا العام على ٦٧,٦٢٣ مُصاب عمل. وقد كان معدّل أيام انعدام اللياقة للمُصاب ٦,٣٥. توزيع الحاصلين على رسوم إصابة من بين الأجيرين، حسب الفروع الاقتصادية متشابه على مرّ السنين. في سنة ٢٠١٠، تمّ تشغيل نحو ٢١٪ منهم في الصناعة، ١٤٪ في التجارة وورش العمل، ١٢٪ في الخدمات التجارية و ١٠٪ في البناء. ومن ناحية خطورة الإصابة (حسب أيام انعدام اللياقة للعمل) كان فرع البناء هو الأخطر، يليه فرع المواصلات والخزّن، التجارة وورش العمل، الخدمات التجارية (وتشمل تجنيد عاملين وتوفير خدمات قوى عاملة) والزراعة.

بدءاً من الـ ١,٤,٢٠٠٨ تسري قواعد مشابهة في العلاج الطبيّ لمصابي العمل سكّان المناطق والعمّال الأجانب، بطريقة 'الدفع مقابل خدمة'.

عدد حواثي الطرق في الطريق إلى العمل خلال السنوات ١٩٩٦ و ٢٠١٠ زاد من نحو ٩٪ من مجمل الإصابات في العمل، حتى نحو ١٦٪ منها. وفي مقابل ذلك، فإنّ عدد حوادث الطرق في إطار العمل ظلّ ثابتاً (نحو ٧٪). حوادث الطرق عموماً تؤدّي إلى فترة انعدام لياقة أطول من باقي الحوادث.

عدد الحاصلين على مُخصّصات عَجَز دائم يزيد بصورة دائمة كلّ سنة بأكثر من ١,٠٠٠ عاجز، وفي سنة ٢٠١٠ وصل إلى ٢٢,٢٣١. غالبية الحاصلين على مُخصّصات عَجَز من العمل هم بدرجة عَجَز ٢٠٪ - ٣٩٪: ٦٤٪ بين النساء و ٥٨٪ بين الرجال. الحاصلون على مُخصّصات عَجَز من العمل في إمكانهم - عندما يصلون إلى سنّ استحقاق الحصول على مُخصّصات شيخوخة - أن يختاروا بين مواصلة الحصول على مُخصّصات عَجَز من العمل وبين الحصول على مُخصّصات شيخوخة. عام ٢٠٠٩ حصلت ٤,٥٦٥ عائلة على مُخصّصات مُعالين، بنسبة معدّلها نحو ٦,٧١١ ش.ج. للأجيرين ونحو ٦,٠٥٤ ش.ج. للمستقلين. عام ٢٠١٠ تمّ دفع ٨,٨٢١ هبة عَجَز، منها ٨٧٪ تمّ دفعها للأجيرين (كان متوسطّ الهبات نحو ٣٢,٨٢٣ ش.ج.) و ١٣٪ للمستقلين (كان متوسطّ الهبات نحو ٣٠,٨٩٠ ش.ج.).

مُجمّل الدفعات في فرع مُصابي العمل عام ٢٠١٠ كان نحو ٢,٢٨ مليار ش.ج..

تأمين مُصابي الأعمال العداثيّة

دولة إسرائيل، كونها المسؤولة عن سلامة مواطنيها، ملزمة تجاه مُصابي الأعمال العداثيّة، وتقدّم من خلال مؤسسة التأمين الوطنيّ العلاج، التعويض عن ضرر حقيقيّ، وإعادة التأهيل للعاجزين ولعائلات الضحايا.

يستحقّ المكافأة مَنْ هو واحد من هؤلاء:

- مواطن أو مقيم في إسرائيل، أصيب في إسرائيل أو خارجها؛
- مَنْ دخل إسرائيل بصورة قانونية؛
- من سكان المناطق يحمل بطاقة هويّة إسرائيلية وأصيب داخل الخط الأخضر؛
- من سكان المناطق يحمل تصريحاً بالدخول من قائد قوآت الجيش في المنطقة وأصيب داخل الخط الأخضر؛
- من سكان خارج البلاد ويعمل لدى مُشغلّ إسرائيليّ مُصرّح خارج البلاد وأصيب خلال وفي أعقاب عمله.

الرعاية الأوليّة للمُصابين ولأبناء عوائل الضحايا تشمل:

- الزيارات إلى المستشفيات، إجراء اتصال مع المُصابين وعوائلهم واكتشاف الاحتياجات الطارئة، تركيز الطلبات لمؤسسة التأمين الوطنيّ.
- العلاج الطبيّ الذي يشمل المكوث في المستشفى للعلاج، العمليات الجراحية، الفحوصات، المداواة، علاج الطبّ النفسيّ والعلاج النفسيّ السيكلوجيّ، الأدوية، التعافي، إعادة التأهيل الطبيّ، الأجهزة والقِطع.
- المساعدة الأوليّة لعائلات الضحايا.

المُكافآت تشمل:

- مُكافأة العلاج الطبيّ لمن حُرّم من العمل أو من النشاط في أعقاب الحصول على علاج طبيّ (حسب شهادة طبية). هذه المكافأة هي تعويض قصير الأجل ممنوح لفترة محدودة، إلى أن تقوم لجنة طبية بتحديد العجز. عام ٢٠١٠ حصل ٩٧ مُصاباً على مكافأة علاج طبيّ.

- مكافأة عجز شهرية لمن أقرت له اللجنة الطبية درجة عجز نسبتها ٢٠٪ على الأقل، وكذلك إضافات خاصة لمجموعات معينة. عام ٢٠١٠ حصل ١١٣،٤ عاجزاً على مكافأة شهرية.
 - مكافآت خاصة يتم تحديد استحقاقها ودرجتها حسب درجة العجز، القدرة على كسب الأجر واحتمالات إعادة تأهيل العاجز. عام ٢٠١٠ كان هناك ١٥٨ عاجزاً في مكانة محتاج و ٩٤ من دون مصدر رزق.
 - هبة عجز لمرة واحدة لمن أقرت له اللجنة الطبية عاجزاً دائماً بنسبة ١٠٪ - ١٩٪.
 - العلاج الطبي الذي يُعطى استناداً إلى تصريح بأن الإصابة اعتُرف بها كإصابة عمل عدائي، من خلال الخدمات ذات الصلاحية التابعة للدولة، التي هي خدمات الصحة الحكومية وصناديق المرضى.
 - إعادة التأهيل المهني والاقتصادي - مُعدّ لمساعدة العاجز الذي لا مهنة له، والذي هو بحاجة إلى تحويل مهني في أعقاب عجزه.
 - مكافأة للمعالين - ورثة من ذهب ضحية عمليات عدائية: الأرملة، الأيتام والوالدان الثاكلان. في كانون الأول ٢٠١٠ تم دفع مكافآت لـ ١،٩٢٩ من المركبات الأسرية، من بينها نحو ٥٠٪ للوالدين الثاكلين، ونحو ٤١٪ للأرامل من الجنسين مع ومن دون أولاد.
- منذ سنة ١٩٤٧ وحتى نهاية عام ٢٠١٠ أحصي نحو ١،٧١٣ ضحية ونحو ٢٧٠،٢٧٠ جريحاً. عام ٢٠١٠ تم التصديق على ٧٢ حادثاً عدائياً. حجم المدفوعات في فرع مُصابي الأعمال العدائية عام ٢٠١٠ كان ٤١٣ مليون شافل جديد.

إعادة التأهيل

الغاية من قسم إعادة التأهيل هي مساعدة مجموعات السكان من العاجزين والأرامل قدر المستطاع، ممن هم غير منخرطين في سوق العمل، وكذلك أولئك الذين تسربوا من سوق العمل (عدا عاجزي جيش الدفاع الإسرائيلي وأرامله)، ومنح الأدوات لتأهيلهم للانضمام/العودة للاستيعاب في سوق العمل الملائم لمؤهلاتهم المهنية ولقدراتهم الأدائية الحالية. هناك أربع مجموعات مستحقة لإعادة التأهيل المهني:

العاجز العام - المؤمن الذي تعرّض لعاهة جسدية، عقلية و/أو نفسية، بكونه من سكان إسرائيل وحددت له نسبة ٢٠٪ عاجزاً طبيياً على الأقل، وفقاً لاختبارات العجز؛

مُصاب العمل - مُصاب العمل الذي حدّدت له نسبة ١٠٪ عاجزاً طبيياً على الأقل؛

مُصاب العمل العدائي - مُصاب عمل عدائي حدّدت له نسبة ٢٠٪ عاجزاً طبيياً على الأقل؛

الأرمل/ة - الأرمل/ة، كما هو منصوص بشأنهما في القانون؛

وشريطة أن: (أ) على ضوء وضعه الجديد هو غير قادر على الشغل بعمله السابق أو بعمل ملائم آخر. (ب) يحتاج إلى وملائم لتأهيل مهني خاصّ وخدمات إعادة تأهيل إضافية تمكّنه من العودة إلى عمله السابق أو إلى عمل ملائم آخر. (ج) لم يبلغ سن التقاعد بعد.

في سنة ٢٠١٠ عالج قسم إعادة التأهيل في مؤسسة التأمين الوطني ٣٤،٧٦١ توجّهاً مختلفاً تمّ تلقيها من قبل ٢٧،٦٢١ شخصاً مختلفاً. تمّ الشروع هذه السنة لأول مرة بإجراء مسح أولي للمتوجّهين لإعادة التأهيل، لهدف الفصل بين أولئك المتوجّهين لتلقي معلومات فقط وبين أولئك المتوجّهين لإعادة التأهيل المهني. كنتيجة لذلك، لوحظ هذه السنة انخفاض بنسبة ٣٠٪ في عدد التوجّهات لإعادة التأهيل المهني مقارنةً بالسنة السابقة، حيث أنّ ١٠،١٨٦ شخصاً حضروا لهدف إجراء تأهيل مهني والباقيون حضروا لتلقي استشارة مهنية، استخلاص حقوق ومعالجة في وقت الأزمة.

هذه السنة أيضاً، كما هي الحال في كل سنة، إنّ حصة الأسد من المتوجّهين لإعادة التأهيل، سواء أكان من ناحية مهنية أم لا، هي من فرع العجز العام (نحو ٨٠٪ من مجمل التوجّهات ونحو ٨٨٪ من مجموع المتوجّهين لإعادة التأهيل المهني).

الهدف الأساسي من قسم إعادة التأهيل هو مساعدة المتأهلين على الانخراط في سوق العمل الحرّ. تضمّ العملية التأهيلية هؤلاء الذين بدأوا برنامجاً تأهلياً هذه السنة وأولئك الذين بدأوا برنامجاً تأهلياً في الماضي ولم ينهوه بعد. عدد المتأهلين في فروع مصابي العمل، الأعمال العدائية والورثة مستقرّ على مدى عقد من السنين. في مقابل ذلك، في فرع العجز العامّ هناك توجه نحو الارتفاع المتواصل على امتداد السنين. هذا الارتفاع ناتج عن الزيادة في عدد متلقي مخصصات العجز العامّ في هذه الفترة، ازدياد الوعي بإعادة التأهيل في أوساط مجموعة العاجزين العامّين والمكوث لفترة أطول في جهاز إعادة التأهيل مقارنةً بفروع مصابي العمل والورثة (معدّل المكوث هو نحو سنتين في العجز في مقابل سنة ونصف السنة لدى مصابي العمل والورثة)، حيث أنه كلما كان الوضع الجسديّ للمتأهل أصعب، فإنّ مكوثه في التأهيل سيكون أطول. يبرز هنا المعطى الذي يشير إلى أنّ أكثر بقليل من نحو ٣٠٪ من المتأهلين هذه السنة قد وجهوا إلى التعليم الأكاديمي. إن عملية إعادة التأهيل تستمرّ نحو سنة، في الحالات التي يجري فيها المتأهل تأهيلاً مهنيّاً أساسياً، ومن الممكن أن تستمرّ أكثر من ٣ سنوات في الحالات التي يتعلّم فيها المتأهل سنة تحضيرية، لقباً أكاديمياً ووضعاً طبّي لا يسمح له بالتعلّم وفق برنامج دراسة سنويّ كامل. إنّ نحو ممّن أنهوا التأهيل نجحوا في الانخراط في سوق العمل الحرّ. كما أنّ نحو ٢٦٪ أنهوا التأهيل ومن المتوقع أن ينخرطوا ضمن دائرة العمل في السنة القادمة. كلما كان عمر المتأهل أصغر، فإنّ احتمال استيعابه في سوق العمل أكبر، إذ إنّ ٥٣٪ ممّن يتمّ استيعابهم في سوق العمل هم أبناء ٣٩ وما دون ذلك. إنّ عملية التأهيل المهنيّ منوطة بتمويل دفعات مرافقة هدفها التمكين من النشاط التأهيليّ. هذه الدفعات تشمل مشاركة المؤسسة بمصاريف المعيشة (رسوم التأهيل، الإعالة الاقتصادية وأجرة السكن)، الدراسة (قسط التعليم، دروس المساعدة والأجهزة) والتنقل (السفريات بمواصلات عامة، السفريات الخاصة وتكملة لمخصصات التنقل) الخاصة بالمتأهل. في سنة ٢٠١٠ بلغ مجموع الدفعات المرافقة للتأهيل المهنيّ ٥،٢٢١ مليون ش.ج.، تقسّمت على ٢١،٧٦٦ شخصاً، وهو ما يساوي في المعدّل مصروفًا سنويًا قدره ١٠٠،٠٠٠ ش.ج. للمتأهل. وهذه السنة، أيضًا، بشكل مماثل لسنة ٢٠٠٩، كانت دفعات قسط التعليم هي المساهمة الأكثر جديّة في تغيير مجموع دفعات التأهيل.

تأمين البطالة

خُصّص تأمين البطالة لضمان دخل العامل خلال فترة البطالة، وذلك لمنع حدوث هبوط حادّ في مستوى معيشته. وككلّ برنامج تأمين، تُشكّل رسوم البطالة شبكة تأمين إلزامية، ومن شأنها أن تعيّن العاطلين عن العمل على استفاد قدرة كسب عيشهم عبر البحث عن العمل الذي يناسب مؤهلاتهم. بعد التشريع الصارم الذي اعتمد في السنوات ٢٠٠٢-٢٠٠٧ ضمن برنامج تأمين البطالة، باتت دفع رسوم البطالة والهبات وفقًا للشروط التي سيتم عرضها في ما يلي.

مُشغّلون، حاصلون على رسوم إصابة وإيَّام انعدام لياقة حسب نوع الإقامة، ٢٠١٠*

| | الإجماليّ | سكان إسرائيل | سكان المناطق | عمال أجنبي |
|------------------------------|-----------|--------------|--------------|------------|
| مُشغّلون | ٣,٢١٩,٨٠٠ | ٢,٩٣٨,٣٠٠ | ٦٠,٦٠٠ | ٢٢٠,٩٠٠ |
| حاصلون على رسوم إصابة | ٦٧,٦٣٢ | ٦٦,٩٠٠ | ٤٩٣ | ٢٤٠ |
| نسبة الحاصلين على رسوم إصابة | ٢,١ | ٢,٣ | ٠,٨ | ٠,١ |
| من المُشغّلين | ٣٥,٥ | ٣٥,٦ | ٤٥,٠ | ٢٢,٠ |

× ملاحظات للجدول ١ في بند رسوم الإصابة في فصل تأمين مصابي العمل في الاستعراض السنويّ (صيغة كاملة) ٢٠١٠.

تُدفع رسوم البطالة للعاطلين عن العمل الذين كانوا قد عملوا قبل البطالة الفترة الزمنية المطلوبة لاكتساب الفترة التأهيلية التي يحددها القانون - ١٢ شهر عمل من أصل الأشهر الـ ١٨ الأخيرة السابقة لفترة البطالة. تُدفع

استحقاقات رسوم البطالة فوراً (بعد خمسة أيام من الانتظار) للشخص الذي أقبل من عمله وأظهر استعداداً لقبول عمل بديل من خلال دائرة التشغيل. إنَّ العمل المُقترح للعاطلين عن العمل ممَّن هم فوق سنِّ ٣٥ عاماً، يجب أن يكون "عملاً ملائماً" من ناحية المهنة، الأجر والبُعد عن المنزل. أمَّا بالنسبة للعاطلين عن العمل الآخرين، فإنَّ كلَّ عملٍ تقترحه عليهم دائرة التشغيل يُعتبرُ عملاً ملائماً من ناحية المهنة والأجر.

تُدفع رسوم البطالة لفترة قصوى تمتدُّ من ٥٠-١٧٥ يوماً، وذلك بما يتوافق مع سنِّ العاطل عن العمل وحالته الشخصية. إنَّ العاطلين عن العمل المشاركين في التأهيل المهني، والذين أنهوا ١٢ سنة تعليمية على الأقل، يستحقون الحصول على رسوم بطالة لفترة قصوى مثل سائر العاطلين عن العمل. أمَّا العاطلون الذين لديهم أقلُّ من ١٢ سنة تعليمية، والذين يشاركون في تأهيل مهني، فيستحقون الحصول على رسوم بطالة لفترة قصوى مدتها ١٣٨ يوماً، حتى وإن كان استحقاقهم من دون التأهيل المهني هو لـ ٥٠-١٠٠ يوم.

خلال العام ٢٠١٠، وباستثناء الربع الثاني منه، كانت نسبة البطالة ثابتة، نوعاً ما - بين ٧٪ و ٢٪، ٧٪. شهد الربع الثاني من العام نفسه هبوطاً لمرة واحدة في نسبة البطالة وصل إلى ٩٪، ٥ - وهي أدنى نسبة بطالة شهدتها السنوات الأخيرة. في المُجمَل، وصلت نسبة البطالة في السوق الاقتصادية عام ٢٠١٠ إلى ٨٪، ٦ - هبوطاً بنحو ١١٪ مقابل عام ٢٠٠٩، الذي سادَهُ ركودٌ اقتصاديٌّ (الجدول أ).

لكن حتى في عدد متلقّي رسوم البطالة كانت هناك توجّهات مماثلة: شهد العام ٢٠١٠ هبوطاً متواصلاً تزامناً مع الهبوط الحادّ على نحو خاصّ الذي شهده الربع الأخير من العام نفسه. انخفض عدد متلقّي رسوم البطالة من معدّل قياسي كان قد بلغ نحو ٧٨ ألفاً في الربع الثالث من العام ٢٠٠٩، إلى نحو ٥٧ ألفاً مع نهاية العام ٢٠١٠. في المُجمَل، وفي عام ٢٠١٠، تلقّى نحو ٥٩ ألف عاطلٍ عن العمل رسومَ البطالة كلَّ شهر، في معدّل شهريّ. وهذا يُعتبر بمثابة هبوط بنحو ٢٠٪ مقارنةً بالعام السّابق.

كانَّ الهبوط في عدد متلقّي رسوم البطالة في عام ٢٠١٠ أشدَّ حدّةً من الهبوط في عدد غير المشغّلين، وبالتالي، فإنَّ نسبة متلقّي رسوم البطالة من مُجمَل غير المشغّلين كانت قد انخفضت من ٨٪، ٣١ عام ٢٠٠٩ إلى ٤٪، ٢٧ عام ٢٠١٠.

تأمين حقوق العاملين عند الإفلاس وتصفية الشركات

فرع حقوق العاملين عند الإفلاس وتصفية الشركات، أنشئ لتُدفع بواسطة مخصصاته بقية أجر العمل وتعويضات الفصل للعاملين الذين أُصدر بحقّ مشغليهم أمر تصفية/إفلاس ولم يستطيعوا أداء دينهم للعاملين. يدفع الفرع، أيضاً، بقية دين المُشغّلين لصناديق التقاعد لضمان تواصل شروط العاملين الاجتماعية. يتمّ دفع مخصصات التقاعد حتى مبلغ أقصى يتم تحديده من فترة إلى فترة، ويتمّ تمويلها بواسطة دفعات رسوم التأمين الخاصّة بالمشغّلين.

رغم التقدم الملموس الذي أحرز في مجال حماية أجر العامل وحقوقه، ظلت هناك عدة مشاكل لم تحل بعد:

يلزم القانون بإصدار أمر حل/ إفلاس. إنها عملية طويلة على العموم، تؤخّر في حالات كثيرة دفع بقية الدين للعامل. التكاليف القضائية الباهظة المترتبة بإجراءات حل عمل المشغل قد تزيد عن مبلغ الدين المترتب دفعه للعامل، ولذلك لا يكون العامل معنياً في رفع دعوى موضوعها هذه الإجراءات ولا يستطيع الحصول على حقوقه في هذا الفرع. العمال الذين جمّعوا فترات أقدمية طويلة يحصلون في غالبية الحالات على أقصى حد من معاش التقاعد، وهذا المعاش ليس أكثر مبلغ بسيط مقارنة مع الدين الذي يدينه المشغل لهم.

عام ٢٠٠٩ قبل في الفرع ٥٦٠ مشغلين جُدد تَمَّت تصفية أعمالهم بأوامر محكمة، وتمّ تقديم ٩,١٠٠ دعوى جديدة لعاملين. صُدِّقَ على دفع ٨,٤٠٠ دعوى (بما فيها الدعاوى التي قُدِّمت في سنوات سابقة). كما تمّ قبول ٢٢٠ دعوى لصناديق تقاعد وصُدِّقَ على دفع ٣٠٠ دعوى لصناديق تقاعد، مثَّلت ٤,٥٠٠ عامل.

دفع الفرع ٢,٢٩٠ مليون ش.ج.، منها ٢٧٨,٥ مليون ش.ج. للعاملين، زد على ذلك ١١,٧ ملايين ش.ج. لصناديق التقاعد. نجحت المؤسسة في جباية ٣٢,١ ملايين ش.ج. من مُصنِّفي المُشغَّلين، على حساب المخصصات التي دفعتها للعاملين وصناديق التقاعد.